سامي حكيم

ثورة ليبيا



مكتبة الفرجاني
طرابلس - ليبيا

سامي حكيم

ثورة ليبيا

مكتبة الفرجاني
طرابلس - ليبيا

الطبعة الأولى ، بيروت
(مايو) أيار ١٩٧١

مقدّمة

إن الأحداث التي تعاقبت على ليبيا الثورة زادتني ايماناً بأن تلك الثورة المعجزة جديرة بأن تسجل دقات قلبها وخفقات فؤادها وآثار أقدامها لأنها ثورة من طراز جديد .

فقد عرف العالم من قبل ثورات لم يكد الشعب يقبل عليها حتى كبلته بقوانين حديدية أذلّت الرقاب وفتكت بالعباد وأنزلت بساحتهم كل أنواع الجور والطغيان ، واضطهدت الديمقراطية ومحت آخر أثر للحرية ودفعت الشعب الى مجاهل الفوضى المالية والاجتماعية .

ولكن الثورة في ليبيا التي تحمل على جناحيها صرح وجودها، تقدمت الى الشعب بخطى ثابتة لمحاسبتها على ما دأبت النهوض بـه من أعمال ، فكانت تلك اللقاءات التي عممها قائد الثورة (معمـر القذافي) في طول البلاد وعرضها إعلاناً واضحاً وتأكيداً أصيلاً بأن الشعار الذي رفعته الثورة

مع مولدها بأن « الشعب سيد الجميع » سيظل قابعاً في النفوس الى أبد الآبدين وليس في العالم قوة تستطيع أن تستأصله . ولذلك لن يكون في ليبيا الثورة من يخضع لمآربه وهوائه بعد أن فك القائد المؤمن حبال الخضوع والذل من رقاب أهله وعشيرته .

والثورة في ليبيا من طراز جديد لأن بصرها ارتد الى الماضي وهو خير الناصحين وسيد المعلمين ، فقضت على ما ذاع من مفاسد الذين أعمتهم الشهوات وأضلتهم النزوات ، وشيدت ليبيا الحديثة على أسس من التفاهم والتعاون بدلاً من أسس القوة والاكراه .

والثورة في ليبيا من طراز جديد لأنها لم تجعل من الخوف والتخويف عدتها وسلاحها، فلم تنزلج الى الإغراء والتغرير ولم ترتجف مما قد يفاجئها به الغد، لأنها ليست أسيراً للغول الذي اعتادت بعض الثورات أن تخترعه أو تبتدعه ، بل مضت أطول باعاً وأمضى عزيمة وأوفر استعداداً تفتح للناس منافذ الحرية التي هبت نسماتها في كثير من المناسبات ، أبرزها ما طغى على ندوة الفكر الثوري، أو من ثنايا الآراء الخاصة بتكوين مجلس الشعب والتي بسطتها الاذاعة الرسمية وكذلك الصحيفة الناطقة باسم الثورة، وبهذا أثبتت الثورة ان أسلوبها لا يحيط به الصمت أو تكتنفه الألغاز ، وانها لا تريد من الشعب أن يتكتل حول رأي واحد ، أو يلوذ بالحياد تجنياً على الحقيقة .

لقد دخلت ليبيا الثورة عهداً جديداً لا يقبل خنوع النفس والفكر ، بهذا قضت الثورة وقائدها .. ايماناً منه بأن الثورة تستمد قوتها من القيم التي أعلنتها وتتمسك بها وتعمل في سبيلها .

والشعب الليبي الكريم الذي قاسى على مدى أجيال ضروب التخلف والقسر والاستغلال تعهدت له الثورة بالعمل الجـاد لتحقيق أطماحه فسار معها يرسم طريق المستقبل ، وشق أمام عيونها حجب الأيام وصوّر لها بعض ما وراءها ليحتسي كؤوس الهناءة والحرية والحياة الكريمة .

وفي هذا الاطار كتبت تلك الصفحات .

سامي حكيم

الفَصلُ الأوّل

حَديثٌ عن الثورة

تختلف ثورة الفاتح من سبتمبر عن غيرها من الثورات بأن لها جذورها العميقة التي نمت عبر سنين طويلة قاسى خلالها الشعب الليبي من الفئة الحاكمة كل صنوف الظلم والاضطهاد والتنكيل ، فمن فساد طاغٍ في أداة الحكم الى تبذير وإسراف في أموال الدولة ، والى ضياع لكرامة الفرد . وقد تجلى ذلك في اختناق حرية الفكر وحرية القول وحرية الرأي . كل هذا وغيره ابتلي به الشعب الليبي ليظل الطاغية على كرسيه تحوط به زبانية الشر ، وأعوان الاستبداد .

وعبر الشعب عن غضبه كلما لاحت له بارقة من حيـاة ، واستحال الهمس الى ضجيج أقلق الطغـاة المفسدين الذين أبوا إلا أن يوغلوا في جرائمهم .. فنهبوا وبددوا وطوحوا بكل ما عرفته البشرية من فضائل وسجايا ، واحتموا وراء القوة المتحركة ، التي أنشأوها وغذوها ، فبطشوا وقتلوا ونفوا ، وألقوا في غياهب السجون بكل حر عزيز ...

قصة المنشور :

لقد صموا آذانهم عن سماع أنين الشعب وآلامه حتى اذا وصل الطاغية الى اليونان في نهاية يوليو ١٩٦٩ فتح عينيه على منشور حملوه اليه وصفوه فيه بأنه إبليس لا ادريس ، عددوا فيه مثالب الحكم والبذخ الذي توحل فيه ، وجاؤوا على وصف حفلة الزفاف المشهورة التي أقيمت لـ (عمر الشلحي) التي قالوا ان نفقاتها بلغت آلاف الآلاف من الجنيهات ، فثار وهاج ، وأرغى وماج ، واستدعى على عجل عبد الحميد العبار رئيس مجلس الشيوخ ، ومفتاح عرقيب رئيس النواب ، وأبلغهما عند اجتماعه بهما يوم ٥ من اغسطس ١٩٦٩ بأنه لن يعود الى البلاد بعد هذا المنشور ، وأصر على تنازله عن العرش ، إلاّ أن الأمر انتهى بأن تكون عودته مرهونة بالقبض على أصحاب المنشور .

وعاد العبار وعريقيب الى طرابلس واجتمعا برئيس الوزراء « ونيس القذافي » وعرضا عليه ما سمعاه من الملك، فدعا بدوره الى اجتماع عاجل شهده وزير الداخلية وكبار رجال الأمن حيث ناقشوا موضوع المنشور ، وانتهى الرأي بينهم على أن صحاب المنشور هم من ضباط الجيش لأنهم أحكموا توزيعه في طول البلاد وعرضها ، ولكن أياً من رجال الأمن لم يقدم دليلاً واحداً يدين ضابطاً واحداً ..

مؤامرة الشلحي :

ولما علم الملك بهذه النتيجة قرر إرجاء العودة . عندئذ قرر أعوانه ان يزحفوا نحو الحكم لتبقى خزائن ليبيا في قبضتهم ، ويبقى سيف الاضطهاد

مسلطاً على رؤوس العباد ، فشكلوا الحكومة المرتقبة برياسة عبد الحميد البكوش .. وحدد عبد العزيز الشلحي شكل الحكم الجديد (جمهورية) يتقاسم مغانمها كل من انتمى اليه .. كما تحدد يوم ٥ من سبتمبر موعداً لهذا الانقلاب المشبوه .

وباركت الدوائر الامريكية وغيرها هذا الحدث المرتقب ، كما باركه صاحب العرش ، أما ولي العهد فليذهب الى النار ، لأنه عابس لا يبتسم ولا يضحك ولا تخرج الكلمات من فمه إلا مختنقة متقطعة ..

حديث مع مصطفى بن عامر :

ولكن عين القدر لا يغمض لها جفن .. لقد رصدت حركات هؤلاء المفسدين من الشلحيين بينما ظللت برعايتها تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار . حتى اذا اكتملت لهذا التنظيم كل الاستعدادات ، خف ضابط ارتدى اللباس المدني الى مصطفى بن عامر في مطبعته حيث جرى بينهما حديث شامل عن شئون الحكم ومفاسده .. وتم بينهما لقاء آخر أوضح (الضابط) خلاله بأن هناك تنظيماً سرياً هدفه تغيير الأوضاع في البلاد في ظل ثورة عارمة يشترك في اضرامها الشعب والجيش معاً ، وان الواجب الوطني يحتم تهيئة الاذهان لهذه اللحظة الحاسمة ..

ثم كان لقاء ثالث إذ جاء هذا الضابط ومعه شخص آخر الى المطبعة وطلب من مصطفى بن عامر طبع كتاب عن الحرب ، فتم الاتفاق بينهما على أن يكون أول سبتمبر موعداً للبدء في جمع أصول الكتاب دون أن يدري صاحب المطبعة ان الثوار حددوا ذلك اليوم لبدء ثورتهم .

واندلعت الثورة في اليوم الموعود ، وأعلنت في ساعاتها الأولى منـع التجول انجازاً لمهمتها العظيمة ، حتى اذا حل اليوم الثاني أبيح التجول لساعات ، فخرج مصطفى بن عامر ، دون أن يدري بأن الموعـد قد انتهى،ولكن الضابط الذي قابله في الطريق كان يعرفه حق المعرفة ولذلك طلب منه أن يصحبه في سيارته الى الاذاعة ليستخرج له تصريحاً بالسماح له بالتجوال في ساعات الحظر .

وهناك في دار الاذاعة استقبله أحد الضباط ثم اصطحبه الى حيث يوجد معمر القذافي دون أن يذكر له اسمه ، وحالما وقع بصره عليه تعانقا عناقاً حاراً ، وكان جو العمل يدل على ان معمر على رأس الثورة لأنه كان يصدر الأوامر بشأن ما يجب أن يتخذ من اجراءات .

وحصل مصطفى بن عامر على التصريح المطلوب ، وانتهى اللقاء بعد أن داعب سمعه اسم (معمر) عندما ناداه أحد اخوانه الضباط .

وجاء مصطفى بن عامر الى دار الاذاعة في اليوم التالي يحمل معه بعض المذكرات لتقديمها الى (معمر) بناء على طلبه،فسأله الضابط المختص عن اسم الذي يريد مقابلته فقال له (معمر) ، فقال له انـه غير موجود الآن ، بل هو موجود في معسكر البركة ، ثم قصدا المكان معاً حيث تم اللقاء هناك ، وعندئذ عرف مصطفى بن عامـر اسمه بالكامل (معمر القذافي) .

بريطانيا والثورة وبويصير :

وفي الوقت الذي كانت فيه أسماء الضباط الذين قاموا بالثورة غـير

معروفة ، كان وكيل وزارة الخارجية البريطانية في لندن يستدعي عــلى عجل السفير الليبي (عمر المنتصر) ليستوضح منه عما حدث في ليبيا بعد أن تلقت الحكومة البريطانية برقية عاجلة من القنصل البريطاني في بنغازي الذي يسكن بجانب الاذاعة ، يتحدث فيهـــا عن اندلاع الثورة وسقوط الحكم الملكي وإعلان الجمهورية .. وأضافت البرقية ان صالح مسعود بويصير وراء هذه الثورة وانه دخل ليبيا قبل اسبوع قادمـاً من مهجره في مصر التي قضى فيها ١٤ عاماً .

وأوضح السفير الليبي بأن معلوماته عما جرى في ليبيـــا لا تتعدى ما جاءت به البرقيات ، وانـه اجتمـــع منذ ساعات بصالح مسعود بويصير الموجود في لندن عندما جاء الى السفارة لأول مرة ليرسل بواسطة المبرق برقيات التهنئة والتأييد للثورة ويشجب تحركات الشلحي .

وذهل وكيل الخارجية البريطانية فصدرت التعليمات على الفور بالبحث عن (صالح بويصير) في جميع فنادق لندن فلم تعثر عليه ، وغاب عن سلطات الأمن البريطانية ان المطلوب هو نفسه (صالح مسعود صالح) الذي يحمل جوازاً مصرياً ويقيم بفندق (رويال جاردن هوتيل) . فاتصلت الخارجية البريطانيـة بالسفير الليبي وأبلغتـــه فشلها في العثور على بويصير وتساءلت قائلة : « هل أنت متأكد من انه ليس في ليبيا الآن ؟ » . ثم رجت من السفير أن تجد منه العون لمعرفة مكانه ، دون أن تدري انه تحرك لمغادرة لندن قاصداً روما وانه لا فضل لأحد في قيـــام الثورة إلا لتنظيم الضباط الأحرار وعلى رأسهم معمر القذافي وأعضاء مجلس قيـــادة الثورة ، وإن أحداً من المدنيين لا يعلم شيئاً عن هذا العمل الجبار .

بوشويرب بين روما وطرابلس:

وفي هذا الوقت بالذات أي يوم ٢ من سبتمبر ١٩٦٩ أعلنت اذاعة لندن بأن المصادر الغربية الدلوماسية في الشرق الأوسط تعتقد أن (العقيد) سعد الدين بوشويرب لعب دوراً هاماً في ثورة ليبيا ، ثم نشرت الصحف صورته يوم ٤ من سبتمبر ١٩٦٦ مع نبأ تعيينه رئيساً لأركان حرب الجيش. بل ان جريدة الأهرام نشرت في هذا اليوم حديثاً مع بوشويرب في مكتبه بمجلس قيادة الثورة أجراه مندوبها في بنغازي ، في حين انه كان موجوداً في تلك اللحظة في مدريد ثم انتقل الى روما ولم يكن يدري انه محط الأنظار وان الأحاديث تنشر عنه دون أن يدري عنها شيئاً ...

ودخل بوشويرب السفارة الليبية في روما على أمل معاونته بعد أن رفضت البنوك صرف أية شيكات ليبية ، ولما قدم للموظف المختص جواز سفره ، احتفى به احتفاءً كبيراً وقدم له كل ما طلبه من عون..

المؤتمر الصحفي الأول :

وفي يوم ٨ من سبتمبر تلقى صالح مسعود بويصير برقية من مجلس قيادة الثورة أن يعقد مؤتمراً صحفياً في روما يبسط فيه أسباب الثورة وغايتها وخطتها ، وحاول أن يعقد هذا المؤتمر في السفارة الليبية ، ولكن السفير (عبدالله سكته) رفض ذلك في بداية الأمر ، لأن بويصير رغم ابعاده ونضاله السياسي الطويل ليست له صفة رسمية حتى يعقد مثل هذا المؤتمر . غير ان مجلس قيادة الثورة أبرق ثانية للسفير الليبي يبلغه بأن من حق صالح بويصير أن يعقد المؤتمر في أي مكان،وهو المتحدث الرسمي

باسم الثورة. وفي لحظة تحولت السفارة الى خلية نحل تزخر برجال الصحافة العالمية الذين توافدوا ليستمعوا الى أول شرح عالمي عن أخطر ثورة لم تخطر على البال ..

وشهد هذا المؤتمـر العقيد سعد الدين بوشويرب الذي لم يكشف عن شخصيته ، كما حضره محمد بن صويد الصحفي الليبي المعروف الذي كان في زيارة لايطاليـــا ، ومئات من الليبيين الذين كانوا يقضون اجازاتهم السنوية .

ولم يكد ينتهي المؤتمر حتى وصلت برقية ثالثة من مجلس قيادة الثورة تطلب الى بويصير العودة الى البلاد عن طريق تونس التي مر بها هارباً من ليبيا قبل ١٤ عاماً .

وفي ذات المساء كان بويصير وبوشويرب يستقلان الطائرة عن طريق تونس،وصدر في ذلك الحين نبأ تعيين الأول وزيراً للوحدة والخارجية في أول حكومة للثورة .

نكران الذات :

وهنا يقفز هذا السؤال :

لماذا أذيع في بداية الثورة اسم سعد الدين بوشويرب ؟

لا جواب عليه إلا أن أعضاء مجلس قيادة الثورة أبوا أن يعلنوا عن أسمائهم في الأيام الأولى من الثورة، كما ان اذاعة اسم سعد الدين بوشويرب الذي استقال من الجيش عام ١٩٦٧ لم يصدر من مجلس قيادة الثورة بل

صدر عن البرقيات التي ألقى بها أحدهم حتى تنصرف الأنظار مؤقتاً عن الضباط الذين رتبوا الثورة وأعدوها ليتفرغوا الى ما ينتظرهم من عمـــل جبار خلال الساعات الأولى لمولد الثورة ، بعد أن يتركوا الدنيا تطوف حول بوشويرب .

حقيقة ان سعد الدين بوشويرب تجمعه علاقات ود وصداقـــة بضباط الجيش الذين عملوا معه، كما انهم يكنون له كل تقدير لما اتصف به من نزاهة وصرامة وعدالة ، ولكن دوره في ثورة الفاتح من سبتمبر لم يتعد دور المباركة الخالصة المخلصة . وقدرت فيه الثورة ذلك الاحساس الصادق فعينته في البدايـــة في أكبر منصب في الجيش وهو منصب رئيس هيئـــة الأركان . غير انه أحس بأن الجيش بعد نجاح الثورة يتطلب عملاً لا يقوى على تنفيذه إلا أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين خططوا ونفذوا وأحكموا التنفيذ، ولهذا ظل أميناً مع نفسه حتى انه أبدى رغبته القوية في العودة الى أعماله الحرة ، ولكن مجلس قيادة الثورة لم يحقق له هذه الرغبة فأصدر قراراً يوم ١٨ من اكتوبر ١٩٦٩ بتعيينه سفيراً في القاهرة .

الاعلان عن قائد الثورة :

وانصرفت الثورة الى شؤونهـــا تديرها لتبني الدولة من جديد، والتف حولها الشعب يغذيها بقوته وتفانيه ويحوطها بكل ضروب التأييـد،حتى اذا أعلنت عن اسم مفجرها معمر القذافي يوم ٨ من سبتمبر ١٩٦٩ في ذلك البيان المقتضب متضمناً ترقيته من رتبة رئيس الى رتبة عقيد وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة ، «لما بذله من جهد في سبيل تجميع الضباط ونجاح

الحركة والثقة التي يوليها ايــاه الضباط القائمون بالثورة » ، لهذا كله تطلعت اليه الأنظار .. واشرأبت الأعناق ..

وكان دور القذافي في الثورة بالإضافة الى ما جاء في القرار السابق هو احتلال مقر اذاعة بنغازي والتعاون مع بعض الضباط للاستيلاء على مدرعات قوة الأمن العام بالمحافظات الشرقية (القوة المتحركة) ..

ومعمر القذافي هو الذي وضع البيان الأول للثورة وهو في سيارة الجيب التي كان يستقلها على رأس قواته ليحتل دار الاذاعة، لأنه كان مؤمناً كل الايمان بأن النصر سيكون حليفه . وقد احتاط للأمر من جميع نواحيه اذ كانت الخطة موضوعة على ان يزحف (علي الفيتوري) الذي احتل مطار بنينه ، بإحدى السيارات المصفحة الى مبنى الاذاعة وينسفه مع معمر ورفاقه إذا كانوا قد اخفقوا في احتلالها .

ولكن الاذاعة قد استسلمت وانطلق منها صوت (معمر) يحمل للدنيا البيان رقم (١) باعلان الجمهورية في ليبيا .

حكومة الثورة الأولى :

واشتد الالحاح على الثورة في اسبوعها الأول لتشكيل أول حكومــة تحكم البلاد في ظل الجمهورية الوليدة ، فاستعرض مجلس قيادة الثورة العديد من الأسماء والشخصيات، الى ان وقع اختياره على الدكتور محمود المغربي، فصدر القرار يوم ٨ من سبتمبر ١٩٦٩ بأن يسند اليه منصب رئاسة الوزارة.

ومن المعروف أن مجلس قيادة الثورة تلقى أول برقية تهنئة من الدكتور المغربي ، كما انه أمطر المجلس بسيل من المذكرات التي تضمنت بعض

الاقتراحات ، وشفع له اشتراكه في بعض القضايا السياسية في أواخر العهد الماضي أثناء عمله بإحدى شركات البترول الامريكية عندما سحبت منه الجنسية الليبية عام ١٩٦٧ والتي اكتسبها بعد وصوله الى ليبيا من فلسطين .

وكان من بين الذين دخلوا الوزارة محمد العيساوي الشتوي كوزير للتربية والتعليم ، ولكن تم اعفاؤه من المنصب بعد أيام لأمور تتعلق بالجنسية .. وعرض هذا المنصب على مصطفى بن عامر فاعتذر عن قبوله لتقدم عمره ولكنه وافق في النهاية تحت ضغط أصدقائه من الوزراء، فصدر قرار مجلس قيادة الثورة يوم ٢٣ من سبتمبر ١٩٦٩ بتعيينه في المنصب الشاغر . كما أعلن في نفس اليوم عن قبول استقالة محمد العيساوي الشتوي الذي لم يكن قد حلف بعد اليمين القانونية .

وظل مصطفى بن عامر في منصبه الوزاري حتى نهاية النصف الأول من اكتوبر ١٩٦٩ عندما قدم استقالته . وظلت هذه الاستقالة معلقة مدة تزيد على شهر ونصف شهر رفض خلالها أن يتسلم مرتبه لأنه انقطع عن العمل في ديوان الوزارة ، الى أن صدر قرار مجلس قيادة الثورة يوم ٣ من ديسمبر ١٩٦٩ بقبول الاستقالة .

وأثير هذا الموضوع مع العقيد معمر القذافي في مؤتمر طلبة الجامعة الليبية بمدينة بنغازي يوم ٦ من نوفمبر ١٩٦٩ اذ سأل أحد الطلبة قائد الثورة السؤال التالي : « لم يتمتع الوزراء بعد بالسلطة التنفيذية في وزاراتهم مما حدا ببعضهم الى تقديم استقالته .. الى متى هذا ؟.. »

وأجاب العقيد معمر القذافي على هذا السؤال بما يلي :

« ان الوزراء عندهم جميع الصلاحيات كوزراء في ثورة لكنهم يمارسون

سلطاتهم التنفيذية أمام مجلس قيادة الثورة ، أعني الآن ان الـوضع ليس تقليدياً أو عادياً لأن البلد في ثورة .. وسوف يمكن التغلب في المستقبل على ظاهرة الثقة هذه واحداث المرونة اللازمة للعمل » .

الثورة والعدالة :

ومن المعروف ان الثورة قررت منذ اللحظة الأولى انه لا حياة لليبيا إلا في ظل عدالة ترفرف رايتها على البلاد ، ولهذا اتجهت الى القضاء تعيد تنظيم صفوفه . حتى إذا قررت أن يكون على رأس جهاز القضاء الاستاذ علي علي منصور صاحب الحكم المشهور ، مع الاستعانة بزميله الاستاذ محمود القاضي ، أرسل وزير الوحدة والخارجية برقية يوم ١٤ من اكتوبر ١٩٦٩ الى السفارة الليبية بالقاهرة يطلب فيها ابلاغ القانونيين الكبيرين بما استقر عليه رأي مجلس قيادة الثورة ،على أن يصلا الى طرابلس خلال ٤٨ ساعة . فبحثت السفارة عن الاستاذ علي علي منصور في منزله بالقاهرة فلم تجده ، ثم بحثت عنه في الاسكندرية فلم تعثر عليه لأن تليفونه كان قطعة صماء ...

وشاءت الظروف ان يـدق التليفون دقات متقطعـة لاهثة من كثرة الإعياء ، وشاءت أيضاً أن يكون الأستاذ علي علي منصور واقفاً في تلك اللحظة بجانب التليفون يرثي حاله ، فالتقط السماعة واذا به يفاجأ بصوت صديقه الأستاذ محمود القاضي يناديه من بعيـد ليخبره بأن السفارة الليبية تبحث عنه .

وتم بينهما اللقاء في محطة الاسكندرية حيث كانا يقيمان وتوجها معاً الى القاهرة .

وانتهت اجراءات السفــر العاجلــة ، فسافرا يوم الأربعاء ٢٠ من اكتوبر ١٩٦٩ الى طرابلس ، وعلى اثر وصولهما اجتمع بهما صالح أبويصير وزير الوحدة والخارجية ومحمد علي الجدي وزير العدل .

وفي اليوم التالي اجتمع القانوني الكبير علي علي منصور بالعقيد معمر القذافي حيث رحب به ترحيباً حاراً وتحدث اليه عن حكمه المعروف الذي كانت له نتائجه البعيدة المدى ، ثم انتقــل الى الحديث عن العدالة التي أهدرت في العهد الماضي ، وقال : « إن هناك قضايا مضى عليها أكثر من عشر سنين في المحكمة العليا دون أن يبت فيها بأمر من الملك المخلوع ، وان بعض القضاة وقفوا على حافة البئر » ..

وأصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يوم ٢٩ من اكتوبر ١٩٦٩ بتعيين الأستاذ علي علي منصور رئيساً للمحكمة العليا لمدة عام .

وتحدد اليوم التالي موعداً لحلف اليمين القانونية أمام رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة ، فقصد الى مقر المجلس يصحبه وزير العدل . وبعد كلمات الترحيب طلب العقيد القذافي القرآن الكريم ليتلى عليه القَسم العظيم ، فمد الأستاذ علي علي منصور يده الى جيبه وأخــرج منه مصحفاً شريفاً صغيراً اعتاد أن يحمله معه ، ولما همّ بوضع يده عليه وقف الجميــع إجلالاً وإكباراً .

ثم جرى حديث عابر عن بعض الشؤون .. غير ان العبارات الواضحة التي أعلنها معمر القذافي ستظل دائماً مذكورة مسطورة .

لقد أوضح في جلاء بأن مجلس قيــادة الثورة باعتباره السلطــة العليا وباعتباره ممثل الشعب ، له حق التوجيه والرقابة على جميع أجهزة الحكم

في الدولة باستثناء القضاء عامة،والمحكمة العليا خاصة،التي هي رأس السلطة القضائية ، ولذلك فإن الثورة تقف مكتوفة اليدين أمـام القانون والقضاء وتنحني لها وهي لا تنحني أبداً لشيء ، ولهذا يسعد مجلس قيادة الثورة أن تحكموا ضد أي تصرف ، وفق نصوص القانون ، حتى لو كان هذا التصرف في عهد الثورة .

بداية العهد المشرق :

وشرعت المحكمة العليا ترسي قواعد العدالـــة عندما قررت جمعيتها العمومية في أول انعقاد لها يوم ١٠ من نوفمبر ١٩٦٩ بعد اعادة تشكيلها طبقاً لقرار مجلس قيادة الثورة في الأول من نوفمبر ١٩٦٩ — العودة الى نظام الدوائر القضائية وشعب الفتوى والتشريع ، وفقاً لمـــا نص عليه في الدستور الملغى وفي قانون المحكمة ولائحتها الداخليـــة .. وكانت القضية الأولى التي نظرتها قضية للطعن الدستوري رقم ١ — ١٢ ق المقدمـــة من علي محمد العتاب الذي رشح نفسه للنيابة وتوفي فيما بعـــد ، ضد رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والعدل في ٢٨ من اكتوبر ١٩٦٤ بشأن المادة ٤٠ من قانون الانتخاب التي نصت على انه « يناط بأحد رجال الأمن المرابطة في غرفة التصويت للمحافظة على صناديق الاقتراع من مختلف أنواع العبث وسوء الاستعـــمال وللتحقق من ان كـــل ناخب أدلى بصوته بالقاء ورقة الاقتراع في الصناديق المخصصة لذلك ، وليس له أن يتدخـل بأي حال في حرية الناخبين عند التصويت » .

الثورة والدستور :

وانعقدت المحكمة العليا دائرة القضاء الدستوري يوم ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٩ للنظر في هذه الدعوى برياسة الأستاذ علي علي منصور رئيس المحكمة وعضوية الأساتذة المستشارين محمود القاضي وعبد العزيز النجار ومحمد عزوز وعبد الحميد الرعيض ومحمد سعيد وحضور رئيس النيابة الاستاذ خليفة الغزواني .

وأصدرت المحكمة حكمها يوم ١١ من يناير ١٩٧٠ ببطلان هذه المادة واعتبار نصها لاغياً لعدم دستوريته لأنها رأت فيه « عدواناً على حرية الانتخاب وافشاء لسريته، لأن وجود رجل الأمن وهو ظل السلطة التنفيذية يلقي في نفوس الناخبين وعلى الأخص الضعفاء منهم تأثيراً يجعل حرية الانتخاب غير مصونة والاقتراع السري غير مكفول » :

وأثار الدفاع عن المدعى عليهم أثناء نظر القضية بأن اعلان قيام الثورة تضمن الاطاحة بالدستور ، وتضمنت حيثيات الحكم تحديد الموقف من هذا الموضوع الحيوي عندما نص على ما يلي : « بالرجوع الى هذا الاعلان والى البيان الأول الموجه للشعب الليبي من مجلس قيادة الثورة نجده خالياً من ذكر الدستور حيث جاء به :

« قامت قواتك المسلحة بالاطاحة بالنظام الرجعي المتخلف المتعفن — يقصد النظام الملكي الرجعي — بدليل قوله بعد ذلك : ولذا منذ الآن نعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم الجمهورية العربية الليبية ، بل ان البيان الثاني الخاص بسقوط المؤسسات الدستورية ونظام الحكم لم ينص على سقوط الدستور وانما نص في مادته الأولى على الغاء جميع المؤسسات

الدستورية التابعة للعهد البائد من مجالس وزارية وتشريعية بحيث يعتبر هذه المجالس مجردة من جميع سلطاتها ولاغية من فجر اليوم الأول من سبتمبر .

« ومما لا ريب فيه أن سقوط المؤسسات الدستورية هو امر جد مختلف عن سقوط قانون الانتخاب المطعون في دستوريته والذي يحتمل ان يكون محل تطبيق في المستقبل فيقع الضرر فعلاً أو يكون وشيك الوقوع .

« وجدّ جديد أثناء حجز القضية للحكم ، ذلك ان مجلس قيادة الثورة أصدر في ٢ شوال ١٣٨٩ الموافق ١١ من ديسمبر ١٩٦٩ إعلاناً دستورياً ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية وحتى يتم إعداد دستور دائم . وقد نصت المادة ٣٣ منه على « يلغى النظام الدستوري المقرر في الدستور الصادر في اكتوبر ١٩٥١ وتعديلاته وما يترتب على ذلك من آثار » وبما ان الخلاف بين الفقه والقضاء كان يثور في البلاد التي قامت فيها ثورات مماثلة وأسقط فيها الدستور فذهبت الغالبية الى بقاء جميع القوانين التي حدثت في ظل الدستور الملغى قائمة، وذهب البعض الى انها تظل قائمة إلا ما تعارض من نصوصها مع الاعلان الدستوري المؤقت، فإن المشرع الليبي (مجلس قيادة الثورة) كان حريصاً فأفصح في الاعلان الدستوري عما يقضي على هذا الخلاف حيث نصت المادة ٣٤ منه على ما يلي :

يستمر العمل بجميع الأحكام المقررة في القوانين والتشريعات القائمة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الاعلان الدستوري .

ولكن هل يتعارض قانون الانتخاب المطعون فيه مع الاعلان الدستوري الذي أصدره مجلس قيادة الثورة ؟

لقد تضمنت حيثيات الحكم الرد على ذلك عندما سجلت : « ... ان قوانين الانتخاب من ضمن أهدافها إقامة حياة ديمقراطية سليمة تمكيناً لسيادة الشعب وحفاظاً على حرية الرأي، وهذه الأهداف في ذاتها لا تتعارض مع ما تضمنه الاعلان الدستوري من نصوص في هذا الصدد » .

حرية الرأي :

ومن المعروف ان العهد البائد كبل حرية الرأي وزج بكل حر في السجون ، فاختنقت الصحافة الحرة على طول المدى . ونذكر على سبيل المثال ان السلطات الملكية أصدرت أوامرها بإغلاق صحيفتي البلاغ والشعب، وتم إلغاء ترخيص الصحيفة الأولى لصاحبها علي عبدالله وريث ، يوم ٢٨ من مارس ١٩٦٤ ، كما تم إلغاء الصحيفة الثانية لصاحبها علي مصطفى المصراتي يوم ٣١ من مارس ١٩٦٤ بحجة ان الصحيفتين لا تحتفظان بسجلات دقيقة يتبين منهما دخل الصحيفة ونفقاتها ، كما انه ليس لدى أصحابها ما يكفي لتوضيح الحالة المالية للجريدة .

ونظرت المحكمة العليا قضية هاتين الصحيفتين في جلستها يوم ٨ من فبراير ١٩٧٠ برياسة المستشار علي علي منصور وعضوية المستشارين محمود القاضي وعبد العزيز النجار ، ورئيس النيابة خليفة الغزواني . ثم أصدرت حكمها فيما بعد ويقضي بإلغاء القرار الخاص بإلغاء ترخيص الجريدتين المذكورتين . وجاء في حيثيات الحكم الخاصة بكل جريدة: «.. ان تصرفات الادارة واضحة الدلالة في انها كانت نافرة من نهج هذه الجريدة في الافصاح والتعبير عن المسائل السياسية والحيوية التي كانت تشغل الرأي العام وهو ما شرعت الصحافة لمعالجتها والخوض فيها باعتبارها حق كل

مواطن في مراقبة الحكم والحاكمين وانها توسلت الى حجب هذه الجريدة بتوسلات لا يقرها التوجيه الاداري الصحيح »..

ونذكر كذلك ان خطيب مسجد شائب العين بطرابلس قدم الى المحاكمة يوم ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٧ فقضت المحكمة الجزئية بحبسه سنة مع وقف التنفيذ ، ثم تأيد هذا الحكم أمام محكمة طرابلس الابتدائية يوم ٢١ من اكتوبر ١٩٦٧ .

وكانت التهمة الموجهة الى خطيب المسجد هي تهجمه على الحكومة في خطب يوم الجمعة وتحريضه للأهالي ، إذ طالب بتسليح الشعب وتدمير القواعد الأمريكية ، كما ذكر ان البوليس يراقب المساجد ، واتهم الحكومة بأنها تجند امكانياتها للمحافظة على أرواح وأملاك اليهود ، كما اتهم الحكومة البدرى بأنها استهلت عهدها بزج المواطنين الأحرار في السجون بغير ذنب ، وأعلن بأن الشعب يشعر بالمهانة والذلة نتيجة للهزيمة التي لحقت بالعرب جميعاً ، وطالب بإشراك العناصر المخلصة في حكم البلاد .

وطعن خطيب المسجد يوم ٢٦ من اكتوبر ١٩٦٧ في الحكم الذي صدر ضده الى أن قررت المحكمة العليا في عهدها الجديد نظره يوم ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٩ ثم عندما اجتمعت دائرة النقض الجنائي برياسة المستشار محمود القاضي وعضوية كل من المستشارين كامل المقهور ومحمد عزوز وحضور رئيس النيابة خليفة الغزواني .

وأصدرت المحكمة حكمها يوم ١٣ من يناير ١٩٧٠ فقضت بقبول الطعن وبنقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما أسند اليه .

وتضمنت حيثيات الحكم أموراً غاية في الأهمية ، لأن ما وجهه خطيب المسجد قد تناول أموراً تهم الرأي العام ومطالب الشعب « فلا يجوز أن يحاسب على المناداة بهذه المطالب لأنه في ذلك يمارس حقه الديني كخطيب مسجد في الحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

« وكما ان حرية الفكر هي أداة إرشاد تنشد الحقيقة وتستهدف الخير ويستطيع بها الفرد أو الجماعة أن يقدم النصيحة في الشؤون العامة ،وأن يوجه المجتمع الى مواضع النقص أو القصور في النظم والقائمين عليها ،وأن يحذر مما يعتقد انه يهدد مصالحه أو يكون مصدر خطر عليه ، وحصيلة ما ما يقدم من النصح أو من ضروب الاقتراح والتحذير واللوم تتناوله المناقشة العامة بالتقليب والمعالجة وتعرضه لتيارات الافكار والعواطف والمصالح لتظفر بتأييد الرأي العام ، هذا هو لأصل المقرر في كل الشرائع والدساتير ولا يرفض حريـة الفكر خوفاً من شوائبها إلا مجتمع معتل مثلما لا يرفض التعرض للهواء إلا مريض ، إلا أنه لكي تبقى حرية الفكر لها قداستها وحصانتها من العقـاب يجب ان تستهدف المصلحة العامة والتوجيـه في نواحي الحياة المختلفة : سياسية ، أو اجتماعية ، او اقتصادية ، أو علمية فإذا لم تستهدف هـذه الغاية السامية بل استهدفت غايـة أخرى لا تهم الجمهور أو مآرب ذاتية فلا يكون لها هذه الحصانة ، وتنتقل من النقد المباح الى دائرة الاهانة المعاقب عليها .

«وكل ما جاء في خطب الجمعة التي ألقاها الطاعن هو من المسائل المشروعة التي تهم ليبيا والوطـن العربي الذي كان يحس بشعور الأسى والألم في معركته مع اسرائيل ،وكل ذلك من المسائل العامة التي تحدث فيها جمهور الناس للتوسل بها الى النصر في تلك المعركة أو إزالة أسباب النكسة مما

يبعث على القول بأن ما صدر من الطاعن كان على اعتقاد منه بمشروعية هذه الأقوال وانها من قبيل الرأي المباح الذي توحي به ظروف الحال ».

انصاف بعد تنكيل :

وهناك قضية أخرى هامة ظلت في المحكمة العليا قرابة أربعة عشر عاماً لم تستطع المحكمة أن تصدر فيها حكمها إلا في عهد الثورة المباركة ، وهذه القضية تعكس حقيقة الأوضاع التي كانت سائدة في العهد الماضي حيث الاستهتار بحرية الفرد وعدم احترام القانون، والجري وراء الأساليب الدكتاتورية، بل ان ذلك العهد أعاد ليبيا الى مستعمرة ايطالية عندما تذرع بقانون أصدره الدوتشي ليروي من ورائه نهمه وجشعه .

فقد ضاقت السلطات الليبية في العهد البائد بالنشاط السياسي الذي أبداه صالح مسعود أبويصير كوكيل لمجلس النواب ضد الحكومات المنوعة وضد الملك المخلوع ، فصدر الأمر من ولايــة برقه في يوليو ١٩٥٥ باعتقاله. وأوعزت السلطات الحاكمة الى بوليس طرابلس حيث كان موجوداً فيها باجلائه عنها خلال أربع وعشرين ساعة . وعبثاً حاول إفهام رئيس المجلس التنفيذي محمود البشتي بأن الدستور والقانون أحق بالاحترام من أمر اعتقال باطل . ولما ضاعت جهوده سدى غادر البلاد الى الخارج كدفاع مشروع ضد أمر باطل .

واجتمعت السلطات الليبية وراء أعمال السيــادة فوضعت أمواله تحت الحراسة، فصدر قرار بذلك من رئيس المجلس التنفيذي لولايــة برقة يوم ١٨ــ٨ــ١٩٥٥ وتشكيل لجنة لادارة هذه الأموال وحفظها . وقدم المجلس

لهذا القرار « بأن صالح أبويصير يقوم بأعمال تعارض أمن الدولة الداخلي للفتنة الجامحة، وانه ترك البلاد أخيراً وهرب الى الخارج بعد أن رأى أن ما يقوم به من نشاط لا يمكن التغاضي عنه، وان هروبه وخروجه عن نطاق تطبيق القانون الداخلي يجعل نشاطه أوسع مدى وأكثر خطراً لما يترتب عليه من تأثير في أمن الدولة الداخلي والخارجي بسبب ثرائه الذي يستخدمه في الخارج مما يرى معه المجلس بما له من حق في اتخاذ هذا القرار المعتبر من صميم أعمال السيادة ، وذلك درءاً للفتنة ودعماً للاقتصاد الوطني الذي يتأثر بإخراج ثروة المذكور .

وحذا المجلس التنفيذي لولاية طرابلس حذو ولاية برقة فأصدر قراراً مماثلاً في ٢١–٨–١٩٥٥ بوضع أموال أبويصير تحت الحراسة أيضاً، وقدم المجلس لقراره الاعتبارات المتقدمة «تحقيقاً للتناسق في السياسة بين الولايات لأن المذكور فر من وجه العدالة على اثر توجيه اتهامات خطيرة اليه تمس سلامة الدولة وأمنها في الداخل والخارج، وانه التجأ الى دولة أجنبية (مصر) مما يجعل الأمر أكثر خطورة من الوقت الذي اتخذت فيه ولاية برقة قرارها بوضع الحراسة » .

ولم يعلم صالح أبويصير بهذين القرارين إلا بعد مدة، ولذلك وجّه في ٢٠ سبتمبر كتاباً أثبته النائب العام في مذكرته ورد فيه : « انه لمعارضته الكثيرة في مجلس النواب وآرائه الصريحة تعوّد ان يلاقي المتاعب وأن يكون هدفاً لعسف السلطات ، وانه علم أخيراً ان أمراً صدر باعتقاله في برقة وأوعزوا الى بوليس طرابلس بإخراجه خلال يوم واحد » ، وعلم كذلك ان الولايتين أصدرتا قرارين بوضع أمواله تحت الحراسة وبذلك توقف

العمل في بناية له ببنغازي تمثل جميع رأس ماله الذي استدانه من البنك .

وطلب صالح بويصير الى النائب العام في ختام الرسالة أن يوافيه بالتهم المنسوبة اليه ان وجدت مؤكداً رغم حصانته البرلمانية استعداده لكل محاكمة والعودة متى وجهت اليه تهم قانونية مشروعة .

وأرسل صالح مسعود أبويصير رسالة ثانية الى النائب العام بتاريخ ٢٣ اكتوبر ١٩٥٥ أشار فيها الى رسالته السابقة وما حوته وأبدى أسفه لما حدث أخيراً مما يقلل الثقة في العدالة ويزعزع الأمل في مكانة صرح الحق لأنه وكّل عنه الدكتور محمد صلاح الدين المحامي بمصر فتطوع للسفر الى طرابلس . ووصلها بالطائرة يوم الخميس ٢٠ من اكتوبر ١٩٥٥ للدفاع عن حقوقه بالاجراءات التي يراها ، إلا انه بمجرد وصوله قابله مدير البوليس الاتحادي موفداً من حكومة مصطفى بن حليم طالباً اليه التنازل عن توكيله، فأبى عليه شعوره بالواجب ورجولته اجابته الى ما طلب، فما كان من مدير البوليس إلا ان أخذ جواز السفر وألغى تأشيرة الدخول الى ليبيا وصحبه الى المطار حيث رجع الى مصر مرغماً .

وتساءل صالح مسعود في رسالته كما أوردها النائب العام عن معنى هذا الاجراء ضد محاميه وضده : هل ضاعت العدالة ؟ هل أغلقت المحاكم في ليبيا ؟ كيف يمنع محام عربي كبير قدم للاتصال بأعلى محكمة في ليبيا ليدافع عن مواطن ؟ انه تدخل صريح في القضاء .

ومن الحقائق الصارخة في هذه القضية ان محامي الحكومة أشار في استحياء لما يستشعره في قرارة نفسه ، من ان الحكومة لم تجد ما تبرر به قرارها

باعتقال صالح بويصير ووضع أمواله تحت الحراسة إلا لائحة أصدرها دي بونو ،وزير المستعمرات في حكومة الدوتشي الدكتاتورية عام ١٩٢٣ لقطري طرابلس وبرقة وقت ان كانت ليبيا مستعمرة ايطالية ،وقبل الاستقلال وقبل أن يكون لليبيا المستقلة دستور ينظم السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وسجل الأستاذ محمود القاضي النائب العام في المحكمة العليا في مذكرته التي قدمها للمحكمة عام ١٩٥٦ وفي أشد أوقات طغيان الحكم الملكي : انه لم يجد في دفاع الحكومة عن اجراءاتها ضد صالح بويصير إلا همهمة وغمغمة ولعلها في استحياء تريد ان تقول ان له نشاطاً سياسياً ممقوتاً في نظر السلطات ،وهي تتناسى انه في ظل الحكم الديمقراطي يجب أن يكون لهذه السلطة ثقة في قوة الجدل الحر الجريء ،خصوصاً اذا كان المتحدث نائباً ممثلاً للأمة ووكيلاً لمجسها له في الدستور حصانة القول والرأي .

كل هذه الوقائع كانت امام دائرة القضاء الاداري للمحكمة العليا برياسة المستشار علي علي منصور وعضوية المستشارين عبد العزيز النجار وكامل حسن المقهور وحضور رئيس النيابة العامة خليفة الغزواني. وبدأت المحكمة في نظر القضية يوم ٤ من يناير ١٩٧٠ ثم أصدرت حكمها يوم الأحد ٨ من مارس ١٩٧٠ .

وتضمن الحكم إلغاء القرارين الصادرين من المجلس التنفيذي لولاية برقة والمجلس التنفيذي لولاية طرابلس في ١٨ و ٢١ من أغسطس ١٩٥٥ القاضيين بوضع أموال صالح أبويصير تحت الحراسة، وما ترتب عليهما من آثار وإلزام الحكومة بتعويض مؤقت قدره عشرة جنيهات .

وفندت حيثيات الحكم ما ذهبت اليه ولايتا طرابلس وبرقه اللتان دفعتا بعدم اختصاص المحكمة العليا بنظر هذه القضية لتعلقها بعمل من أعمال السيادة فجاء في هذه الحيثيات : « ان الطاعن أشار الى ان القرار المطعون فيه لا تمليه الضرورة ولا يجوز اصداره في حق أي مواطن ولو كان مذنباً لأن الحراسة انما تصدر من السلطة القضائية في الحالات التي تقررها القوانين، وان القرار يكفي بعدم شرعيته مجافاته للحرية الشخصية التي كفلها الدستور، وبهذا القول قد أثار الطاعن عيوباً كثيرة تشوب القرارين الاداريين المطعون فيهما .

القضاء اولاً واخيراً :

« وحيث ان المحكمة تلاحظ أولاً ان الدستور الليبي الملغى الذي صدرت القرارات في ظله ينص في المادة ٣١ على ان للملكية حرمة فلا يمنع المالك من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ومقتضى هذا النص الدستوري توفير الحماية لحق الملكية . ووضع الأموال تحت الحراسة أو مصادرتها هو اجراء استثنائي لا يجوز اللجوء اليه إلا بالوسائل القانونية وعندما يكون الخطر بيّناً وداهماً وذلك عن طريق القضاء ، ولم يرد في القوانين الليبية ما يسوغ وضع أموال شخص تحت الحراسة بمجرد مغادرته البلاد في ظروف شعر فيها بالتضييق عليه في الاعلان عن آرائه السياسية أو لمجرد الظن والخشية من استعمال هذه الأموال ضد مصلحة الدولة أو ضد أمنها الداخلي والخارجي .

« والولايتان لم تدليا بواقعة واحدة توحي بهذه الخشية أو ترشح لها

أو تؤيدها مما يجعل القرار الاداري مستنداً الى أسباب لا تتسم بطابع الجدية ، والقاعدة ان القضاء والفقه قد استقرا حتى في الحالات التي يجوز فيها قانوناً المساس بحريات الأشخاص وأموالهم على ضرورة وجود الخطر الداهم الواضح المعالم كسبب القرار الاداري، وان للمحاكم بما لها من حق الرقابة القضائية ان تتحرى أسباب القرارات الادارية ومبلغها من الصحة، فإذا ظهر انها غير صحيحة فسد القرار الاداري أساسه القانوني الذي يجب أن يقوم عليه وكان مشوباً بعيب مخالفة القانون . أما اذا كانت الادارة (الحكومة) أصدرت القرار وهي تعلم ان أسبابه التي ذكرتها لتبريره غير صحيحة ، كان القرار مشوباً بعيب الانحراف واساءة استعمال السلطة .
كما استقر الفقه والقضاء على انه حتى عند قيام حالة خطر الحرب أو قيام الحرب فعلاً الأمر – الذي يبيح اعلان الأحكام العرفية – فإن القرارات التي يصدرها الحاكم العسكري بما له من سلطة تقديرية يجب أن تخضع لرقابة القضاء خشية ان يتغول على الحريات العامة بدون سبب واقعي يدعو لذلك ، ويجب أن يكون السبب حقيقياً لا وهمياً ، صحيحاً ليس منتحلاً ولا صورياً،وأن يكون مستخلصاً استخلاصاً سائغاً من أصول ووقائع ثابتة منتجة .

« ... وتستخلص المحكمة من ظروف الدعوى ان الحكومة ضاقت ذرعاً بوقوف الطاعن منها « صالح مسعود أبويصير » موقف المعارضة الذي يقفه كل مناضل سياسي تفرض عليه نيابته عن الأمة وشجاعته الجهر

بمشاعره وآرائه في اطمئنان الى الحصانة البرلمانية التي تضفيها كل الدساتير على كل من حمل أمانة النيابة عن الأمة حتى يستطيع أن يؤدي واجبه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فينصح وينبه ويحـــذر الحاكمين وأولي الأمر . وكان أحرى بهم أن يتقبلوا هذا النصح بقبول حسن لا أن تزورّ به نفوسهم فيدّعون بغير حق بأنه هو وماله خطر على أمن الدولة الداخلي والخارجي ويلجأون الى اصدار أمر باعتقاله، وهو ما لم ينكره الدفاع عن الحكومة . فلما ثبث وحاول اقناع أولي الأمر ببطلان مـــا صنعوا فأصروا واستكبروا ، لم يجد بداً من أن يغادر البلاد . وهناك أسقط في أيديهم فلم يجدوا سوى أمواله يفرضون عليهـا الحراسة تجبراً ومن غـــير الطريق القانوني وراحوا يشيعونه بما ظنوا انه يسيء اليه أمام الرأي العام أو يصلح سنداً لما اتخذ من قرارات باطلة » .

وبعد أن ناقشت المحكمة في حيثياتها حقيقـة القرارين الصادرين من مجلس برقه وطرابلس التنفيـــذي بفرض الحراسة عـــلى أموال وممتلكات صالح أبويصير . وما صدر عنها بعد ذلك يومي ١٧ و ١٩ سبتمبر ١٩٥٧ برفع الحراسة أثبتت المحكمة ما يلي : « يكون واضحاً ان القرارين قد اعتورهما عيب جسيم بصدورهما من سلطة ليس لها أهلية إصدارهما . وهذا هو ما يعبر عنـه باغتصاب السلطـــة، وهو عيب يؤثر في القرار الاداري تأثيراً بليغاً يصل الى حد اعدامه وعدم الاعتداد به لفقدانه أحـد أركانه الأساسية وهو صدوره من سلطة غير مختصة باصداره » .

وهذه الأحكام وغيرها جديرة بأن يستذكرها الناس ، فحاجة الأمة الى العدالة لا تقل عن حاجتها الى الغذاء وكلما توكأت عليها دلفت على طرق الحياة أمجادها .

الفصل الثاني

الوحدة بين الأمل والعمل

اصرار منذ الصغر :

عندما كان معمر القذافي طالباً بمدرسة سبها بفزان ، كانت أمنيته أن يكون على رأس حركة يعلن في أعقابها وحدة ليبيا مع مصر والبلدان العربية،حتى اذا جرى الانفصال بين مصر وسورية يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ قاد مظاهرة يوم ٥ من اكتوبر هتفت ضد الانفصال ونادت بالوحدة ، واعتبرت السلطات الليبية الملكية هذه المظاهرة في أقصى الجنوب تحركاً شعبياً لا يمكن التغاضي عنه ، فصدرت الأوامر بإلقاء القبض على (معمر أبو منيار القذافي) وفصله من الدراسة الى أجل غير مسمى .

ولم يؤثر هذا الفصل في نفسية الطالب معمر القذافي بل على النقيض زاد من تمسكه بحقوقه،فصمم في صمت على أن يتحدى السلطة الغاشمة فالتحق بمدرسة (مصراته) وانكب على الدرس لتعويض ما فاته .

واجتاز امتحان التوجيهية ودخل الكلية الحربية كما دخل معه الطلبة: عبد السلام أحمد جلود، ومختار علي القروي، وبشير الصغير هوادي، وعبد المنعم الطاهر الهوني، ومصطفى الخروبي، والخويلدي الحميدي، ومحمد نجم، وعوض حمزه وأبو بكر يونس . وتخرج القذافي وزملاؤه من الكلية الحربية عندما منحوا جميعاً يوم ٨ من أغسطس ١٩٦٥ رتبة ملازم ثان ، ثم توزعوا على أسلحة الجيش المنوعة فالتحق معمر القذافي بسلاح الاشارة وأرسل بعد ذلك الى انجلترا في بعثة دراسية لمدة تسعة أشهر لدراسة الاستطلاع العسكري .

كما تخرج في الأول من أغسطس ١٩٦٦ كل من عمر عبدالله المحيشي وأحمد أبو بكر المقريف ومنح بدورهما رتبة ملازم ثان .

ولما عاد القذافي انتسب بقسم التاريخ بكلية الآداب بالجامعة الليبية ليقف على ماجريات الأمور ، وكان (معمر) في جميع هذه المراحل يحلم بالوحدة بين أجزاء الوطن العربي ، فهي أنشودته في يقظته وغفوته ، يدرس مع زملائه الذين أعدوا خطط ثورتهم كل تفاصيل الوحدة وأشكالها وما يتلاءم مع طبيعة وظروف الدول العربية التي تباينت فيها الأحداث والغايات .

وعندما بدأت مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق اعتباراً من يوم ١٤ مارس حتى يوم ١٤ ابريل ١٩٦٣ كان معمر واخوانه مشدودين الى هذه المباحثات لأنهم رأوا فيها بداية لتحقيق الحلم الكبير ، ولكن لم يلبثوا أن أصيبوا بخيبة أمل عندما تبدد هذا الحلم . ومع ذلك مضى معمر في دراسة أسباب فشل هذه المباحثات كأنه طرف فيها .

الوحدة وتنظيم الضباط الوحدويين :

ومن الثابت ان تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار طـرح في خلاياه عام ١٩٦٦ موضوع الوحدة العربية وناقش تجارب الأمة العربية في الوحدة وناقش أسباب فشلها ، وانعكست هذه المناقشات في المنشورات السريـة أو في الندوات التي انعقدت داخل الوحدات العسكرية ، وانتهى الرأي إلى أن الوحدة العربية هي المخرج الحقيقي للانسان العربـي من أزمته التي تعصف به .

إلا ان هناك أسئلة برزت بعد ذلك كما يقول أبو بكر يونس رئيس الأركان العامة وهي :

ما هي الأداة المنفذة لهذه الوحدة،وكيف تتم،وما هي أشكال الوحدة ومع من تتم الوحدة وما هي مراحلها ؟

وهذه التساؤلات لم تجد لها جواباً في ذلك الحين في انتظار ما تخبئه الظروف من تطورات .

أعلام الوحدة :

وانطلقت في أرجاء ليبيا ثورة الفاتح من سبتمبر وانطلق معها نداء الوحدة،تعهدت الثورة المعجزة بتحقيقه بعد مولدها مباشرة إذ أعلنت في بيانها الأول ما نصه : « منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم الجمهورية العربية الليبية صاعدة بعون الله الى العمـل الى العلا سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية » .

ثم قرنت الثورة القول بالعمل عندما قامت في البلاد يوم ٨ من سبتمبر ١٩٦٩ أول حكومة سميت فيها وزارة «الخارجية» بوزارة الوحدة والخارجية، وأسندت مقاليدها الى صالح مسعود أبويصير، ثم صدر يوم ٦ من نوفمبر ١٩٦٩ قرار من مجلس قيادة الثورة « بأن يكون العلم الوطني للجمهورية العربية الليبية مقسماً الى ثلاثة ألوان متوازية ومتساوية أعلاها الأحمر فالأبيض فالأسود، ويكون طوله ضعف عرضه، وسوف تتوسطه نجوم خضراء بعدد الأقطار العربية التي تتحد وليبيا » .

الطريق الى الوحدة :

وانتهز شباب المستقبل فرصة اجتماعهم بالعقيد معمر القذافي يوم الخميس ٦ من نوفمبر ١٩٦٩ بالجامعة الليبية ببنغازي فاستوضحوا منه الطريق الى الوحدة بعد أن رفعت الثورة شعارها وكانت اجابته كما يلي :

« الوحدة العربية ضرورة حتمية لا شك فيها، وهي أمل يراود الأمة العربية جيلاً بعد جيل. ونحن العسكريين في الدرجة الأولى نشعر بضرورة الوحدة العربية لأنه تقع علينا مسؤولية الدفاع عن الأرض العربية ، فنشعر عندما نقدر الموقف تقديراً استراتيجياً . نرى الى أي حد ان الوحدة العربية ضرورة ملحة لحماية الأرض العربية ، لحماية الثروات العربية ولحماية العرب أنفسهم. والتاريخ، وأنتم أدرى به من غيركم من قطاعات الشعب ، يرينا كيف ان الوطن العربي كان يقع تحت أقدام الاستعمار عندما يكون مفككاً ، وعندما يكون دويلات قزمية صغيرة لا تستطيع أن تقف وأن تقاوم بمفردها ضد الغزو الكبير من الامبراطوريات التي طالما اجتاحت هذا

الوطن العزيز ... وعليه، فالوحدة العربية ضرورة وخاصة في هذا العصر. وأعتقد.. كلكم تذكرون في مقدمة ابن خلدون ما معناه انه سيأتي عصر لا تستطيع الدول القزمية أن تعيش على سطح الكرة الأرضية، ولهذا عندما يأتي هذا العصر تحتاج هذه الدول الصغيرة، أعني المجموعات الصغيرة، إلى أن تتحد في وحدات بشرية كبرى، والآن هذا هو العصر الذي يقصده ابن خلدون في مقدمته .

« بتشوفوا دول لا تربطها رابطة الجنس ولا التاريخ ولا المصير بل هناك مصالح قد تكون مرحلية فقط نراها تتحد وتكون أحلافاً قوية لكي تقف في عالم اليوم ، كذلك الأمة الواحدة ذات التاريخ الواحد والمصير الواحد والعدو المشترك هي من باب أولى حَرِية بأن تتحد في دولة واحدة. ونحن نملك الايمان بهذه الوحدة ولا نخشى أن نعلن في ساعة من الساعات ان الأمة العربية يجب أن تكون جمهورية واحدة من المحيط الى الخليج ، أو دولة واحدة ورئيس واحد أو غير ذلك .

صورة الوحدة :

« وطبعاً كلكم تدرسون العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتدركون في جميع الميادين – ليس في الميدان العسكري الذي أتحدث عنه فقط لأن خبرتي به أكبر – وتعرفوا ان الوحدة كم هي ضرورة من الناحية الاقتصادية. انما في الحقيقة الصيغة للوحدة العربية لم تحدد بعد، فهذه متروكة كقضية تطرح للنقاش. وعلى المثقفين في الدرجة الأولى، أعني أنتم، عليكم مسؤولية إيجاد صيغة أو طرح صيغة للوحدة العربية تتلاءم وواقع الأمة العربية الحاضر ، مع مراعاة التحديات الخطيرة التي تواجهها الآن . ونحن الآن ما عندنا

صيغة معينة للوحدة العربيـــة اتي نرى ضرورتها للأسباب التي ذكرتها . والصيغة لم تحدد بعـــد . وأيضاً نحن عندنا شجاعة تجعلنا ندخل في تجارب كثيرة وصيغ كثيرة ولا نخشى النكسات ، وتنتكس الوحدة مرة واثنتين وثلاثاً ، وبعدين نصل الى الصيغة السليمة ، لأن الانتكاسات لا بد من المرور عليها للوصول الى صيغ أفضل . اذن لا بد أن نعجل في الدخول في هـــذه التجارب حتى نتخطى هذه الانتكاسات كلهـــا . وأنا أطالبكم بضرورة طرح صيغة تنصب فيها كل الأفكار وتكون موضع نقاش على الصحف وفي الندوات وعلى المستوى الرسمي. وفي أي وقت ترسلوا لي صيغة للوحدة العربية أنا مستعد ندرسها في مجلس الثورة وفي الحكومة الليبيـة ومن ثم نقدمها الى قادة الدول العربية المتحررة . ونحن وفي الأيام القليلة الماضية خاطبناهم في الوحدة العربية،وهم يقولون اننا نرجو من الاخـــوة الليبيين أن يأتوا بصيغة جديدة ، اي صيغة جديدة يطرحوها ونحن نناقشها ويناقشها القادة المختصون في المجالات المختلفة،فالصيغة هذه تقع مسؤوليتها عليـــكم ، على الطليعة المثقفة في الدرجة الأولى ».

شروط الوحدة :

ثم سئل العقيد القذافي بأن هناك بعض الزعماء الثوريين العرب يقولون انه لا يمكن تحرير فلسطين من أيدي الطغاة إلا بعد تحقيق الوحدة العربية فهل يعني هذا انتظار الشعب الفلسطيني حتى تتحقق الوحدة العربية مـــع استحالة تحقيق هذه الوحدة في ظل أنظمة مختلفة من أنظمة الحكم الموجودة في الوقت الحاضر ، نرجو التوضيح .

أجاب العقيد القذافي على هذا السؤال بقوله :

« الوحدة المقصودة في الحقيقة مع الدول ذات النظام الواحد . الدول التي تحررت من الاستعمار والرجعية وتنادي بالحرية والاشتراكية والوحدة ، أعني ان هذه الشروط ضرورية لتحقيق الوحدة — الدول التي تتحرر أولاً من جميع المعوقات التي تعوقها في الانطلاق الى طريق الوحدة،لا بد أن تتحرر من الاستعمار ثم لا بد أن تتحرر من الرجعيـــة،ولا بد أن يكون هناك حكم وطني يمثل الشعب أو بمعنى أصح أن يحكم الشعب نفسه بنفسه مثل ما هو حادث الآن في ليبيا. هذا الشرط الأساسي — وأعني بكلمـــة الحرية أن يحكم الشعب نفسه بنفسه حتى اذا طلب الحريـــة يطلبها الشعب كله ما تطلبها فئة واحدة متسلطة على الشعب وتكون هي في وادي والشعب في وادي .

« ثانياً — ان هذا النظام التحرري الوطني الذي يمثل الشعب لا بد أن يتخذ الاشتراكية وسيلة لتحقيق مجتمـــع الكفاية والعدل . أعني لا بد أن يرضى بالاشتراكية في نظامه الاقتصادي والاجتماعي.

« من أجل هذا اذا تحققت الحرية والاشتراكيـة معناه ان هذا القطر العربي يصبح عضواً جاهزاً وصالحاً وفعالاً في الوحدة العربية .

« اذن الوحدة تأتي بعد تحقيق مطلب الحرية وأن ترضى بالاشتراكية نظاماً اقتصادياً . لكن .. مسألة تحرير فلسطين أولاً أو الوحدة أولاً — هذه قضية مطروحة من زمان — وهي تقودنا الى البذرة أولاً أو الشجرة أولاً . وعلى أي حال،الشعب الفلسطيني مثل ما قلت هو ما ينتظـــر الآن حتى تتحقق الوحدة أولاً أو يتحرر أولاً — الشيء الذي يخرجنا من الدوامة هذه هو أن الشعب الفلسطيني بدأ والحمد لله في تحرير أرضه . وهو لن يلقي السلاح أبداً حتى يرى الأرض قد استرجعت لأصحابها .

« ولا يهمني أن يطول لوقت أو يقصر . انما المهم ان هناك شعباً يناضل الآن بقوة السلاح أمام العالم كله ليسترد أرضه . ومن الطبيعي لو ان الأمة العربية دولة واحدة ما تبقى اسرائيل ولا شهر واحد في فلسطين . بل لو كانت الأمة العربية دولة واحدة لما سلبت العصابات الصهيونية أرض فلسطين = أي لو كنا وحدة واحدة كنا نتقدم بثبات لتحرير فلسطين . ونكون مستعدين للرد بكل قوة على من يقف وراء اسرائيل .

« وعلى أي حال أرى ان قضية تحرير فلسطين بدأت ويجب أن تستمر ويدعم الكفاح المسلح فيها،وتكون امكانيات الدول العربية المتحررة فيخدمة العمل الفدائي أي تعتبر قضيا فلسطين بدأت وفي ذات الوقت يستمر العمل في تحقيق الوحدة العربية حسب الصيغة التي يجب أن تطرح مع استحالة تحقيق هذه الوحدة في ظل أنظمة مختلفة موجودة في الوقت الحاضر. أعني ان الوحدة لا يمكن أن تكون، إلا بين أنظمة تتوفر فيها هذه الشروط . وهذا يعتمد على الصيغة التي ستطرح. يجوز واحد يرى أن تكون ولايات أو جمهوريات ـ أو محافظات، يكون لها رئيس واحد . والذي أؤكده لكم ، ان الناس المسؤولين في الدول العربية المتحررة بما فيها ليبيا لا يتشبثون بالكراسي أبداً،وهم جنود ومستعدون في سبيل الوحدة أن يتنازلوا عن حياتهم،يتنازلوا عن كل شيء ويفدوا الوحدة بالدم » .

نواة الوحدة :

وعاد العقيد القذافي الى الحديث عن موضوع الوحدة في مؤتمر المعلمين الذي عقد بمدرسة طرابلس الثانوية يوم ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٩ فأعلن

« بأن وحدة الفكر ووحدة المناهج والوحدة الاقتصادية والوحدة العسكرية هي النواة أو الخطوات على طريق الوحدة » .

ثم أكدت ليبيا الثورة عزمها وتصميمها على الوحدة عندما أثبتت في المادة الأولى من الاعلان الدستوري الذي أصدره مجلس قيادة الثورة يوم ١١ من ديسمبر ١٩٦٩ ما نصه : « ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية ، السيادة فيها للشعب وهو جزء من الأمة العربية وهدفه الوحدة العربية الشاملة » .

مؤتمر الرباط وميثاق طرابلس :

ولعبت الأيام دوراً هاماً في وضوح الرؤية أمام الثورة الليبية بشأن الوحدة عندما وقف العقيد معمر القذافي على مدى الترابط العربي في أول مؤتمر عربي يشهده ، هو مؤتمر القمة الذي عقد في الرباط من ٢٠ الى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ .

على ان الجو العام الذي أحاط بالمؤتمر زاد من إصرار العقيد القذافي على الوحدة والعمل لاخراجها الى حيز الوجود ، ولهذا دعا لزيارة ليبيا كلاً من الرئيس جمال عبد الناصر واللواء جعفر النميري للبحث في الخطوات التي يجب اتخاذها ، بعد أن فشل مؤتمر الرباط في تحقيق الوحدة العملية بين الدول العربية لمواجهة الضراوة الصهيونية .

وتمت هذه الزيارة يوم ٢٥ من ديسمبر ١٩٦٩ ، فتوالت على مدى ثلاثة أيام اجتماعات الرؤساء الثلاثة لمناقشة شكل الوحدة المطلوبة بين أقطارهم الثلاثة ، واستعرض المجتمعون الموقف من جميع نواحيه . وانتهى الرأي بينهم على ان تعاطف القيادات والتقاء العقائد السياسية والايمان في الدول

الثلاث بأهمية الوحدة لا يكفي لنجاح صهر بلدين عربيين في وحدة مركزية سياسية، كما ان الوحدة السياسية يجب أن تسبقها خطوات اقتصادية وثقافية واجتماعية تمهد للقضاء على الرواسب التي تعوق وحدة الأماني والمصالح، بالإضافة الى أن المرحلة الراهنة من الصراع الدائر بين العرب من جهة واسرائيل والاستعمار من جهة أخرى تقضي الابتعاد عن سياسة المحاور التي كانت من أسباب فشل العرب في توحيد أهدافهم بعد تشتيت جهودهم .

وهذه الاعتبارات لا تعني رفض حتمية الوحدة بين الأقطار الثلاثة بل تعني البحث الجدي لتوحد سياسة وقوى ومواقف هذه الأقطار ... وفي ضوء هذه الاعتبارات التي طرحت للبحث أصدر الرؤساء الثلاثة بيانهم المعروف الذي أطلق عليه « ميثاق طرابلس الملحق رقم ١ » ، اتفقوا فيه على عقد اجتماعات دورية بينهم كل ثلاثة أشهر ، وتشكيل لجان للتنسيق بين البلدان الثلاثة في شتى المجالات بعد أن تحقق التحالف الثوري أثر قيام الثورات في هذه البلدان ، كما ان لقاء الرؤساء الثلاثة يضم جبهة عربية ثورية .

مناقشة ميثاق طرابلس :

ونوقش (ميثاق طرابلس) في اجتماع العقيد معمر القذافي بطلبة الجامعة الليبية يوم ٢ من يناير ١٩٧٠ اذ سئل عن نوع الوحدة المرتقبة مع كل من مصر والسودان . وما اذا كانت هناك مخططات للتقارب الوحدوي الوثيق مع النظم الأخرى القائمة في العراق وسورية والجزائر ، وكانت اجابة العقيد القذافي كما يلي

« من الواضح في هذه الأيام ان حكومة الثورة في طريقها الى هـذه الوحدة .. يعني نحن أناس وحدويون ليس منذ الآن فقط بل نحن وحدويون منذ سنة ١٩٥٩ منذ تشكيل حركة الضباط الوحدويين الأحرار .. والوحدة هدف ومصير وضرورة وهي حتمية أيضاً . لكن هذا لا يعني ان الوحدة ستفرض فرضاً على الجماهير .. وانما الوحدة كهدف لا بد منها وان كل واحد واعٍ يجب أن يشعر ان الاقليمية العربية فاشلة وفشلت في مراحل التاريخ المختلفــة .. وان ضياع ما ضاع هو نتيجة ان الاقليمية ضعيفة لا تستطيع أن تقف ضد أي شيء.. وان الاستعمار يخلق الاقليمية ويرسخها لأن في اقامتها فوائده وخسارة العرب،وان اية قوة في هذا العصر.. الاقليمية لا تستطيع أن تجابه التحديات الخطيرة من الناحية العسكرية والاقتصادية . هنا في ليبيا مثلاً، مهما عملنا من قوة عسكرية عصرية داخل هــذا الاقليم لا نستطيع مواجهة قوة أخرى عصرية قوية كيانها كبير مثـل كيان الأمة العربية وهي مجتمعة،لأنا اذا ما غطينا منطقة نكشف مناطق أخرى .. واذا نحن دافعنا عن مكان أيضاً وجدنا مكاناً آخر لا يمكننا الدفاع عنه. وهذه الحالة واقعة في كل اقليم وفي كل دولة صغيرة في هذا العصر .. ولبنان دخلت اليه طائرات عمودية الى قلب لبنان ودمرت الطائرات في المطار ولم يستطع عمل أي شيء ... ومواجهة الأساطيل ... فهناك دولة في العالم اليوم تملك ٣٣ ألف طائرة حربية وهناك دولة تملك عشر طائرات . فهل يشعر شعب هــذه الدولة التي تملك عشر طائرات .. بل هو عبد ضمناً للدولة التي تملك هذه القوة الهائلة ... لأنها تستطيع في أي وقت أن تضع يدها عليه. وهناك دولـة تملك (٦٠٠) سفينة وأخرى تملك سفينتين . وهنــاك دولة احتياطها الاستراتيجي أكثر من ٣٠٠ ألف جندي وأخرى عندهــا خمسة

آلاف جندي . وهذه مقارنة خطيرة جداً وخاصة في النواحي العسكرية.
ولهذه الأسباب نرى ان الوحدة ضرورية،ومن غير الوحدة كل العمليات تبقى في مهب الريح .

مصاعب وحقائق :

« هذا ويمكن ضرب عدة أمثلة في الجهود الفردية والجهود الجماعية حيث ان المجهود الفردي لا يمكنه أن يحقق أي هدف ، لكن المجهود الجماعي هو أساس القوة..ولا شك في ان الاستعمار سيكافح بكل قواه فكرة الوحدة العربية،لأن في ذلك خطراً حسيماً على وجوده . ومعنى ذلك:لا بد لنا من أن نتفهم هذه الحقيقة على ما هو صالـح أمتنا العربية .. ونحن نعرف الدور الذي لعبته اسرائيل في انفصال الوحدة بين مصر وسوريا،لو بقيت الوحدة بين مصر وسوريا الى الآن فإن اسرائيل بكـل تأكيد لم تبق الى الآن . ويجب ان نعرف ما يقال عن ليبيا بأنها أغنى جمهورية في العالم.. وكذلك شعبها أفقر شعب في العالم،وهذه هي المتناقضات،لأننا لا نستطيع استغلال ثرواتنا،وهكذا كل البلاد العربية ... ولكن الوحدة هي التي تمكن من استغلال ثرواتنا .. وهذه هي دعوة الاستعمار حيث يسيطر على هذه الثروات ويحاول قدر الامكان إبعاد شبح الوحدة بين الشعوب . ولقـد سبق لي أن طلبت من الجميع أن يساهموا بالرأي في اقامة مثل هذه الوحدة. ونحن الآن نهتم بكل الكتابات،عن الوحدة في الصحف،لأن الوحدة لا يمكن أن تفرض فرضاً .. وأنا على أتم الاستعداد لمقابلة أي انسان في كل مكان في الشارع والمتجر والحقل والمزرعة .. لأن القضية هي قضية الشعب وليست

قضية أفراد .. وان وجودنا نحن هو وجود مؤقت وليس مستديماً .. والمستديم هو العمل الذي يفيد الأمة » .

اجتماع وزراء الخارجية :

وتحقيقاً للخطة المتفق عليها في مؤتمر طرابلس فقد اجتمع بالقاهرة وزراء خارجية الدول الثلاث يوم ١١ من يناير ١٩٧٠ واتفقوا — وفقاً لما جاء في البيان الذي أصدروه يوم ١٣ من يناير — على تشكيل لجان وزارية مشتركة في مجالات الشؤون الخارجية والمواصلات والنقل والزراعة والثروة الحيوانية واستصلاح الأراضي والتعليم والشؤون الاقتصادية والصناعية، كما تم الاتفاق على ان تتم لقاءات مشتركة بين الوزراء المختصين في المجالات الأخرى .

التعاون والوحدة :

وشرعت هذه اللجان في مهمتها وسلخت أسابيع عديدة لدراسة ما هو موكول اليها ، وفي خلال ذلك عقد معمر القذافي أول مؤتمر صحفي عالمي بمقر مجلس النواب سابقاً بطرابلس يوم الأحد الموافق ٢٢ من فبراير ١٩٧٠ ، ودارت في هذا المؤتمر أسئلة كثيرة عن شكل الوحدة المقترحة بين الدول الثلاث والصعاب التي تعترضها فقال : ان التعاون بين هذه الأقطار يعتبر خطوة في سبيل الوحدة ، أما الخطوات العملية التي تمت فهي تشكيل لجان في كل الميادين لتوحيد ما يمكن توحيده ، ونحن نتوقع الحرب دائماً من أعداء الوحدة ، أما التغلب على هذه المصاعب

فإيماننا بالوحدة العربية على انها ضرورة حتميــة سيمكننا بحول الله من التغلب عليها .

وقال كذلك .. ان هناك تصميماً بين مصر والسودان على إقامة وحدة ثلاثية وأكثر من ثلاثية حتى تجمع الأمة العربية كلها ، والأمر لا يقتصر على مجرد تنسيق وزيادة تعاون .

خطورة تعدد التنظيمات

ولكن بالاضافة إلى المصاعب التي تعترض الوحدة عن طريق أعدائها أعلن العقيد القذافي في هذا المؤتمر الصحفي العالمــي ان تعدد التنظيمات السياسية في الوطن العربي كان عاملاً رئيسياً في عدم تحقيق الوحدة بين الدول التي تحررت،وقال في هذا الصدد ما نصه : «ان الاتحاد الاشتراكي العربي لا يلتقي مع البعث، والبعث لا يلتقي بالاتحاد الاشتراكي، وجبهــة التحرير الجزائرية لا تلتقي مــع هذين التنظيمين . وتوجد الآن محاولات جادة ومخلصة من الأطراف كلها للدخول في حوار فيما بينهم لأنهم لاحظوا ان هذا خطر يهــدد قضية التحرير في المنطقة . واذا خرجنا من ليبيا بتنظيم جديد فإننا نضيف مشكلة على المشاكل الأولى ونضع عقبة جديدة في طريق اللقاء مهما كانت الشعارات. فمثلاً حزب البعث العربي الاشتراكي أهدافه الوحدة والحرية والاشتراكية ، والاتحاد الاشتراكي العربي ينادي بالحرية والاشتراكية والوحدة ، وحركــة القوميين العرب تنادي كذلك بالتحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية.. فالشعارات كلها واحدة. ولكن الاختلاف في ترتيبها ، ومن هنا دخلنا في فلسفة بيزنطية وصراع عقائدي عقــيم نتيجة تعدد التنظيمات العقائدية السياسية العربية ، وبهذا علينا نحن اللاحقين

عدم إضافة عراقيل جديدة. ولا زال البحث جارياً لايجاد صيغة واحدة موحدة،وقد طرحت في الماضي قضية الحركة العربية الواحدة وهي فكرة طيبة .

حديث واقتناع :

« وفي اللقاءات مع جماعات من مصر وسورية والعراق والجزائر تحدثنا عن هذه القضية وكل واحد منهم اقتنع بأن تأخير الوحدة هو نتيجة لتعدد التنظيمات السياسية العقائدية،وان هذه هي القضية الكبرى ولا بد من الخروج منها . وقد اقترح بعضهم تغيير اسماء التنظيمات والاتيان باسم جديد ندخل فيه كلنا،ولكن نحن من جانبنا لا نريد أن نضيف عراقيل جديدة .. وهذه مسألة جوهرية » .

وتعددت اللقاءات بشأن هذه القضية الكبرى ، ولكنها لم تثمر ثمرتها المرجوة. مما حدا بليبيا في النهاية الى أن تخلق لنفسها تنظيماً شعبياً اطلقت عليه اسم:التنظيم الشعبي،في انتظار ما تجيء به الأحداث من تطورات تجعل ظروف التنظيم الوحدوي أكثر ملاءمة .

اتفاقية التكامل الاقتصادي :

على ان الاجتماعات التي قررها ميثاق طرابلس أثمرت أولى ثمارها عندما وقع بالقاهرة وزراء الاقتصاد في كل من مصر والسودان وليبيا يوم ٢٠ من ابريل ١٩٧٠ على اتفاقيتين : الأولى : اتفاقية التكامل الاقتصادي والثانية اتفاقية التعاون الفني « الملحق رقم ٢ » .

هدف الاتفاقية زيادة التبادل التجاري :

أوضح عمر المحيشي وزير الاقتصاد الليبي « بأن الغاية من هذه الاتفاقية هي إيجاد صورة من التقارب والتنسيق بين الدول الثلاث التي قامت فيها ثورات متجانسة ذات أهداف واحدة الى درجة يتم فيها التعبير عن التلاحم بين الثورات الثلاث ، ولهذا تم التوقيع على تلك الاتفاقية التي من أهم نصوصها محاولة ازالة كل ما يعوق زيادة التبادل التجاري بين الأقطار الثلاثة وانشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة لتوثيق عرى التعاون وتقريب يوم الوحدة المنتظر »[1] .

وأعلن وزير الاقتصاد الليبي « بأن وزراء الاقتصاد فكروا في رفع القيود عن انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال» وبالرغم من معرفة المشاكل التي تصاحب هذه الموضوعات إلا أنه حدد لها وقتاً وزمناً لا يقل عن ثلاث سنوات لتنفيذ هذه الأمور بحيث تستغل هذه المدة لدراسة المشاكل وتذليلها .

وتم الاتفاق كذلك على خلق جهاز يسمى مجلس التنسيق الاقتصادي يتولى تنسيق وتخطيط برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التكامل الاقتصادي بين الأقطار الثلاثة والاشراف على تنفيذ الاتفاقية ومتابعة قرارات وزراء الاقتصاد لتبقى نافذة المفعول .

---

١ مجلة الجندي : العدد السابع ، ٣٠ ابريل ١٩٧٠ .

رأي لوزير الاقتصاد السوداني :

على ان وزير الاقتصاد السوداني (أحمد سليمان) وصف الغايـة من اتفاقية التكامل الاقتصادي بقوله : « ان الهدف الرئيسي من هذه الاتفاقية هو تنسيق واستغلال امكانيات الدول الثلاث لمصلحة شعوبها ، فإن تعـدد وتوافق الامكانيات في هذه الدول يجعل من الاتفاقيتين مثلاً يحتذى بالنسبة للبلدان التي تتشابـه ظروفها وظروفنا . فالسودان يتميز عن مصر بإمكانياته الزراعية والمعدنية، وهي تتميز عن البلدين الآخرين بصناعاتها وخبرتهـا الفنية،وليبيا تتميز بمقدرتها المالية وانتاجها البترولي الضخم ، وان التنسيق والتكامل بين هـذه المميزات من شأنه أن يجعل من الدول الثلاث قوة اقتصادية لها وزنها الاقليمي والدولي ، كما انها تشكل مثلاً بالنسبة لبلاد العالم الثالث كوسط افريقية وشرقها وفي الشرق الأوسط والأدنى وامريكا اللاتينية .

« أما الخطوات التنفيذية لتحقيق التكامل الاقتصـادي فهي كما وردت في الاتفاقيـة انشاء مصرف للتكامل الاقتصادي هدفه تمويل المشروعات الائتمانية والحيوية المشتركة ومشروعات التنمية في أي من الدول الثلاث ، وانشاء شركات مشتركة لتنمية تبادل المنتجات الوطنية بين هـذه الدول على أساس معاملة موحدة تمكنها من تحقيق هدفها . وكذلك انشاء شركـة ملاحة مشتركة تساهم في اعداد اسطول تجاري تسير بواخره بانتظام بين موانىء الدول الثلاث والموانىء العالمية بهدف تنمية التجارة المشتركة بـين الأقطار الثلاثة » .

وأوضح وزير الاقتصاد السوداني بأن السودان سيستفيد من هذه الاتفاقية

فائدة كبرى ، وضرب على ذلك مثلاً هو موضوع نقل اللحوم من السودان . فالسوق الليبي يستطيع أن يستهلك مليون رأس من الضأن في العام ، والسودان لا يصدر شيئاً لهذه السوق الآن بالنسبة الى صعوبات النقل . « ولذلك استقر الرأي على استكمال شبكة الطرق البرية بين الدول الثلاث على أن يتبعها انشاء شركة مشتركة للنقل البري، مما يوسع انتقال السلع بيننا . ويستفيد السودان كثيراً من هذا المشروع ، فهذا الخط البري سيزيد من صادرات السودان لمصر وليبيا،خاصة وان في السودان امكانيات زراعية وحيوانية ومعدنية ضخمة ، كما سيشبع السوق السودانية بالواردات الهامة : بأسعار تقل عما يشتري به السودان الآن، لأننا نستطيع استيراد بعض السلع الأوروبية عن طريق ليبيا . وستكون أرخص من تلك التي نستوردها عن طريق رأس الرجاء الصالح والتي يتحكم في أسعارها الى حد ما النولون البحري العالي ، كما يمكننا أن نستفيد من تجارة الترانزيت في مصر وليبيا » .

انتقال في حدود السيارة :

أما فيما يتعلق بما نصت عليه الاتفاقية من انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال بين الدول الثلاث ، فهذا الأمر – على حد قول وزير الاقتصاد السوداني – « لن يطلق دون رقابة وقيود ، إذ حددت الاتفاقية جداول زمنية وقيدت بمبدأ المعاملة المثل وعلى قدم المساواة وفي حدود السيادة الاقليمية والقوانين السارية في كل بلد »[1] .

---

[1] جريدة الرائد الليبية ، ١ مايو ١٩٧٠ .

ومما لا شك فيه ان اتفاقية التكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث لها أهميتها القصوى بعد أن تجاورت هذه الدول جغرافياً ، ولذلك أصبح من الطبيعي أن تترابط اقتصادياتها على نحو أقوى بكثير مما كان قائماً بينها في الماضي ، لأن هذه الدول منطقة واحدة تستطيع أن تتكامل اقتصادياتها الى درجة كبيرة فيتحقق من ذلك فائدة جليلة : سواء بالنسبة للانتاج أو الاستهلاك أو استخدام رؤوس الأموال وتوسيع حجم المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية . مما يؤدي في النهاية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي لتلك الدول .

تشابه :

وهذه الخطوة الاقتصادية بين ليبيا ومصر والسودان لا تتعارض مع ميثاق الجامعة العربية ، لأن الميثاق في مادته التاسعة باركها ورحب بها، ولذلك جاءت معظم محتويات اتفاقية التكامل الاقتصادي لا سيما ما تضمنته المادة الثانية بشأن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال صورةً طبق الأصل من المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أصبحت نافذة المفعول بين دول الجامعة العربية اعتباراً من ٣٠–٤–١٩٦٤ . وخطا مجلس الوحدة الاقتصادية خطوات هامة لتحقيق هذه الوحدة بين دول الجامعة كان آخرها ما قرره في اجتماعه في يونيو ١٩٧٠ بشأن دراسة تنسيق خطط التنمية الاقتصادية بين دول الجامعة .

دون المستوى المطلوب :

واذا كانت ليبيا لم تنضم حتى اليوم الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية ،

إلا أن انضمام مصر والسودان اليها، لا يقلل من اتفاقية التكامل الاقتصادي التي وصفها عمر المحيشي وزير الاقتصاد الليبي في ندوة الفكـر الثوري بطرابلس يوم ١١ من مايو ١٩٧ « بأنها في منتهى الضعف بالنسبة لآمال الوحدويين لأنها وضعت آجالاً زمنية قابلة للتجديد؛وانها لا تعدو أن تكون مجرد بروتوكول وهي دون المستوى المطلوب » .

الشخصية وبرامج التعليم :

وخطت الدول الثلاث: مصر وليبيا والسودان، خطوة في سبيل توحيد البرامج التعليمية عندما انتهى الرأي بعد اجتماعات اللجنة الفنية – المشتركة للأقطار الثلاثة بالقاهرة في نهاية شهر ابريل ١٩٧٠ ، على توحيد المناهج والكتب الدراسية للصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية اعتباراً من عام ١٩٧٠ – ١٩٧١ على أن يتم تطبيق المنـاهج الموحدة لهذه الصفوف عام ١٩٧١ – ١٩٧٢ .

ووصف الدكتور محيي الدين الصابر وزير التربية والتعليم السوداني هذه الخطوة « بأنها تعني التوحيد من حيث الأسس التي تبنى عليهـا، وتقريب موضوعات الدراسة بعضها من بعض ، ولا تعني فقدان شخصية كـل جمهورية ..فهناك فروق واضحة بين البيئات في الجمهوريات الثلاث بل وفي الجمهورية الواحدة اقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً » .

وأوضح الوزير السوداني « بأن التوحيد سيكون فقط في الأسس العامة للمناهج وتقريب محتوياتها مع مراعاة التنوع في الفروع ، فلكل جمهورية الحق في تأكيد ظروفها الخاصة ، ومن الخير ان تبرز الشخصية الوطنيـة

في المناهج والكتب وان تشغل الموضوعات البيئية حيزاً من الدراسة »[1] .

خطوات في ميدان الإعلام :

وحدثت كذلك خطوات مماثلة في ميدان الإعلام عندما قرر وزراء الارشاد في الدول الثلاث في اجتماعهم بالقاهرة اعتباراً من ٦ الى ٩ من يونيو ١٩٧٠ الموافقة على المشروع الليبي لاتخاذ الأساليب والمفاهيم العلمية لمواجهة الحرب النفسية التي تتعرض لها الأقطار الثلاثة، وإنشاء لجنة في كل قطر، على أن تتوحد جهود اللجان الثلاث طبقاً للخطة التي يرسمها وزراء الارشاد . كما انتهى الرأي بينهم على انشاء شبكة ميكرويف لربط دول ميثاق طرابلس وتسهيل الاتصال الاعلامي اذاعياً بما يحقق الوحدة الاعلامية بينها . كما اتفق هؤلاء الوزراء على انشاء صندوق لتمويل برامج اذاعية مسموعة ومرئية مشتركة بين دولهم يتم بعضها في الداخل وفي الخارج ، ويتولى الاشراف على الصندوق لجنة تتكون من رؤساء هيئات الاذاعة ، وتقرر أخيراً في اجتماع دمشق يومي ٦ و ٧ من يناير ١٩٧١ أن يكون رأس مال هذا الصندوق ١٢٠ ألف جنيه تدفع منها القاهرة ٤٠ ألف جنيه وليبيا ٣٠ ألف وكل من السودان وسورية ٢٠ ألف جنيه .

على ان وزراء الارشاد الثلاثة في اجتماع القاهرة قرروا توحيد وكالات الأنباء الاقليمية بإنشاء وكالة أنباء رئيسية لها فرع في كل قطر، بالاضافة الى ما استقر عليه الرأي من اقامة دورات تدريبية للصحفيين في كل من ليبيا والسودان بالمؤسسات الصحفية بمصر ، وتشكيل لجنة ثلاثية لدراسة

---

١ جريدة الرائد الليبية ، ٢ مايو ١٩٧٠ .

أوضاع الجاليات العربية واتحادات الطلبة في الخارج والاستفادة من وجودها هناك لخدمة القضايا العربية ، وتوحيد الأناشيد القومية واعتبار الأعياد القومية فيها أعياداً قومية في كل من دول الميثاق .. « الملحق رقم ٣ ».

تقارب زراعي :

وحدث بجانب هذا التقارب ، تقارب مماثل في الميدان الزراعي: اذ انتهى الرأي بين وزراء الزراعة في الدول الثلاث على اقامة مشروعات مشتركة من بينها انشاء مؤسسة عامة للرش بالطائرات، وشركة للمياه الجوفية والسطحية تستهدف مكافحة العطش في السودان، وشركات أخرى لانتاج وتصنيع الالبان وانتاج وتسويق اللحوم . ولم يخف وزير الزراعة السوداني المشاكل التي تعترض سبيل تلك المشروعات المشتركة وإن كانت دول ميثاق طرابلس متفقة على ضرورة إزالتها [١] .

تقارب ثنائي :

وهذا التقارب الذي يهدف لى ايجاد تكامل زراعي بين دول ميثاق طرابلس دعمته اتفاقيات ثنائية للتبادل الفني والعلمي. وكان أبرز هذه الاتفاقات ما تم بين مصر وليبيا بشأن استصلاح الأراضي وتعميرها في كل من تاورغاء والعزيزية والناصرية ، وهو المشروع الذي تولت تنفيذه (شركة مساهمة البحيرة) وهي إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح

---

١ جريدة الحقيقة الليبية ، ٢ يناير ١٩٧١ .

الأراضي لقاء مبلغ إجمالي قدره سبعة ملايين جنيه ليبي على أن ينتهي المشروع خلال سنتين من تاريخ البدء في تنفيذه .

ووافق مجلس الوزراء الليبي يوم ٢٨ من يوليو ١٩٧٠ على العقد الخاص بهذا المشروع وفوض وزير الزراعة في توقيع العقد الخاص به نيابة عن الحكومة الليبية .

وتعددت ضروب التعاون بين مصر وليبيا إذ شملت الاستعانة برجال القضاء والأطباء والمهندسين والمدرّسين والفنيين. كما تم توقيع اتفاق علاجي بين البلدين يوم ٤ من يونيو ١٩٧٠ لوضع حد للمشاكل العديدة التي تواجه المرضى الليبيين الذين يوفدون للعلاج في الخارج، وكذلك الصعوبات التي تقابلهم في البلدان الأوروبية . فقد رأت وزارة الصحة ضرورة الاتصال بوزارة الصحة في الجمهورية العربية المتحدة للتعاون في مجال تحويل المرضى الليبيين الذين لا يتوافر علاجهم في ليبيا لعلاجهم هناك بدلاً من تحويلهم الى البلاد الأجنبية [1] .

وتضمن الاتفاق المذكور إنزال جميع المرضى الليبيين وبدون استثناء بالدرجة الأولى بالمؤسسات الصحية المصرية ، ومعاملة هؤلاء المرضى بالنسبة لأجور العمليات على فئة الدرجة الثانية .

الوحدة ... اتحادية :

وهذه الخطوات الثنائية والثلاثية التي أخذت طريقها بين ليبيا والسودان ومصر والتي قد تؤدي في النهاية الى تحقيق نوع من الوحدة ، وجدت

---

١ مذكرة وزير الصحة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٤ مايو ١٩٧٠ ، رقم ٣/٤/١٩٦٤٥ .

صداها البعيد في الصحافة لليبية، فتعددت الآراء حول شكل الوحدة التي تجمع هذه الدول الثلاث ، هل تكون وحدة شاملة تذوب فيها الحدود والرئاسات وتصبح دولة واحدة ؟ أم تكون اتحاداً يحتفظ فيه كل بلد بكيانه مع تنسيق كامل في كافة الشؤون ، وهذا الاتحاد يؤدي في النهاية الى الوحدة المنشودة !؟

وألقت جريدة الثورة الناطقة باسم ثورة ليبيا الضوء على هذا الموضوع الحيوي عندما كتبت يوم ١ من مايو ١٩٧٠ مقالاً افتتاحياً بمناسبة مناقشة الموضوع في ندوة الفكر الثوري قالت فيه : « ... ان الوحدة حقيقة ثابتة ولكن كيف نحققها ، وكيف نضمن لها البقاء والاستمرار، وكيف نتجنب الانتكاسات التي يسببها أعداء الوحدة في الداخل والخارج .

« يجب أن تكون الوحدة على أساس اتحادي مؤقتاً ثم يتطور بالتدريج الى وحدة بعد أن تذوب كل الأنظمة العربية الثورية بكيفية ودية وتتبلور في فكر وحدوي ديمقراطي جديد .

« إن الأنظمة الاتحادية لم تسبب نكسات في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أو الهند على الرغم من اختلاف الآراء والأفكار وتباين الذهنية والقوميات واللغات والمصالح بين السكان ، ففي أمريكا لكل ولاية قانون خاص بها وحاكم ولاية مستقل ومجالس تشريعية وتنفيذية خاصة .. ومع ذلك لم تتأثر الوحدة الامريكية . ولم تتأثر الوحدة في روسيا على الرغم من انتقال المواطنين السوفييت بإذن خاص وعلى الرغم من الحواجز بين ١٦ جمهورية في آسيا وأوروبا . كما ان الوحدة لم تتأثر في الهند على الرغم من النظام الفيدرالي » .

مناقشة :

على ان ندوة الفكر الثوري ناقشت موضوع الوحدة على مدى جلستين عقدتهما يومي ١١ و ١٣ من مايو ١٩٧٠ أدلى خلالهما العقيد معمر القذافي بإيضاحات حول مـــا تصاعد في الندوة من آراء . فقد طالب البعض التدرج بالوحدة على ان تبدأ بالتكامـــل الاقتصادي . بينما اقترح البعض اقامة وحدة اندماجية فورية بين ليبيا ومصر والسودان على أن يكون الباب مفتوحاً أمام الدول العربية المتحررة . في حين استعرض البعض ما صاحب الوحدة بين مصر وسورية،وكذلك الوحدة الاتحادية بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، واتفاقية التنسيق في سبيل الوحدة بين الجمهورية العربية والعراق .

ومن خلال هذا النقاش طغت الصعاب التي تقـــوم في وجه الوحدة وفي مقدمتها الاقليمية والاستعمار .

ورأى العقيد معمر القذافي أن يوضح للمجتمعين الموقف مـــن جميع نواحيه فقال : « ان هناك من يقول بفكرة التكافؤ قبـــل الوحدة،وهي الفكرة التي كان ينادي بها الحبيب بو رقيبة،وهي تفترض ان كـــل قطر عربي بإمكانه أن يبني نفسه حتى يصبح في مستوى الآخر . وإذا كان الأمر كذلك فلا لزوم للوحدة من الناحية المصلحية . وهذه الفكرة مرفوضة لأننا لا ننادي بالوحدة لمجرد العاطفة ، بل لأننا بواسطة العمل الوحدوي نستطيع أن نأخذ بيد كل قطر عربي » .

حول الوحدة العسكرية :

وعقب العقيد القذافي حول ما قيل بضرورة قيام الوحـــدة العسكرية أولاً : « بأن هذه الوحدة لا يمكن أن تنجح طالما توجد قيادات سياسية غير موحدة » .

الحزبية والاقليمية والشخصية والوحدة :

وعقّب على الرأي القائل باستبعاد الحزبية عن الوحدة بقوله : « ان ذلك يجعلنا أمام أمرين ، إما أن نقبل بالوحدة مع التنظيم الذي لا توجد به حزبية فقط ، أو يتحتّم علينا الدخول في صراع مـــع النظم الحزبية حتّى تقوم بها أنظمة غير حزبية ، وكلا الأمرين مستبعد » .

وعقّب على الرأي القائل بالاقليمية فقال : « ان اعتزازي بهذا الشعب، وليبيا مسقط رأسي وأغلى جزء من الوطن العربي بالنسبة إليّ ، لا يمكن أن يشدني هذا الى الاقليمية بل يحركني تحريكاً قوياً في طريق الوحدة . من أجل مسقط رأسي .. من أجل خيمتي .. من أجل ليبيتي لا بـد أن نحقق الوحدة حماية لهذه الخيمة ، حماية لمسقط رأسي ، حماية لليبيتي ، وفي الوحدة نهوض بالشعب الليبي .

« قال البعض ان شخصية الشعب الليبي تختفي مع الوحدة.. وهذا كلام مغلوط ومرفوض، لأن .. حتى شخصية الشعب المصري تختفي، والشعب المصري اختفت شخصيته الآن في سبيل الوحدة ، مصر التي ذكرت في القرآن لم تذكر الآن وتُذكر الجمهورية العربية المتحدة مجاراة للعرب .

« المصريون يفقدون جزءاً من نيلهم ومن سدّهم العالي في سبيل النهوض بالأجزاء التي تتحد معهم ، نحن أيضاً نشارك ببترولنا في سبيل النهوض بالأجزاء التي تتحد معنا ، ومصر غنية عن أية وحدة .. مصر عريقة في حضارتها وغنية ،وهي أرخص بلاد العالم بشهادة تقرير الأمم المتحدة وليست في حاجة إلى الليبيين وبترولهم ، والمساعدات بعد الثورة أقل بكثير مما كانت عليه أيام الملكية ، لأن الملكية كانت تعطي المساعدات اتقـاء شر الثورة حسبما كانت تتصور ، ولكن نحن الآن لا نعطي شيئاً ».

لا مفر «العرب او الأجانب» :

ثم وجّه العقيد القذافي حديثه الى الحاضرين فقال : « إما ان تطلبوا العرب وتطلبوا الوحدة العربية ، وإما أن تطلبوا الأمريكان وتطلبوا النفوذ الأمريكي..ولا يوجد حل وسط . واننا إما أن نحتمي بقوتنا الذاتية العربية وإما أن نحتمي بقوة استعمارية أخرى ونبقى تحت نفوذها . وهذا ما حصل في عهد الاقليمية الرجعية الملكية في ليبيا ، لم يستطيعوا أن يقفوا عـلى أقدامهم فاحتموا بقاعدة الملاحـة والعدم،ورضوا بأن يكونوا أذلاء تحت النفوذ الأمريكـي والبريطاني ، وهذا ما قضت عليـه ثورة الفاتح من سبتمبر » .

على أن النقاش الذي جرى في ندوة الفكر الثوري لم ينته الى نتيجـة محددة حول الوحدة المطلوبة ، فرأى فريق كبير من الحاضرين قيام وحدة فورية بينما رأى فريق آخر قيام الوحدة المرحلية ومراعاة المنهج العلمي في تطبيقها .

وتجلى إصرار العقيد القذافي على الوحدة عندما رفض أن يؤخذ الرأي على شعار الوحدة باعتباره ضرورة حياتية وحتمية ، بل انه أعلن ان ليبيا ترفض أساليب التضامن وأساليب الاتفاقات والمعاهدات التي لا يمكن أن تكون إلا بين الدول الأجنبية [1] .

١ خطاب العقيد معمر القذافي في الاحتفال الأول بعيد ثورة الفاتح من سبتمبر .

الفصل الثالث

ميثاق القاهرة

على أثر وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، وصل الى القاهرة في الأول من اكتوبر ١٩٧٠ العقيد معمر القذافي ، فجرت اتصالات سريعة لاستكمال العمل الثلاثي بين مصر وليبيا والسودان ، ولكنها أرجئت الى أن يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية العربية المتحدة . وكان من الطبيعي بعد اتمام هذا الانتخاب ان يصل الى القاهرة يوم ١٨ من اكتوبر وفد من ليبيا لتهنئة الرئيس المصري أنور السادات . وكان على رأس هذا الوفد الرائد عبد السلام جلود نائب رئيس الوزراء الذي استأنف البحث فيما بدأه العقيد معمر القذافي فاقترح أن يتم لقاء في القاهرة على مستوى القيادات السياسية. كما حمل هذا الاقتراح الرائد محمد نجم وزير الوحدة والخارجية الى اللواء جعفر النميري عندما تخلف الوزير الليبي في الخرطوم في طريقه الى الصومال، لحضور احتفالات العيد الأول لثورتها.. وتم اجتماع العقيد معمر القذافي واللواء جعفر النميري والرئيس أنور السادات في فندق

شيراتون بالقاهرة يوم الأربعاء الموافق ٤ من نوفمبر ١٩٧٠ لبحث الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق لآمال الوحدوية رداً على ما قيل مـــن وجود فراغ في العالم العربي بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر .

اقتراحات ليبيا :

وقدم الوفد الليبي الى المجتمعين اقتراحاً يتضمن النقاط الخمس التالية:

١ – توحيد الخارجية .

٢ – اقامة تنظيم شعبي واحد .

٣ – أن يجتمع الرؤساء الثلاثة كل شهرين .

٤ – تكوين أمانة عامة دائمة ومتفرغة للرؤساء .

٥ – تحديد فترة زمنيا لتحقيق الشكل الدستوري لصورة الوحدة التي يتفق عليها .

واقترح الوفد الليبي أن تكون هذه الفترة ثلاث سنوات اذا لم يكـن هناك اقتراح آخر لتحقيق الوحدة في زمن أقل من ذلك .

اقتراحات السودان :

وقدّم الوفد السوداني الاقتراحات التالية :

١ – بحث تجربة العمل الثلاثي بما تحويه من ايجابيات وسلبيات .

٢ – تأييد الثورات الثلاث .

٣ – وحدة التصور السياسي .

٤ ــ انشاء مجلس تخطيط عام .

٥ ــ انشاء لجنة عليا للمتابعة .

واستغرق البحث في اقتراحات ليبيا والسودان ساعات طويلة رأى بعدها الرئيس المصري أنور السادات أن ترفع الجلسة على ان يقدم كل وفد من الوفود الثلاثة رأيه مكتوباً فيما يراه بصدد المناقشات ليتسنى دراسته في الجلسة القادمة .

مذكرتان للسودان :

ولما استؤنف الاجتماع يوم السبت ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ قدّم وفد السودان مذكرتين بالإضافة الى اقتراحاته السابقة ، الأولى خاصة بالوحدة العربية وتقع في عشر صفحات واشتملت على ما يلي :

١ ــ الوحدة هي الهدف الاستراتيجي الذي نسعى اليه وانها ضرورة لا غنى عنها للشعوب العربية .

٢ ــ ان الطريق طويل لبلوغ هذا الهدف ولذلك ينبغي أن نسير فيه على مراحل حتى تنبثق الوحدة عن الارادة الجماهيرية .

وتناولت المذكرة بالشرح سرداً لأحوال السودان التاريخية منذ عام ١٩٢٤ كما تحدثت عن الواقع السياسي للدول الثلاث واختلافه في نوعية الحكم والتنظيم الشعبي والمنظمات الديمقراطية ، ثم انتهت الى الحديث عن تهيئة الظروف حتى يتسنى تحقيق الوحدة على مرحلتين رئيسيتين على الأقل هما :

الأولى : مرحلة التحرر السياسي والاقتصادي وتدعيم أنظمة الحكم التقدمية التي يجب أن تحقق ما يلي :

أ ــ إرساء قواعد حكم تتمثل فيه الحرية والديمقراطية الجديدة .

ب ــ خلق تنظيمات سياسية تكفل الحرية السياسيــة للجماهير وتسير بها تحت ظلال مبادىء الاشتراكية والوحدة .

ج ــ اتباع سياسة خارجية متحررة .

د ــ خلق جيش وطني قادر على ردع كل من يتصدى لمكاسب الجماهير .

هـ ــ تحرير الاقتصاد الوطني .

الثانية : مرحلة الشروع في تطوير العمل الوحدوي نحو هدف شامل لملء الثغرات ولتوفير الامتزاج بين شعوبنا ودفع التكامل والتنسيق في شتى المجالات[1] .

وتناولت المذكرة أيضاً ما يجب اتخاذه في المجال الثقافي والإعلامــي وتبادل الخبرات الفنية ، كما تناولت المجال الاجتماعي مع دراسة العقبات التي تحد من امتزاج الشعوب وذلك بالاكثار من اللقاءات واشتراك الجماهير ، ثم تناولت الشؤون الاقتصادية فطالبت بانشاء مجلس للتخطيط العام .

وتعرضت المذكرة الى السياسة الخارجية فطالبت بإزالــة المتناقضات في المجالين العربي والافريقي ووضع اطار عام لسياسة خارجة منسقة مــع الأخذ بعين الاعتبار وضع الجامعة العربية وضرورة تقويتها ، كما طالبت

---

١ جريدة الايام السودانية ، ١٧ من نوفمبر ١٩٧٠ .

بالتنسيق في المجال الدولي ، وهذا كله يتطلب تشكيل لجنة عليا للمتابعة .

أما المذكرة الثانيـــة فكانت خاصة بحمايـــة الثورات في الدول الثلاث واستعرضت في بدايتها ظروف هذه الثورات وما تعرضت له من مؤامرات ودسائس ، وسردت بعد ذلك سياسة مناهضة الاستعمار وعزل العملاء ، كما تحدثت عن التنمية تحت أفق اشتراكي وعن الخطط الخمسية وبنـــاء القوات المسلحة .

وانتهت هذه المذكرة بسرد شامل للتمرد الذي وقع في جنوب السودان وما اتخذته الثورة من اجراءات لمواجهته والقضاء عليه .

اقتراحات مصر :

وانحصر رأي الجمهورية العربية المتحدة في الأمرين التاليين :

١ ــ تكوين قيادة سياسية موحدة .

٢ ــ العمل على إقامة جمهوريات عربية متحدة في فترة من الزمن قد تقصر أو تطول .

وأعلن معمر القذافي رئيس الوفد الليبي موافقته الكاملة على هذين الأمرين .

مناقشة :

ثم جرى بعد ذلك نقاش في اقتراحات الوفد السوداني فأعلن الوفد الليبي أن هذه الاقتراحات وما تضمنته من مذكرات ، رغم قيمتها وشمولها ،

غير محددة، وانه يتمسك باقتراحاته مع اقتراحات الجمهورية العربية المتحدة التي اشتملت على ايجاد أداتين : الأولى – سياسية باعتبارها صاحبة هذه الأحداث ، والثانية – تنفيذية لوضع كل ما ينتهي اليه الرأي موضع التنفيذ ، فبدون القيادة السياسية لا يمكن إصدار أي قرار ، وبدون الأداة التنفيذية التي تتبع القيادة السياسية لا ينفذ هذا القرار ، وبدون فترة زمنية محددة لا يتسنى وضع برنامج عملي ، وبدون الاتفاق على شكل الوحدة لا يمكن وضع أسس وحدوية .

وانتهت المناقشة بالموافقة على اقتراح مصر بتكوين القيادة السياسية ، إلا ان الوفد السوداني اقترح أن يطلق على هذه القيادة اسم (القيادة الثلاثية الموحدة) فوافق المجتمعون على الاقتراح كما وافقوا على اقتراح سوداني آخر بانشاء لجنتين للتخطيط والمتابعة .

وانتهى الرأي كذلك على أن تكون صورة الوحدة هي في النهاية إقامة اتحاد بين الدول الثلاث ، ولكن الوفد السوداني طالب بعدم الاتيان على ذلك في البيان النهائي .

بيان القاهرة :

ومن ثم صيغ ما تم الاتفاق عليه في بيان أعلن فجر يوم الاثنين ٩ من نوفمبر ١٩٧٠ « الملحق رقم ٤ » جاء فيه ان قرار الرؤساء الثلاثة ... كان وضع خطة للعمل يتضمنها اتفاق تفصيلي فيما بينهم يضع خطى ومراحل اقامة اتحاد بين أوطانهم الثلاثة المهيأة تاريخياً وجغرافياً لتكون الكيان والنواة من أجل وحدة الأمل والعمل والمستقبل العربي .

« وتنفيذاً لذلك فان قيادات الثورات الثلاث قررت ما يلي :

١ – « تشكيل قيادة ثلاثية موحدة من الرؤساء الثلاثة تعمل للاسراع لتدعيم وتطوير التكامل والترابط بين جمهورية السودان الديمقراطية والجمهوريـــة العربية الليبية والجمهورية العربية المتحدة .

٢ – انشاء لجنة تخطيط عليا .

٣ – انشاء مجلس للأمن القومي .

٤ – انشاء لجنة متابعة .

٥ – انشاء لجان فرعية تتصل بقطاعات العمل المختلفة » .

وقالت مجلة الجندي الناطقة باسم القوات المسلحة الليبية ، « ان كلمة الاتحاد لم تسمع إلا من الصحافة وأجهزة الاعلام »[١] .

حقيقة موقف السودان :

وأوضحت حكومة الثورة في السودان حقيقة موقفها من هـذا الاتفاق فأعلنت على لسان وزير الارشاد القومي يوم الثلاثاء ١٧ من نوفمبر سنــة ١٩٧٠ « بأنه لم يحدث في اجتماعات الرؤساء الثلاثة في القاهرة أي اتفاق على قيام اتحاد فوري بين الدول الثلاث، ولكن كما جاء في بياناتهم وضع خطة للعمل يتضمنها اتفاق تفصيلي فيما بينهم يضع خطى ومراحل لاقامـة اتحاد بين أوطانهم الثلاثة »[٢] .

١ مجلة الجندي العدد ٢٠ ، ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

٢ جريدة الأيام السودانية ، ١٧ نوفمبر ١٩٧٠ .

وقال كذلك وزير الارشاد السوداني : « ان هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في سرعة المسار وهي لا بد ان توضع في الاعتبار، وهي العوامل النابعة من خصائص كل من البلدان الثلاثة؛وان تلك الظروف المختلفة، كما أوضح السيد الرئيس « النميري » هي مسألة طبيعية ينبغي ان لا تبث فينا مشاعر اليأس بل يجب ان تقوي من عزيمتنا لإزالة سمات ذلك التباين، وان ذلك لن يتـأتى بالتجاوز عنها أو الهروب من مواجهتها بـل يجيء بالصراحة وتعقبها بالعمل الصادق.وان من تلك العوامل ، الخلفية التاريخية والواقع السياسي واختلاف التجارب السياسية والاجتماعية ، مع اعتبار نوع المؤسسات الدستورية القائمة في كل من البلاد الثلاثـة وتصور الحساسيات الموروثة من طرح قضيـة الوحدة طرحاً عاطفياً،وما عمقته بعض العناصر الانفصالية من شكوك متخذة من سمة الهدف الوحدوي قضية الصراع على لقمة العيش وتقول على الارزاق كذباً مبيناً ، الى غير ذلك ممـا لا بد أن يؤثر في سرعة المسار عكساً أو طرداً » .

على ان الرائد فاروق عثمان حمدالله وزير الداخلية السابق أعلن[1] بأن ما انتهى اليه مؤتمر القاهرة « لم يسبق ان نوقش في الاجتماعات الأخيرة لمجلس الثورة أو مجلس الوزراء ، حتى اذا حضر جزء من أعضاء الوفـد الذي حضر المؤتمر وهما الرائد زين العابدين محمد أحمد والرائد مأمون عوض أبو زيد عقدا مؤتمراً صحفياً واجتمع بالمنظمات الديمقراطية حضره معهما وزير الدولة للشؤون الخارجية وأعطوا شرحاً لما حدث في القاهرة أعلنوا فيـه تحفظات معينة عن الشيء الذي تناقلته الأنباء من القاهرة ، وأثاروا نقاطـاً عديدة كمبرر للخطوة ولتأكيد ان موقف السودان كان متميزاً عن موقف ليبيا، وطرحوا مفاهيم جديدة حول هذا المؤتمر » .

١ تم هذا الاعلان في بيان صحفي بعد ان أقيل الوزير من منصبه يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٠ .

انضمام سورية لميثاق القاهرة :

ثم حدث تطور في المحيط العربي نتيجة الانقسام الذي طرأ على حزب البعث الحاكم في سورية والذي انتهى يوم ١٦ من نوفمبر ١٩٧٠ باعفاء حكومة الدكتور نور الدين الأتاسي وتعيين قيادة قطرية جديدة لهذا الحزب.

وأعلنت هذه القيادة في ذات اليوم ما استقر عليه قرارها من تحقيق خطوات وحدوية مع الدول العربية المتقدمة وخاصة الجمهورية العربية المتحدة، كما أشار بيان القيادة الى عزم سورية على أن تكون الدولة الرابعة في اتفاق القاهرة الخاص بالعمل لاتحاد دول ميثاق طرابلس مصر والسودان وليبيا .

ومع صدور هذا البيان كان العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في طريقه الى العاصمة السورية بعد أن أمضى ساعات في القاهرة اجتمع خلالها بالرئيس انور السادات ، وبحثا معاً تطورات الحالة في القطر السوري الشقيق .

وأمضى العقيد القذافي في دمشق ٢٤ ساعة ثم عاد بعدها الى طرابلس عن طريق القاهرة حيث استعرض مع الرئيس المصري ما انتهت اليه مباحثاته مع الفريق حافظ الأسد رئيس الحكومة السورية الجديدة .

وأجمل العقيد القذافي نتائج زيارته التي قام بها الى دمشق باسم دول ميثاق طرابلس بأنه « وقف في العاصمة للسورية على حقيقة الوضع في القطر الشقيق وانه شعر الآن باطمئنان ، وان الأمور تسير على ما يرام ، كما تأكد لديه ان هناك تحالفاً بين قوى الشعب العاملة، وانه سوف تتكون وحدة وطنية هناك تمثل القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة » .

وأكد العقيد القذافي ان دول الاتحاد الثلاثي مع سورية الشقيقة في الداخل والخارج ولن تتركها بمفردها أبداً .. وأشار إشارة صريحة الى

قرب انضمام سورية لميثاق القاهرة عندما قال: « اننا بحاجة في هذا الظرف الى ان نفتح باب الأمل الوحدوي من أجل الأمة العربية باعتبار ان سورية طليعة من طلائع القوى الوحدوية » .

على ان المباحثات التي جرت بين العقيد القذافي ، والفريق حافظ الأسد اتسمت بطابعين : الأول — الاتفاق على انضمام سورية الى ميثاق القاهرة . والثاني — رحبت ليبيا الثورة بتقديم عون مالي لتدعيم الاقتصاد السوري .

حتى اذا وصل الفريق حافظ الأسد رئيس الحكومة السورية الى القاهرة يوم ٢٦ من نوفمبر ١٩٧٠ أجرى مباحثات مع الرئيس أنور السادات استمرت ٢٤ ساعة تم في أعقابها الاعلان عن انضمام سورية الى ميثاق القاهرة .

وأعلن أحمد الخطيب رئيس الدولة السورية « رئيس مجلس الشعب فيما بعد» بأن هذا الانضمام لا يعني حدوث تبدل في الاستراتيجية الأساسية لسورية اذ ليس هناك أي تضارب بين مشاركة سورية في الاتفاق واتباعها سياسة مخالفة لبقية أعضائه لأن الحكم في سورية مرتبط بسياسة حزب البعث التي لا يحيد عنها »[1] .

وسبق للعقيد معمر القذافي أن أوضح هذا الموضوع في ندوة الفكر الثوري عندما قال في اجتماع الندوة يوم ٨ من مايو ١٩٧٠ : « بأن الوحدة في نظر حزب البعث لا تتم إلا بسيطرة حزب البعث على كل الأقطار العربية الأخرى » . ومن المعروف ان الحزبية قد انتهت في أقطار ميثاق طرابلس مصر والسودان وليبيا ، وان هذه الدول لا توافق على قيام تنظيمات سرية لأية أحزاب .

---

١ تصريح صحفي يوم أول ديسمبر ١٩٧٠ .

اتحاد بين مصر وسورية وليبيا :

ومن الأمور الجديرة بالذكر انه سبق لمصر وليبيا أن بحثتا موضوع اقامة اتحاد مع سورية أثناء حضور الرئيس جمال عبد الناصر والدكتو نور الدين الأتاسي احتفالات الجلاء بليبيا يوم ٢٥ من يونيو ١٩٧٠ ، على أن يشمل الاتحاد المقترح السياسة الخارجية والشؤون العسكرية والشؤون الاقتصادية والإعلامية وتم فعلاً تشكيل لجنة لوضع الأسس الخاصة بذلك من الدكتور لبيب شقير عن مصر والدكتور يوسف زعين عن سورية وعبد السلام جلود عن ليبيا .

وكان من المتفق عليه أن يشخص الرئيس عبد الناصر الى دمشق لولا إغلاق المطارات السورية بسبب المعارك الجوية التي حدثت في ذلك الحين عند إغارة الطائرات الاسرائيلية على المواقع السورية .

العلاقات بين سورية وليبيا :

على انه سبق لوزير الاقتصاد السوري أن وقّع خلال زيارته لطرابلس على رأس وفد اقتصادي في الفترة بين ١٨ و ٢٣ أغسطس ١٩٧٠ ، مع وزير الاقتصاد الليبي الاتفاقات التالية :

١ — اتفاقية للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي .

٢ — اتفاقية للتعاون العلمي والفني .

٣ — بروتوكول حول اعتماد النظام الأساسي للجنة المشتركة للتعاون والتكامل الاقتصادي والعلمي والفني .

عضوية الاتحاد كما حددها القذافي :

وهذا التعاون الذي جاء في أعقاب انضمام سورية لميثاق القاهرة صحبه إعلان واضح من العقيد القذافي حول شروط عضوية الاتحاد حتى يصبح نواة للوحدة العربية عندما قال[1] : « ان دولة الاتحاد لن تجمع الرجعيين ولن تجمع الملكيين ولن تجمع الذين يرفعون الشعارات دون أن يؤمنوا بتحقيقها » .

وعلى هذا الأساس فإن باب الوحدة موصد أمام الأردن والكويت والسعودية والمغرب ، كما انه موصد أمام اليمن بشقيه الشمالي والجنوبي، لأن العقيد القذافي أوضح في خطابه المذكور بأن ليبيا لا تعترف بهذا التقسيم وعلى الحاكمين في البلدين أن يتوحدا معاً قبل الانضمام الى ميثاق القاهرة.

١ خطاب العقيد معمر القذافي في المؤتمر الشعبي بطرابلس يوم ٩ ديسمبر ١٩٧٠ .

الفصل الرّابع

إعلان بنغازي

اتضحت – فيما سبق – الاتجاهات الوحدوية التي آمنت بها الثورة الليبية وعملت لهـا وكرست كل الجهود من أجلها ، ولكن هذه الاتجاهات اصطدمت بالواقع العربي الذي أحاطت به بعض الظروف والملابسات ، ومع ذلك مضت الثورة في طريقها عندما قدمت من الآراء والاقتراحات ما ناقشته أعلى المستويات في دول ميثاق طرابلس في لقاءات متعددة تبلورت خلالها حقائق الموقف وخباياه .

فليبيا الثورة وضعت نصب عينيها ان من بين الأهداف الرئيسية لكل وحدة مهما كان نوعها وشكلها هو تحرير الأرض العربية المغتصبة ، ولهذا كان شغلها الشاغل إحياء الجبهة الشرقية بعد أن تقلص ظلها . ولا سبيل إلى إثبات الوجود العربي في هذه الجبهـة إلا بحشد الطاقات في الجبهة السورية لتؤدي واجبها القومي ، وعندئذ يصبح أمراً محتومـاً على العراق والأردن أن يفكرا في الأمر تفكيراً جدياً . فإذا ظلا بعيدين عن المشاركة

العملية الفعالـــة أصبح الوضع بالنسبة لهما محفوفاً بالخطر ، أما إذا اشتركا بصدق واخلاص تحقق الأمل المرتجى .

وفي هذا الاطار رحبت سورية بكل عمل مشترك ، حتى إذا تقلـد حافظ الأسد رئاسة الجمهورية ، أعلن في حديث له يوم ١٦ من مارس ١٩٧١ «بأن مصر وسورية تتطلعان الى اليوم أو بعد قليل الى أن يقف الأشقاء العرب الى جانبهما لأن المعركة القائمة الآن ليست هي معركة هذين البلدين بل هي معركة الأمة العربية » .

ثم ألقى الرئيس السوري بصيصاً من الضوء على ما انتهت اليـه المباحثات التي دارت على أعلى المستويات بين دول ميثاق طرابلس عندما قال : « إن القوات السورية والقوات المصرية تعمل تحت قيادة واحدة» . وأضاف إلى ذلك قوله : « انه يتوقع أن تكون مصر وسورية دولة واحدة وأن يصبح الاتحاد الرباعي قـوة حقيقية عسكرية وسياسية واقتصادية وأن يكون نواة دولة العرب الكبرى » .

حديث ليبي سوري :

من هذا يتضح ان البحث قد انصرف الى خلق دولة العرب الكبرى فاستقر الرأي على عقد اجتماع يوم ١٣ ابريل ١٩٧١ بالقاهرة يشهده الرؤساء الأربعة لدول ميثاق طرابلس . وقبل أن يصل الرئيس السوري الى مطار القاهرة يوم ١٢ من ابريل ، هبطت طائرة ليبية تقل الرائـد عبد السلام جلود نائب رئيس الوزراء وعبد المنعم الهوني عضو مجلس قيادة الثورة ، فاشتركا مع الرئيس أنور السادات في استقبال الرئيس حافظ الأسد والوفد المرافق له .

وجرى حديث عابر بين الرائد جلود والوفد السوري حـول الوساطة التي قامت بها بعثة سورية برياسة مصطفى طلاس رئيس الأركان لـدى الملك حسين يوم ٨ من أبريل ١٩٧١ بشأن الاشتباكات الـتي جرت ضد الفدائيين وما توحيه تلك الوساطة من اتجاهات ، واشترك في هذا الحديث الرئيس أنور السادات لتخفيف العبارات التي تناثرت .

اجتماع شيراتون :

وتعذر على العقيد معمر القذافي أن يصل الى القاهرة يوم الاثنين ١٢ من ابريل بسبب حضوره الاجتماع الضخم مع رجال القضاء والذي استمر أكثر من ست ساعات ، ومع ذلك حاول الوصول الى القاهرة بعد انتهاء هذا الاجتماع . ولكن العواصف الشديدة حالت دون اتمام رحلته ، حتى اذا هدأت العواصف وصل الى القاهرة في اليوم التالي ، وبوصوله اكتمل العقد وبدأت الاجتماعات على الفور بين الرؤساء الأربعة في فندق شيراتون.

وظلت هذه الاجتماعات المغلقة بين الرؤساء الأربعة يومين متتاليين للبحث في الخطوات القادمة لدعم ميثاق طرابلس وحدوياً ، وتعتبر الأبحاث التي دارت في ذلك الاجتماع الخامس لرؤساء دول ميثاق طرابلس تتمة للمباحثات التي أجراها الرئيس أنور السادات مع الرئيس جعفر نمـيري في الخرطوم يومي ٢٧ و ٢٨ مارس ١٩٧١ ، ومع العقيـد معمر القذافي في طبرق يومي ١٨ و ١٩ ابريل ١٩٧١ .

موقف للقذافي :

وانعكست طبيعة مباحثات شيراتون على العقيد معمر القذافي عندما غضب مرتين وخرج من الاجتماعات مرتين ، ولكن السادات بذل جهوده لعودته اليها .. ومن هنا طال أمد المباحثات التي اتضح من خلالها ان السودان سيبقى في هذه الظروف بعيداً عن أية خطوة وحدوية تتم بين دول ميثاق طرابلس .. وأعلن يوم الأربعاء ١٤ من ابريل ١٩٧١ بأن بياناً سيصدر باتفاق مصر وسوريا وليبيا على اتخاذ خطوة وحدوية في اطار ميثاق طرابلس .

وغادر الرئيس السوداني جعفر النميري القاهرة الى موسكو في الساعات الأولى من صباح هذا اليوم ومع ذلك لم يصدر البيان المرتقب .. أما الرؤساء الثلاثة ،القذافي والأسد والسادات، فقد استقلوا الطائرة الى بنغازي للاجتماع هناك واتمام ما بحثوه في القاهرة التي ظل بها الرائد عبد السلام جلود نائب رئيس وزراء ليبيا ، والذي عاد الى طرابلس يوم الأربعاء ٢١ من ابريل ١٩٧١ .

اجتماع بنغازي وبيان :

وعقد الرؤساء الثلاثة اجتماعات مطولة استمرت طوال ليلة الأربعاء ويوم الخميس بتمامه وكذلك يوم الجمعة ، ثم أذيع في الساعة التاسعة مساء بيان عن نتائج هذه الاجتماعات نصه كما يلي : « اختتمت مساء اليوم (الجمعة) ١٦ من ابريل ١٩٧١ الاجتماعات التي عقدت ببنغازي بين الرؤساء السادات والأسد والقذافي وأعضاء الوفود الثلاثة ، وكان الرؤساء الثلاثة قد عقدوا اجتماعاتهم ببنغازي تنفيذاً لاتفاق سابق بينهم بعد

أن اختتم المؤتمر الرباعي لدول ميثاق طرابلس والذي عقد في القاهرة وحضره الرئيس النميري ، وتناولت المباحثات التي عقدت في القاهرة وبنغازي استعراضاً كاملاً للموقف السياسي والعسكري ودور دول ميثاق طرابلس في مواجهة متطلبات المعركة المصيرية التي تخوضها الأمة العربية .

« وشملت المباحثات تقييماً للخطوات التي اتخذتها دول ميثاق طرابلس ووسائل تعميق الوحدة والتكامل بينها في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، كما تم الاتفاق على الخطوات المقبلة لزيادة التفاعل بينها ».

وانعكست طبيعة المباحثات التي انتهت بإصدار هذا البيان على العقيد معمر القذافي عندما رفض في حزم وقلق أن يدلي لرجال الصحافة برأيه في البيان المذكور ، كما ان الصحف الليبية لم تشر الى هذا البيان من قريب أو بعيد .

استئناف المباحثات ودولة الاتحاد :

وتحددت الساعة الحادية عشرة مساء موعداً لسفر السادات والأسد ، ولكن حدثت في اللحظات الأخيرة بعض المباحثات بين أعضاء الوفد والعقيد القذافي ترتب عليها تأخير عودة الرئيسين واستئناف المباحثات بين الرؤساء الثلاثة التي انتهت بأن وقّعوا في الساعة الثانية إلا رُبعاً من صباح السبت ١٧ ابريل ١٩٧١ الوثائق الخاصة بقيام (اتحاد الجمهوريات العربية) بين مصر وسورية وليبيا .

واشتملت هذه الوثائق على ما يلي :

١ ــ الإعلان عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية .

٢ — الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات .

٣ — اجراء استفتاء على هذه الأحكام بين جمهوريات الاتحاد في الأول من سبتمبر ١٩٧١ .

وجاء الاعلان واضحاً صريحاً بأن اقامة اتحاد الجمهوريات العربية يشكل حجر الأساس في بناء دولة الاتحاد ، التي تعتبر نواة لوحدة عربية شاملة، وان هذه الدولة هي الأداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير .. وهذا التحرير يفرض — كما ورد في الاعلان — عدم الصلح وعدم التفاوض مع اسرائيل وعدم التنازل عن أي شبر من الأرض العربية ولا تفريط أو مساومة في القضية الفلسطينية .

وإعلان هذه المبادىء الرئيسية من شأنه أن يعيد الى الأذهان ما استقر عليه رأي الأمة العربية عندما اجتمع قادتها من ملوك ورؤساء في مؤتمر الخرطوم اعتباراً من ٢٩ أغسطس حتى الأول من سبتمبر ١٩٦٧ فقرروا: لا مفاوضة ولا صلح ولا اعتراف باسرائيل .

على ان الأحكام الأساسية لدولة الاتحاد تناولت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والشعبية . ففيما يتعلق بالسلطة التنفيذية قام مجلس رئاسة الاتحاد من رؤساء جمهوريات مصر وسورية وليبيا ،وتتخذ قراراته بالأغلبية . كما قام مجلس وزراء اتحادي يتكون من عدد من الوزراء يعينهم مجلس الرئاسة . أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية فقام مجلس أمة اتحادي يختص بالتشريع للاتحاد ويتكون من ممثلين عن مجالس الشعب لكل من الجمهوريات بعدد متساو من الأعضاء تنتخبهم هذه المجالس. أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية فقامت المحكمة الدستورية الاتحادية التي تعين بقرار من مجلس رئاسة الاتحاد وتضم عضوين عن كل جمهورية وتختص بالفصل في

دستوريـة القوانين والبت في المنازعات بـين المؤسسات وسلطات الاتحاد والجمهوريات .

أما السلطة الشعبية فتتمثل في قيادة الجبهـة السياسية باعتبارهـا مسؤولة عن تنظيم ممارسة النشاط السياسي ، على أن تمارس التنظيمات الشعبية نشاطها داخل أقاليم الاتحاد عن طريق ممثليها في قيادة الجبهة السياسيـة حتى تقوم الحركة العربية الواحدة،ويحظر على أي تنظيم سياسي في احدى جمهوريات الاتحاد ممارسة نشاطه في جمهوريات الاتحاد الأخرى .

أما اختصاص اتحاد الجمهوريات ، فهو وضع أسس السياسة الخارجية — لا توحيدها — مع حق كل جمهورية في إبرام المعاهدات والاتفاقات مع الدول الاجنبية وان تتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وتحتفظ بعضويتها وممثلها في الهيئات الدبلوماسية .

وتم الاتفاق بين الرؤساء الثلاثة على الغاء التمثيل الدبلوماسي بين مصر وسورية وليبيا،وان يطلق اسم (الممثل المقيم) على سفراء هذه الدول .

واختص الاتحاد كذلك بتنظيم وقيادة الدفاع عن جمهوريات الاتحـاد وقيام قيادة عسكرية مسؤولة عن التدريب والعمليات بحيث يتم نقل القوات بين هذه الجمهوريات بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه ، كما يتولى حماية الأمن القومي ووضع اسسه لتنظيم وتأمين سلامة الاتحاد . فإذا وقعت اضطرابات من الداخل أو من الخارج تخطر حكومة الاتحاد فوراً لاتخـاذ الاجراءات الضرورية ، ومن بينها التدخل السريع حتى اذا لم تطلب ذلك حكومة الجمهورية اذا كانت في وضع لا يسمح لها بذلك .

وخلت الأحكام الأساسية للاتحاد من أي نص على الانسحاب منـه ،

واعتبر ان بقاء الدولة فيـــه غير مرتبط بإرادتها ، لأنه جاء وليد الارادة الشعبية ممثلة في الاستفتاء الذي تقرر أن يجرى في جمهوريات الاتحاد في الأول من سبتمبر ١٩٧١ على أن تسبقه مرحلتان : الاولى عـــدم جواز تعديل هذه الأحكام الا بعد الموافقة الجماعية لمجلس رئاسة الاتحاد، والثانية التصديق على هذه الأحكام من قبل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء ومجلس الأمة في مصر ، ومن قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربي ومجلس الشعب في سورية ، ومن قبل مجلس قيادة الثورة في ليبيا .

مناقشات في مصر :

وبحثت اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي في مصر أحكام الاتحاد يوم الاربعاء ٢١ من ابريل ٩٧١ ، كما بحثتـــه اللجنة المركزية اعتباراً من يوم الأحد ٢٥ من ابريل ١٩٧١ . وجرت في هذه الاجتماعـــات مناقشة مستفيضة تناولت تجربة الوحدة الماضية والأخطاء التي عصفت بها وضرورة تلافيهـــا . وانتهت هذه المناقشات بتحديد بعض الآراء التي نقلها الى الرئيسين القذافي والأسد مبعوثان مصريان رسميان سافرا الى دمشق وطرابلس يومي ٢٦ و ٢٧ من ابريل وترتب على ذلك ان وصـــل الى القاهرة يوم الاربعاء ٢٨ من ابريل مسؤول ليبي كبير حلّ بقصر القبـــة حيث أجرى مباحثات هامة مع الرئيس انور السادات .

وأوضح نائب رئيس الوزراء المصري (شعراوي جمعـــة) نتائـــج الاجتماعات التي عقدتها المؤسسات السياسية في مصر في اجتماعه مع المبعوثين يوم ٢٨ من ابريل ١٩٧١ عندما أعلن « بأن اتحاد الجمهوريات العربيـة

يعتبر شكلاً من أشكال الاتحادات التعاهدية (كونفيدراسيون) بين دول ثلاث تتعاون مع بعضها من أجل المعركة ، وان فاعلية الاتحاد مرهونة بما يؤديه من دور في المعركة لتحقيق النصر » .

وفي ضوء هذا الاتجاه المحدد عاودت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي اجتماعها يوم الخميس ٢٩ من ابريل. وشهد اجتماعها أعضاء اللجنة التنفيذية وأعلن في نهاية هذا الاجتماع الموافقة على وثائق اتحاد الجمهوريات العربية. كما اجتمع مجلس الوزراء المصري في نفس ذلك اليوم وأعلن أيضاً عن موافقته . ثم اجتمعت في المساء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي وتتألف من أعضاء مجلس الأمة حيث نقل اليها أمين الاتحاد الاشتراكي ما دار في اجتماع اللجنة المركزية من مناقشات وآراء ، ثم عقد بعد ذلك مجلس الأمة جلسة أعلن في نهايتها موافقته بالاجماع على وثائق الاتحاد .

تعديلات :

واتضح من مقارنة الوثائق التي أذيعت في أعقاب موافقة المؤسسات السياسية والدستورية في مصر ، مع الوثائق التي أعلنت في بنغازي عن وجود بعض التغييرات التي اتضحت من إلغاء عبارة (دولة الاتحاد) وما ترتب على هذا الإلغاء من تعديلات نثبتها فيما يلي :

فقد ورد في إعلان بنغازي يوم ١٧ ابريل (الملحق رقم ٥) ما نصه : لقد انطلق الرؤساء الثلاثة في اتفاقهم على اقامة اتحاد الجمهوريات العربية من منطلقات أساسية تشكل حجر الأساس في بناء **دولة الاتحاد** وهي :

أولاً : أن تكون **هذه الدولة** النواة التي تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدوي وبالتالي أن تكون نواة لوحدة عربية أشمل .

ثانياً : . . . .

ثالثاً : ان تكون **هذه لدولة** هي الأداة الرئيسية للأمة العربيـــة في معركة التحرير .

« واذ يضع الرؤساء الثلاثة نصب أعينهم ان تكون **دولة اتحاد** الجمهوريات العربية ملبية لمتطلبات جماهير شعبنا » .

ولكن ورد في الوثائق التي أذيعت في أعقاب موافقة الهيئات السياسية والدستورية في مصر بشأن الفقرات السابقة ما يلي :

لقـــد انطلق الرؤساء الثلاثة في اتفاقهم على اقامة اتحاد الجمهوريات العربية من منطلقات أساسية شكل حجر الأساس في **بناء الاتحاد** وهي :

أولاً : أن يكون **هـــذ الاتحاد** النواة التي تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدوي وبالتالي أن يكون نواة لوحدة عربية أشمل .

ثانياً : . . . .

ثالثاً : ان يكون **الاداة الرئيسية للأمة** العربية في معركة التحرير .

واذ يضع الرؤساء الثلاثة نصب أعينهم أن يكون **اتحـــاد الجمهوريات العربية** ملبياً لجماهير شعبنا ..

وورد في اعلان بنغازي عـــن الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ما يلي :

١ — ان الشعب العربي في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية قد أقر على أساس من الاختيار الحر المتساوي في الحقوق **اقامة دولة اتحادية** تسمى « **اتحاد الجمهوريات العربية** » .

٧ — يختص اتحاد الجمهوريات بالأمور التالية :

......

د — حماية الأمن القومي ووضع أسس لتأمين سلامة الاتحاد واذا وقعت اضطرابات من الداخل أو الخارج في إحدى الجمهوريات تهدد أمنها أو تهدد أمن الاتحاد تخطر حكومة هذه الجمهورية الحكومة الاتحادية فوراً ، لكي تقوم هذه الأخيرة باتخاذ الاجراءات الضرورية ضمن حدود صلاحيتها لحفظ الأمن والنظام . وفي حالة ما إذا كانت حكومة احدى الجمهوريات الأعضاء في وضع لا يسمح لها بطلب العون من الحكومة الاتحادية الخ .

ولكن هذه الفقرات انتهت بالصيغة التالية :

١ — ان الشعب العربي في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية قد أقر على أساس من الاختيار الحر المتساوي في الحقوق **اقامة اتحاد** يسمى اتحاد الجمهوريات العربية .

٧ — يختص اتحاد الجمهوريات العربية بالأمور التالية :

......

ح – حماية الأمن القومي، ووضع أسس لتنظيم تأمين سلامة الاتحاد **وفقاً لأحكام دستور اتحاد الجمهوريات العربية** ، واذا وقعت اضطرابات من الداخل أو الخارج في احدى الجمهوريات تهدد أمنها أو تهدد أمن الاتحاد تخطر حكومة هذه الجمهوريا السلطات الاتحادية فوراً ، لكي تقوم هذه الأخيرة باتخاذ الاجراءات الضرورية ضمن حدود صلاحياتها لحفظ الأمن والنظام ، وفي حالة ما اذا كانت حكومة احدى الجمهوريات الأعضاء في وضع لا يسمح لها بطلب العون من الاتحاد الخ .

أما بشأن مؤسسات اتحاد الجمهوريات فنص اعلان بنغازي على :

أ – مجلس رئاسة الاتحاد ويعتبر السلطة العليا في الاتحاد ويتكون من رؤساء الجمهوريات وينتخب هذا المجلس رئيساً له **من بين أعضائه ويتخذ قراراته بالأغلبية .**

ح – مجلس الأمة في الاتحاد **ويتولى مهمة التشريع للاتحاد** ويشكل من ممثلين عن مجالس الشعب لكل من الجمهوريات وبعدد متساوٍ من الأعضاء تنتخبهم مجالس الشعب في الجمهوريات .

د – محكمة دستورية اتحادية تعين بقرار من مجلس رئاسة الاتحاد وتتكون من عضوين عن كل جمهورية **وتختص بالفصل في دستورية القوانين والبت في المنازعات بين المؤسسات وسلطات الاتحاد والجمهوريات .**

ز – وضع سياسة إعلامية اتحادية تخدم أهداف **دولة الاتحاد** واستراتيجيتها الخ .

١٠ – **يجوز لكل جمهورية في حدود اختصاصها التشريعي** أن تبرم المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأجنبية .

١٦ – يجري التصديق على الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية قبل طرحها للاستفتاء الشعبي من قبل **اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس** الوزراء **ومجلس الأمة** في الجمهورية العربية المتحدة .

ولكن هذه الفقرات أصبحت بعد موافقة الهيئات السياسية والدستورية في مصر كما يلي :

مؤسسات اتحاد الجمهوريات العربية :

أ – مجلس رئاسة الاتحاد ويعتبر السلطة العليا في ممارسة اختصاصات الاتحاد ويتكون من رؤساء الجمهوريات وينتخب هذا المجلس رئيساً له من بين أعضائه **ويتخذ قراراته بالاجماع** .

ج – مجلس الأمة في الاتحاد **ويتولى مهمة التشريع في اختصاصات الاتحاد** ويشكل من ممثلين عن مجالس الشعب لكل من الجمهوريات بعددٍ متساوٍ من الأعضاء تنتخبهم مجالس الشعب في الجمهوريات . **ويبين الدستور كيفية نفاذ التشريعات الاتحادية في كل جمهورية .**

د – محكمة دستورية اتحادية تعين بقرار من مجلس رئاسة الاتحاد وتتكون

من عضوين عن كل جمهورية ، **وتختص بالفصل في المسائل الدستورية التي يحددها دستور الاتحاد** .

ز – وضع سياسة اعلامية اتحادية تخدم **أهداف الاتحاد** واستراتيجيته الخ .

١٠ – **لكل جمهورية في حدود اختصاصها الدستوري** أن تبرم المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأجنبية .

١٦ – يجري التصديق على الأحكام الأساسية في اتحاد الجمهوريات قبل طرحها للاستفتاء الشعبي من قبل اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي الخ .

هذه هي المواد التي طرأ عليها التغيير لإقامة اتحاد بين مصر وسورية وليبيا . وهذا التغيير الذي أقره الرؤساء الثلاثة طبقاً للمادة الخامسة عشرة من الأحكام الأساسية للاتحاد ، سيطرح على الشعب في هذه الجمهوريات في استفتاء عام يجري على جميع أحكام الاتحاد في الأول من سبتمبر ١٩٧١ ،وبعدئذ يدخل الاتحاد مرحلة التنفيذ .. وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة على لسان رئيسها أنور السادات في خطابه بمناسبة عيد أول مايو ١٩٧١ عن اقامة اتحاد بين الدول الثلاث – وليس وحدة – وانه سيترتب على ذلك عودة الجمهورية العربية المتحدة الى اسمها القديم جمهورية مصر العربية منعاً لتعدد الأسماء ..

ومصر على مدى التاريخ هي دائماً مصر العربية .

أحكام الاتحاد وميثاق الجامعة :

على ان اعلان هذا الاتحاد والأحكام الأساسية الخاصة بـه يتمشى مع ميثـاق جامعة الدول العربية ، لأن المادة التاسعة من الميثاق تنص على ان :

« لدول الجامعة الراغبة فيما بينها في تعـاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض » .

وهذا النص يجيز قيام اتحادات ثنائية أو ثلاثية أو رباعية داخل الجامعة بين الدول الأعضاء الراغبة في ذلك .

كما ان اعلان الاتحاد وما ورد في مادته السابعة الفقرة (د) من انه يختص بوضع أسس لتنظيم سلامة الاتحاد ودفع كل اضطراب خارجي يهدد أمن أحد أعضائه ، لا يسلب الجامعة العربية مهمتها في دفع الاعتداء عن أية دولة من دول الجامعة — ومن بينها دول الاتحاد — طبقاً لما ورد في المادتين الثانية والثالثة من معاهدة الدفاع المشترك ، كما لا يسلب القيادة العربية الموحدة التي أنشأها مؤتمر القمة العربي في يناير ١٩٦٤ واجبها في اتخاذ ما تراه من الاجراءات اللازمة .

ومن الواضح ان عدم انضمام السودان الى اتحاد الجمهوريات العربية لا يعني خروجه من ميثاق طرابلس أو اعلان القاهرة ، بل سيظل عضواً في هذين الميثاقين الى أن تسمح له ظروفه بالانضمام الى هذا الاتحاد ، كما

ان الاتفاقات التي أسفرت عنها اجتماعات دول ميثاق طرابلس ستظل محتفظة بقوتها .. إذ لا تعارض بينها وبين الخطوات الجديدة الأخرى التي قد يتخذها اتحاد الجمهوريات طبقاً لأحكام دستوره .

الاتحادات بين الدول العربية :

وشهدت المنطقة العربية أول نوع من الاتحاد — لا الوحدة — يوم ١٤ من فبراير ١٩٥٨ بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية . ونص الاتفاق الخاص بذلك على أن تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية وسيادتها على أراضيها،وأن تكون المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد،مرعية بالنسبة الى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للدولة الأخرى .

ونص الاتفاق أيضاً على أن تكون بين دولتي الاتحاد وحدة في السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي ووحدة بين الجيشين وإزالة الحواجز الجمركية وتوحيد القوانين الجمركية ومناهج التعليم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتوحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين ، ويكون لدولتي الاتحاد علم واحد وحكومة اتحادية ومجلس تشريعي ودستور للاتحاد .

ثم شهدت المنطقة العربية نوعاً من الاتحاد قام يوم ٨ من مارس ١٩٥٨ بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) وبين المملكة المتوكلية اليمنية . وتضمن ميثاق هذا الاتحاد احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام الحكم فيها،والمساواة بين مواطني الاتحاد في الحقوق والواجبات العامة ولهم الحق في تولي الوظائف في البلاد المتحدة ، كما ان حرية التنقل

مكفولة في الاتحاد،ويتولى التمثيل الدبلوماسي والقنصلي للاتحاد في الخارج هيئة واحدة ويكون للاتحاد قوات مسلحة واحدة .

ويشرف على شؤون الاتحاد المجلس الأعلى الذي يشكل من رؤساء الدول الأعضاء ويختص برسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية،وإصدار القوانين اللازمة. ويتبع هذا المجلس، مجلس الدفاع والمجلس الاقتصادي وغيرها من الهيئات على أن تعرض قراراتها على مجلس الاتحاد للتصديق عليها بحيث يكون للقوانين الاتحادية قوة الزامية في البلاد المتحدة ، ويلغى التمثيل الدبلوماسي بين الدول أعضاء الاتحاد .

* * *

وشهدت المنطقة العربية في نفس اليوم الذي أذيع فيه اعلان بنغازي وهو يوم ١٧ من ابريل ولكن من عام ١٩٦٣ ، قيام دولة اتحادية باسم (الجمهورية العربية المتحدة) ، تضم مصر وسورية والعراق ، وتكون أسماء الأعضاء بالدولة الاتحادية : القطر السوري والقطر المصري والقطر العراقي ، وان تكون السيادة الدولية الكاملة للدولة الاتحادية ويكون لمواطنيها جنسية واحدة هي الجنسية العربية .

وتضمن ميثاق الوحدة الاتحادية بين الأقطار الثلاثة السابقة النظم الخاصة بالمسائل الاقتصادية والثقافية والادارية والقضائية .

أما المؤسسات الدستورية الخاصة بهذه الوحدة الاتحادية فتتمثل في اقامة مجلس الأمة الذي يتألف من مجلس للنواب وآخر لمجلس الاتحاد ، وينتخب مجلس الأمة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس ، كما يتكون مجلس وزراء

اتحادي ، ويكون لكل قطر مجلس تشريعي ينتخب رئيساً لهذا القطر بحيث يوافق عليه رئيس الجمهوريا ، ويتولى هــذا المجلس الاختصاصات التي يحددها الدستور الاتحادي، كما تكون لكل قطر وزارة مسؤولة أمام المجلس التشريعي .

تلك هي أنواع الاتحادات، التي طافت في سماء الأمة العربية منـذ عام ١٩٥٨ حتى الآن . ومما لا شك فيه ان كل اتحاد أصيل مهما كان نوعه يؤلف قوة تتوافر لها جميع الامكانات .

الفصل الخامس

ليبيا بين الجامعة وقومية المعركة

من المعروف ان ليبيا في العهد الماضي ظلت بعيدة عن المشاركة الايجابية في أعمال جامعة الدول العربية ، إذ أبت أن توقع على معظم الاتفاقيات التي أبرمت في نطاقها . ولكن هذه النظرة بدّلتها حكومة الثورة — رغم ايمانها بوجود متناقضات كثيرة في الجامعة نتيجة لاختلاف أنظمة الحكم في دولها . وقد أشادت ليبيا الثورة ببعض انجازات الجامعة عندما بحث مجلس قيادة الثورة يوم ٣ من مايو ١٩٧٠ اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية في ضوء المذكرة التي أعدّتها وزارة الوحدة والخارجية . وجاء في هذه المذكرة ما يلي :

« نظراً لأهمية الأهداف التي قامت من أجلها المنظمة والدور الذي تضطلع به من أجل رفع مستوى الموظفين في البلاد العربية والتقريب بين نظمها الادارية المختلفة ، ونظراً لأن ادارة الخدمة المدنية قد أبدت رغبتها

في انضمام ليبيا الى هذه الاتفاقية ، لذلك فإن وزارة الوحدة والخارجية توصي مجلس الوزراء بإصدار قرار يقضي بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية الليبية الى هذه الاتفاقية » .

ووافق مجلس قيادة الثورة على هذه الاتفاقية، كما وافق في نفس هذا اليوم على انضمام ليبيا الى ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة . ووافق أيضاً على اتفاقية التعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية،وعلى انضمام الجامعة الليبية الى اتحاد الجامعات العربية الذي أقر مجلس الجامعة العربية نظامه الأساسي في دورة انعقاده الثاني والأربعين .

وسبق لمجلس قيادة الثورة أن وافق في اجتماعه يوم ٢٢ من مارس ١٩٧٠ على انضمام ليبيا الى الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية الملحق به ، كما وافق يوم ٢٠ من ابريل ١٩٧٠ على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الشركة العربية للملاحة البحرية برأس مال قدره خمسة ملايين وثلثمائة ألف جنيه ، وكانت حصة ليبيا هي ٥ر١٪ . كما وافق أيضاً على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المنظمة العربية لتنمية الزراعة التي تهدف الى توفير سبل الدراسة المشتركة للاسراع في حل المشكلات الزراعية بغية الوصول الى التكامل الزراعي بين الدول العربية في ضوء ما يقضي به ميثاق الجامعة. ووافق كذلك يوم ١٠ من مايو ١٩٧٠ على الانضمام الى اتفاقية انشاء مجلس الطيران المدني للدول العربية .

وساهمت ليبيا الثورة مساهمة فعالة في ميزانية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عندما قرر مجلس قيادة الثورة يوم ٢٠ من مايو ١٩٧٠ أن تكون حصة ليبيا في الصندوق عشرة ملايين من الجنيهات ،

ثم ارتفع هذا المبلغ الى ١٢ مليون جنيه عندما رأس الرائد عبـد السلام جلود نائب رئيس الـوزراء المجلس الاقتصادي في دورة ديسمبر ١٩٧٠ وألح في المطالبة بضرورة قيام هذا الصندوق في أسرع وقت نظراً لفائدته الكبيرة على الأمة العربية .

وهذه المساهمة الليبية الفعالة في نشاط جامعة الدول العربية لم تمنع ليبيا الثورة من ايضاح رأيهـا في بعض الأمور ، فقد تعرض صالح مسعود أبو يصير عندما كان وزيراً للوحدة والخارجية أثناء اجتماعات مجلس الدفاع العربي في نوفمبر ١٩٦٩ الى قضية التحرير الأولى وأوضح بأنهـا لم تأخذ مكانها المطلوب ، وقدم الى المجلس مشروعاً هاماً هدفه أن يعيش الوطن العربي كلـه الأزمة الراهنة في صورة السلم المحارب حـتى اذا نشبت المعركة تحول لها كل شيء .

ورأى المجلس – نظراً لخطورة المشروع – أن يكون صاحب الكلمة الفاصلة فيه هو مجلس القمة العربي بالرباط .

وأهاب الوزير الليبي باللجنة السياسية للجامعة العربية في اجتماعهـا في مارس ١٩٧٠ أن تؤدي الجامعـة واجبها إزاء الشعب الفلسطيني وأبناء الشهداء ، وأعلن ان آلاف الطلبة يلاقون المتاعب ويحتاجون للعون وان مساعدة الجامعة في هذا المضمار غير منتظمة ولا منظمة .

كما أعلن الوزير الليبي خلال انعقاد مجلس الجامعة في دورة سبتمـبر ١٩٧٠ ما يعتري أجهزة الجامعة ، ورد عليه الأمين العام بأن الجامعة تضم موظفين أكفاء وعاملين ، ولكن الوزير الليبي ناشد الأمين العـام أن يهز الجامعة هزاً عنيفاً ..

ومن المعروف ان من أبرز الاتفاقات التي تمت في نطاق الجامعـة

العربية ، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، وإذا كانت ليبيا الثورة لم تودع بعد وثائق انضمامها الى هذه المعاهدة إلاّ أنها تخطتها بمراحل عديدة ..

ومما ساعد ليبيا الثورة على تخطي هذه المعاهدة والبحث عن صيغة أقوى منها وأحكم وأشمل ما لمسته عندما تفتحت أعينها على مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط من ٢٠ الى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ ، وكانت غاية هذا المؤتمر الذي شهده لأول مرة العقيد معمر القذافي واجتمع خلاله أيضاً بجميع قادة العرب باستثناء اللواء جعفر النميري الذي زار ليبيا بين ١٦ و ١٨ نوفمبر ١٩٦٩ ، والرئيس جمال عبد الناصر الذي اجتمع به قائد الثورة الليبية في القاهرة في أوائل نوفمبر ١٩٦٩ ، وهو الاجتماع الذي لم يعلن عنه في حينه ، وان كان العقيد القذافي قد أشار اليه اشارة عابرة عندما التقى بطلبة الجامعة الليبية في بنغازي يوم ٦ من نوفمبر ١٩٦٩ وأجاب على سؤال وجهه اليه الطلبة حول الاجتماع المرتقب بينه وبين الرئيس عبد الناصر لإرساء قواعد الوحدة فقال : « ومن يدريك ان هناك لقاءات سابقة لم تسمع بها » .

وضاق العقيد القذافي ذرعاً بما جرى في مؤتمر الرباط عندما أحس من خلال المناقشات بأن التصميم الكامل لخوض المعركة ما زال في دوره المتخلف ، واتضحت له الصورة الفاضحة الواضحة عندما ناقش المجتمعون تقرير الفريق محمد فوزي الذي يدور حول محور واحد هو ان البرنامج الدفاعي يتطلب مزيداً من الاعتمادات المالية التي يجب أن تدفع فوراً ولا يتسنى لمصر وحدها أن تفي بها ، وهذا يضع المسؤولية على جميع الدول العربية لا سيما الدول الغنية

تباين واختلاف :

واختلفت آراء المجتمعين بشأن هذا التقرير ، فمن قائل ان مصر تريد مزيداً من المعونة المالية ، ومن قائل ان أي خبير عسكري عربي لم يعط رأيه في التقرير للتأكد من سلامة التقديرات الواردة فيه ، ومن قائل ان المطلوب هو تخصيص اعتمادات معينة لشراء الأسلحة المطلوبة . وتجلت هذه المتناقضات عندما حددت الدول العربية موقفها ، فقد أعلن العراق بأنه يساهم بجيشه المرابط في الاردن لدعم الجبهة الشرقية ، واعتذرت الكويت والسعودية عن زيادة المبالغ التي تدفعها كل منها بموجب اتفاقية الدعم . وقالت السعودية ان ما تدفعه يمثل ١١٪ من دخلها وانها تنفق على جيشها المرابط في الاردن ، وتعطي للكفاح الفلسطيني ما يزيد من فاعليته . وأعلنت الجزائر عن استعدادها لتقديم بعض دبابات وطائرات . وأعرب المغرب عن استعداده لمعونة حددها . أما تونس فسكتت لضآلة مواردها . أما ليبيا فأعلنت عن استعدادها لحشد كل طاقاتها من أجل المعركة .. واحتدم الجدال ووقع الصدام ، فواجه الرئيس جمال عبد الناصر المؤتمر بإنذار حاسم : « اريد أن أعرف استعداداتكم ، وأنا مستعد لأحد احتمالين : هل تريدون الالتزام بتقرير فوزي أو لا تريدون هذا الالتزام ؟ وعندئذ سأبني مخططي على أساس عدم التزامكم » .

ألقى هذا الانذار وخرج من الاجتماع ، ولم تنفع الوساطات والاتصالات في إدخال أي تعديل على تقرير الفريق محمد فوزي ولا أن تنتزع تعهداً من جانب المطالَبين بالعطاء . وانتهى المؤتمر بدون اصدار بيان أو قرار .

وحكم العقيد معمر القذافي على المؤتمرين اثر عودته الى طرابلس يوم ٢٤ من ديسمبر ١٩٦٩ عندما قال :

« ان الدول الرجعية لم تكن على مستوى القمة،وقد تبين ان الارتباط وثيق بين هذه الدول والاستعمار والصهيونية ، وان هناك بعض الحكام العرب الذين يرون من مصلحة كراسيهم عدم ازاحة العدوان فكانوا حجر عثرة أمام الدول الأخرى المتحررة » .

مشروع ليبيا ومسؤولية العرب :

ورغم كل هذا ، فإن ليبيا الثورة رأت ان العرب ملزمون بتسخير طاقاتهم المادية والمعنوية لخدمة المعركة ، وان القوة الذاتية العربية هي التي تكفل تحرير الأرض العربية . ولهذا نادى العقيد معمر القذافي في ذكرى اغتصاب فلسطين يوم ١٥ من مايو ١٩٧٠ بمشروع الثورة الليبية لوضع الحكومات العربية والحكام العرب أمام مسؤولياتهم التاريخية ، كما وضع شعوب الأمة العربية ، أمام مسؤولياتها تجاه حكوماتها وحكامها . ودعا الى حشد جميع الامكانيات في ظرف معين وفي مكان معين وبقدر معين حسب امكانات كل قطر بموجب الالتزامات المطلوبة منه .

والمشروع في عبارة أخرى يحدد لكل دولة المهام الملقاة على عاتقها والمساعدات التي يمكن أن تقدمها ، وهو يشبه الى حد بعيد مع بعض التعديلات خطة الفريق محمد فوزي التي عرضت في مؤتمر الرباط ، كما أنه يقضي بدعم الجبهة الغربية بقوات عربية أخرى بالاضافة الى مساعدات مالية جديدة،وتوسيع نطاق الجبهة الشرقية الحالية بحيث تنضم اليها دول أخرى من غير دول المواجهة .

ودعم الجبهة الشرقية يستدعي انهاء الخلافات بين الحاكمين في كل

من سورية والعراق ، ولهذا بذل العقيد القذافي مساعيه لدى هؤلاء الحكام لإنهاء هذه الخلافات التي جمدت قيام جبهة شرقية حقيقية مما جعل الجبهة الغربية تتعرض الى ضغط صهيوني متواصل .

وخلال المباحثات التي أجراها العقيد القذافي في لبنان يوم ٨ من يونيو ١٩٧٠ أعلن انه يعتبر لبنان دولة مساعدة للجبهة الشرقية ، ولذلك فإن ليبيا على استعداد لتقديم كل عون لتعزيز قوة الجيش اللبناني . وتمّ الاتفاق على أن تتم لقاءات على مستوى الوزراء العسكريين لبحث هذا الموضوع .

واذا كانت ظروف العقيد معمر القذافي لم تمكنه من زيارة جميع البلاد العربية بعد أن زار دول المواجهة اعتباراً من يوم ٢٤ من مايو ١٩٧٠ حتى يوم ١٤ من يونيو ١٩٧٠ ، إلا انه أوفد كلاً من الرائد عوض حمزة والنقيب عمر المحيشي ،عضوي مجلس قيادة الثورة ،الى تونس والجزائر والمغرب والأردن وسوريا والعراق ولبنان ، كما أوفد صالح مسعود أبويصير وزير الوحدة والخارجية الى السعودية والكويت واليمن وإمارات الخليج .

مؤتمر طرابلس السباعي :

ولم يطرأ تبدل كبير على الموقف الذي اتضح في مؤتمر الرباط ، حتى اذا اجتمع في طرابلس يومي ٢١ و ٢٢ من يونيو ١٩٧٠ المؤتمر السباعي الذي ضم كلاً من الرئيس جمال عبد الناصر وأحمد حسن البكر والملك حسين والدكتور نور الدين الأتاسي والعقيد معمر القذافي ، كما شهده مأمون عوض أبو زيد ممثل السودان وقائد أحمد ممثل الجزائر .. وهؤلاء

جميعاً كانوا في مقدمة الذين شاركوا ليبيا احتفالاتها بجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها .

وانتهى الرأي بين المجتمعين على توقيع اتفاق من أجل قومية المعركة تحددت فيه الخطوط العامة تنسيق العمل في الجبهة الشرقية وجبهات القتال العربية الأخرى على ان توضع التفصيلات الخاصة بهذا التخطيط في مؤتمر مجلس الدفاع المشترك للدول السبع السابقة .

وتم اجتماع هذا المجلس في طرابلس يومي ٥ و ٦ من اغسطس ١٩٧٠ تحت رئاسة العقيد معمر القذافي ، ولكن شهد اجتماعاته وزراء دفاع وخارجية خمس دول هي : مصر وليبيا والسودان والأردن وسورية ، بينما تغيبت العراق والجزائر بحجة انهما رفضتا مشروع روجرز الذي قبلته بعض الدول العربية . وبهذا أصبح الحل السلمي وشيكاً .. واتخذت في هذا الاجتماع قرارات أبرزها انشاء جبهة شمالية ضد العدو ،وتتمثل هذه الجبهة في قيادة القوات المسلحة السورية . ثم انشاء جبهة شرقية تتمثل في قيادة القوات المسلحة الاردنية ومعها القوات العراقية والقوات السعودية الموجودة في الاردن ، على أن تنسق هاتان الجبهتان عملها مع قيادة الجبهة الغربية التي تمثلها القيادة العامة للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة ،وبشرط أن تعمل هذه الجبهات الثلاث وفق تخطيط موحد يصدر عن القيادة العليا للجبهات العربية التي تقرر أن يكون مقرها في القاهرة وان يكون قائدها الفريق محمد فوزي .

وهكذا استطاع مجلس الدفاع المشترك لدول المواجهة ان يحصل على أكبر قدر من الكفاءة العسكرية الى جانب تحديد المسؤولية تحديداً واضحاً.

ولم يغفل مجلس الدفاع المشترك الالتزامات التي وضعها على المغرب

والسودان والكويت والسعودية من الناحية العسكرية أو المادية . أما العراق فقد رفض هذه الالتزامات بل انه سحب قواته التي كانت مرابطة في الجبهة الشرقية . وأما الجزائر فقد سحبت قواتها من الجبهة الغربية في أعقاب اذاعة مشروع روجرز وان كانت قد أعلنت عن استعدادها للاشتراك في المعركة متى تحددت معالمها .

أما تونس واليمن ولبنان فرئي تحت ضغط ظروفها ان يكتفى منها بما تقدمه للمعركة من عون ومساندة .

ولكن بعض الدول التي حدد مجلس الدفاع الالتزامات الملقاة على عاتقها تباطأت في تحديد موقفها . وعزا العقيد القذافي هذا الموقف الى الأنظمة العربية القائمة في معظم الأقطار العربية فوصفها بأنها أنظمة واهنة وضعيفة وانها تعيش متطفلة على المنطقة وعلى الحياة وعلى العصر[1] .

وفي هذا الاطار اتضحت قومية المعركة التي نادى بها العقيد معمر القذافي من خلال ما انتهى اليه الرأي في مؤتمر السبعة ومجلس الدفاع المشترك .

صندوق الجهاد :

وهذا الاهتمام من جانب ليبيا الثورة بمعركة المصير الذي بدأ مع مولدها ، حدا بمجلس قيادة الثورة يوم ١٠ من يناير ١٩٧٠ الى اصدار قرار لبناء القوات الليبية المسلحة ودعم استعداد الأمة العربية في نضالها

---

١ من خطاب العقيد معمر القذافي في مصراته يوم ٢٤ من يناير ١٩٧١ .

ضد القوى الصهيونية ، وذلك بإنشاء صندوق للجهاد يشرف عليه رئيس الوزراء وتكون له الشخصية الاعتبارية، وله ميزانيـــة خاصة يتولى ديوان المحاسبة مراجعتها . ويمول هذا الصندوق من الاعتمادات المالية التي تخصصها له الدولة وحصيلة الزكاة التي تجمع من كل راغب في أدائها للصندوق ، والتبرعات والهبات والاعانات والرسوم التي تفرض لصالح الصندوق، وهي :

١ — رسم اضافي لا يزيد على ١٥٪ من مقابل دخل المحال الخاضعة لقانون ضريبة الملاهي .

٢ — ١٠٪ من قيمة الرسوم التي تحصلها البلديات على الرخص .

٣ — ٥٪ من قيمة الرسوم الجمركية على استيراد وتصدير السلع التى يحددها مجلس الوزراء بالاضافة الى الرسوم على الدخل في شتى درجاته .

واهتمت ليبيا الثورة اهتماماً خاصاً بالكفـــاح الفلسطيني فأصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يوم ١٣ من يونيو ١٩٧٠ بأن يستقطع ٦٪ من المرتبات والأجور المستحقة للموظفين والعمال الفلسطينيين الذين هم من أصل فلسطيني وتخصص هذه النسبة لصالح الصندوق القومي الفلسطيني . وكان من نتائج هذا العمل أن تلقت منظمـة (فتح) نحو خمسة ملايين دولار حتى نهاية ١٩٧٠ .

جهود اللجنة الاسلامية :

وبالاضافة الى ذلك فإن الشعب الليبي ساهم مساهمة فعالة في أداء ما رأى انه واجب عليه إزاء أبناء فلسطين بعد النكبة العاصفة التي حلت بهم،

وشهدت الأمة العربية لأول مرة مولد اللجنة الاسلامية التي شكّلها صالح مسعود أبويصير في القاهرة في مايو ١٩٦٨ وتولى أمانتها وادارتها واشترك في عضويتها كل من الشيخ أحمد حسن الباقوري (مصر) وعبد العزيز العلمي (الكويت) وأحمد الفرجاني (ليبيا) .

وتولت هذه اللجنة رعاية الطلبة الفلسطينيين وأسر الشهداء الذين انقطعت مواردهم ، وما زالت تقدم العون الى نحو ألفي طالب بين مسلم ومسيحي يتلقون العلم في شتى الجامعات العالمية وتخرج منهم حتى اليوم قرابة خمسمائة طالب .

وقرر أمين عام اللجنة سن اسلوب جديد لاعانة هؤلاء الطلبة ، وذلك بأن تمتنع اللجنة عن استلام أو جمع أي مساعدة وان يتم ذلك مباشرة بين العربي القادر والطالب المستحق، تمكيناً لروح الاخوة العربية ووحدة الأمة في أوضح صورها .

وقدرت حكومة الثورة هذا العمل الجليل الصامت الذي لم تقدمه أية هيئة أخرى من قبل ، فرصدت للجنة الاسلامية مبلغ ٢٠ ألف جنيه[١] ، كما وافقت على نقل مقر اللجنة من القاهرة الى بنغازي ، زيادة في رعايتها لأداء واجبها النبيل، وحتى يتسنى لمقررها صالح مسعود أبويصير الاشراف على شؤونها من قلب بلاده التي فتحت ذراعيها لفلسطين ... وأعربت حكومة الثورة عن استعدادها المطلق لتقديم كل عون للطلبة الفلسطينيين ، وبلغ من حرصها على فتح الآفاق أمام الذين أتموا دراساتهم انها تعاقدت

---

١ تم توزيع هذا المبلغ مع الثلاثين ألف دينار التي رصدتها حكومة الكويت بواسطة السفارات الليبية والكويتية ، إلى الطلبة الذين تحددهم اللجنة .

لأول مرة مع منظمة التحرير الفلسطينية لتزويدها بمائتي مدرس فلسطيني للتدريس في المدارس الليبية لابتدائية اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٠ — ١٩٧١ .

ليبيا والمنظمات الفلسطينية :

وبمناسبة الحديث عن هذه المنظمة فإن حكومة الثورة تؤمن بأن منظمة فتح هي الرائدة ، ولذلك أقلق الثورة الليبية تعدد المنظمات الفلسطينية التي وصلت قرابة أربعين منظمة ، ورأت انه لا يمكن للفدائيين بهذا التعدد والتفتت وبهذا الانقسام أن يحققوا أي نصر حاسم على عدوهم[١] . ولهذا طالبت الثورة الليبية بوحدة العمل الفلسطيني وان يترك جانباً معركة الشعارات ومعركة القيادات ومعركة البيانات .

وعزا قائد الثورة الليبية هذا التعدد في المنظمات الفلسطينية الى ما ساهمت به بعض الدول في انشاء منظمات ألقت بها في معركة التعدد التنظيمي للحركة . وكان من جراء هذه الكثرة وتعارضها ان ١٠٪ من العمل الفدائي يوجه نحو العدو و ٩٠٪ من الجهد الفلسطيني الفدائي يوجه في تضارب المنظمات بعضها مع البعض وفي تناقضها الواضح مع أنظمة عربية أخرى في المنطقة[٢] .

---

١ خطاب العقيد القذافي في البيضاء يوم ٨ ابريل ١٩٧٠ .

٢ خطاب العقيد معمر القذافي في المؤتمر الشعبي بطبرق يوم ٣١ مارس ١٩٧٠ .

جيش للتحرير وحكومة لفلسطين :

ولهذا اقترحت الثورة في ليبيا أن تتحول جميع المنظمات الفلسطينية الى جيش تحرير فلسطيني وأن تكون له قواعده وأن تكون له نظمه العسكرية وأن تتحول فعلاً القيادات السياسية لهذه المنظمات الى حكومة فلسطينية . كما طالبت الثورة أن ينقل العمل الفلسطيني الى داخـــل اسرائيل ليبعث الرعب والدمار[1] ، وأن تكون الصورة مماثلة لما قامت به جبهـة التحرير الجزائرية التي حققت أهدافها فتحررت الجزائـــر واكتملت للجزائريين حريتهم .

ليبيا والعمل الفدائي بالأردن :

وفي ضوء هذا الاتجاه اقترنت أقوال الثورة الليبية بالأفعال ، مما يدل على انها ماضية في سبيلها وغايتها حتّى وان تعارض هذا الأسلوب مـــع حليفاتها ،ولم تلجأ الى العبارات الخلابة تطلقها لايضاح سياستها لأنها تعتقد بأن كثيرين ممن يرفعون ستار الوطنية قد أتوا أعمـــالاً لا تليق بوطني . لذلك ابتعدت الثورة في ليبيا عن هذه العبارات لأنها عديمـــة الجدوى في جوهر الأمور . فالمحك الوحيد لذلك هو العمل ، وهو ما طبقته،لأنهـــا تعتبره مقياس الحكم على الأشياء وحتّى لا يكون هناك طلاق بين أقوالهـــا وأفعالها . ولهذا قرر مجلس قيادة الثورة في السادس من اغسطس ١٩٧٠ وقف الدعم الليبي للاردن ومقداره عشرة ملايين من الجنيهات . كما قرر

---

[1] خطاب العقيد معمر القذافي في المؤتمر الشعبي بطبرق يوم ٣١ مارس ١٩٧٠ .

المجلس يوم ٧ من سبتمبر ١٩٧١ عدم الاشتراك في اللجنة الرباعية التي قرر مجلس الجامعة العربية تشكيلها في اجتماعه الطارىء يوم ٦ من سبتمبر ١٩٧٠ من ليبيا ومصر والسودان والجزائر لانهاء الخلافات القائمة بين المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية .

ولكن الثورة الليبية عادت فقررت ان تتدخل تدخلاً عملياً في القتال في الأردن وأعلن ذلك مجلس قيادة الثورة في بيان له أذيع يوم ٢١ من سبتمبر ١٩٧٠ ونصه كما يلي : — « تعلن الجمهورية العربية الليبية الى جميع العرب انها لن تقف بعد اليوم بعيدة عن مسرح القتال الذي تدور رحاه فوق أرض عربية ويتعرض فيه الشعب الفلسطيني الأعزل ، الشعب الاردني المغلوب على أمره للإبادة الشاملة .

« وان الجمهورية العربية الليبية تعلن النقاط التالية :

١ — توافق على الاجتماع الطارىء للملوك والرؤساء العرب في القاهرة والذي اقترحته تونس في موعد لا يتجاوز اليوم (الاثنين) ٢١ رجب ١٣٩٠ هـ ، الموافق ٢١ سبتمبر ١٩٧٠ م .

٢ — تشكيل قوة عربية مشتركة من الجمهورية العربية الليبية ومن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتحول دون تصادم الفريقين مجدداً.

٣ — اذا لم يتحقق ما ذكر في رقم (١) و (٢) فإن الجمهورية العربية الليبية سوف تتخذ من المواقف المنفردة التي تراها لا بد منها أمام هذه المأساة بوحي من واجبها القومي ، وان الجمهورية العربية الليبية سوف تبرهن عملياً بعد ذلك كيف يفصل بين الكلام والأفعال وكيف ينصر الشعب الفلسطيني من شقيقه الشعب العربي في ليبيا ، وكيف تكون

الشجاعة والثورية التي لا تخشى العواقب في سبيل الحق ، وكيف تـدفع المنطقة في الخطر الى منتهاه لأن ما يجري الآن هو دلالـة تحرك الوجدان العربي ، وان الصراع الحتمي بين المتناقضات قد أتى أوانه وسوف تواجه الأمة العربية كلها ما يترتب على ذلك من نتائج . ونقول انه مـا زالت فرصة ٢٤ ساعـة أمام الملك حسين وقائد جيشه وأمام المسؤولين العرب لينتصر عقل الأمة العربية وضميرها وتعلو ارادتها فوق الجثث ودخان القنابل لتضع حداً لشماتة الأعداء ومجازر الأبرياء » .

وما لا شك فيـه ان هـذا البيان يعد نقطة تحرك خطيرة في تاريخ العلاقات العربيـة ، لأنه بمثابة انذار لتدخل حربي من جانب ليبيـا بالاشتراك مع الجزائر ، فإذا لم تتحقق هذه المشاركـة بين قوات البلدين فإن ليبيا وحدها ستنفرد بالعمل العسكري .

ومن المعروف ان الجزائر ليست عضواً في ميثاق طرابلس الذي وحّد بين دوله في طريقة العمل في شتى المجالات . غير ان الجزائر حددت موقفها من دعوة تونس لعقد مؤتمر قمة عربي بالاعتذار عن حضور هذا المؤتمر. ولذلك أصبح واجباً على ليبيا الثورة طبقاً لما ورد في بيانهـا — أن تنفرد بالعمل العسكري . ولذلك جرت اتصالات مع سورية للسماح للقوات الليبية بالنزول في الأراضي السورية تمهيداً لدخولها الأردن .

ولكن الأمر حسم بتمامه بعد اجتماع عشرة من أقطاب العرب في القاهرة اعتباراً من يوم ٢١ من سبتمبر ١٩٧٠ ، وقطع المجتمعون الطريق أمام تربص الغرب للتدخل في الأردن .

حسم الأمر مع الأردن :

وقررت الحكومة الأردنيا في بداية الأمر أن يشهد رئيسها الزعيم محمد داود اجتماع الأقطاب العرب ، حتى اذا حضر الى القاهرة ظل معزولاً عن الاجتماع . وفي خلال ذلك طلب أكثر من مرة الاجتماع بالعقيد معمر القذافي ولكن طلبه رفض أكثر من مرة ، ولما اشتد الالحاح في طلب اللقاء قال العقيد القذافي لبعض مرافقيه : « اسألوه ماذا يريد مني » . فلما استوضحوا منه السبب ، أجاب بأنه يريد أن يكون لاجئاً سياسياً في ليبيا . عندئذ رحب القذافي بمقابلته .

وأحس العقيد القذافي من خلال ما دار في اجتماعات الأقطاب العرب ان بعضهم كان سلبياً . ولهذا رأى أن تقطع حكومته علاقاتها الدبلوماسية بالأردن اعلاناً عن غضبتها وتأييداً للفدائيين . وأعلن هذا القرار سعد الدين بوشويرب يوم ٢٥ من سبتمبر ١٩٧٠ بعد خروجه مباشرة من المستشفى، الذي عاد اليه بعد اذاعته للنبأ الخطير .

وفي اليوم التالي أي يوم ٢٦ من سبتمبر ١٩٧٠ استدعى وكيل الخارجية الليبية في طرابلس سفير الأردن هناك (تيسير طوقان) وأبلغه بأن ليبيا قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة الأردن بسبب موقفها الذي يستهدف تصفية المقاومة الفلسطينية ، ولذلك فهو يطلب منه مغادرة البلاد فوراً ...

وفوجىء الأقطاب المجتمعون في القاهرة يوم ٢٧ من سبتمبر ١٩٧٠ بأن الملك حسين في الطريق اليهم ، فأعلن العقيد القذافي انه ليس مستعداً للاجتماع به أو حتى مصافحته ، ولكنه وافق على ذلك في النهاية تحت

ضغط الرئيس جمال عبد الناصر وياسر عرفات ، كما وافق على أن تشترك ليبيا في اللجنة الرباعية العليا التي تشكلت برئاسة الباهي الأدغم لوضع حد للقتال الناشب في الأردن .. دون أن يبدل هذا الاشتراك من نظرة ليبيـــا الثورة نحو الوضع السياسي القائم في الأردن . حتى اذا غادر الملك حسين عمان في ديسمبر ١٩٧٠ في طريقه الى لندن وامريكا ، وكان القتال قـد تجدد بين القوات الاردنية والفدائيين – فسر قائد الثورة الليبية هذه الجولة بين الدول الأوروبية « بأنها مؤامرة يدبرها بالتعاون مع قـــوى الاستعمار واسرائيل لضرب الثورة الفلسطينية وتصفية القوى الوحدويـة في الاردن . ولهذا فإن ليبيا الثورة لن تتدخل في هجمات اذاعيـــة وصحفية مع النظام القائم في الأردن ، بل يتحتم على القوى الثورية الوطنية في الاردن الاطاحة بهذا النظام الذي تحول الى عصابة شرسة تعيش على الدماء وعلى المجازر في سبيل تثبيت عرش مهزوز عنيـــد .. ولذلك أصبح من الضروري ألا يتبادل معه أي مسؤول التمثيل السياسي أو أي تمثيل آخر »[١] .

لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضة :

وهذا الموقف الواضح الذي اتخذته الثورة الليبية من العمـل الفلسطيني اتخذت شبيهاً له عندما طافت في سماء القضية الفلسطينية غيوم داكنة تعالت مع دخان الحل السلمي ، فأصدر مجلس قيادة الثورة يوم ٤ من اغسطس ١٩٧٠ بياناً حدد فيه موقف ليبيا على النحو التالي :

---

١ خطاب العقيد القذافي في المؤتمر الشعبي بطرابلس يوم ٩ ديسمبر ١٩٧٠ .

١ ـ تمسكها القاطع بأنه لا تفاوض ولا صلح ولا اعتراف بإسرائيل ولا تصرف في القضية الفلسطينية .

٢ ـ ان القضية الفلسطينية بالنظر للتحديات الدولية الخطيرة وتصميم العدو الاسرائيلي على التوسع في الوطن العربي كله منطلقاً من الأرض المحتلة فانها أصبحت من مسؤولية كل الأمة العربية وكل المسلمين في العالم ، وما الشعب الفلسطيني إلا طليعة أمامية .

٣ ـ ان الذين يقولون فلسطين للفلسطينيين وحدهم إنما يتنصلون من واجبهم القومي .

٤ ـ ان النزاع العربي الاسرائيلي وصل الى درجة يستحيل معها تحقيق أي حل سلمي يرضي كل الأطراف .

٥ ـ ان الوضع الاستراتيجي العسكري العربي بصورته الحاضرة وضع غير صحيح .

٦ ـ استمرار امداد المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها فتح بالمال والسلاح طالما سارت على درب التحرير والفداء الحقيقي ووحدة العمل الفلسطيني .

ولا تفسير لهذا البيان سوى ان ليبيا الثورة ترفض رفضاً قاطعاً قرار مجلس الأمن الصادر يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ لأنه يحمل في تضاعيفه معنى المفاوضة والاعتراف باسرائيل والتصرف في القضية الفلسطينية ، وما دام الأمر كذلك فإن ليبيا الثورة تلقي على كاهل الأمة العربية وكل المسلمين عبء القضية الفلسطينية .

دعوة الى المسلمين :

ففيما يتعلق بالأمـــة العربيـــة أعدت ثورة ليبيا خطتهـــا عندما نادت بقومية المعركة ، أما فيما يتعلق بالمسلمين في العالم فقد وضحت خطة ليبيا من خلال تبني العقيد معمر القذافي مؤتمر الدعوة الاسلامية الذي اجتمع في طرابلس برياسة صالح مسعود أبويصير اعتبـاراً من يوم ١٣ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٠ وشهده عدد وفير من أئمة المسلمين في شتى أنحاء العالم :

وافتتح العقيد القذافي المؤتمر بخطاب قال فيه ان الاسلام أكثر تقدمية من كل المذاهب المعاصرة لأنه أسبق منها وأمتن . وحرص العقيد القذافي وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة على حضور بعض جلسات المؤتمر ، كما أناب رئيس مجلس قيادة الثورة ، النقيب المحيشي عضو المجلس لحضور حفلة ختام المؤتمر حيث ألقى كلمة أوضح فيها حاجة هذا الجيل الى فهم الاسلام والابتعاد عن الحيرة الّتي يعيشها .

وانتهى المؤتمر المذكور الى اتخاذ قرارات عديدة من بينهـــا الاتصال بالمسلمين حكومات وشعوباً وانشاء صندوق مالي للدعوة الاسلامية تخصص الحكومات الاسلامية قسطاً له في ميزانيتها العامة ، على أن تساهم فيـــه الشعوب الاسلامية بحسب قدرتها بحيث تخصص حكومة ليبيـا من حصيلة صندوق الجهاد لتمويل صندوق الدعوة الاسلامية .

وتقرر كذلك أن تعمل الحكومات الاسلامية وشعوبها العمـــل الجاد المثمر لتطهير الأرض العربية من الصهيونية ومناصرة شعب فلسطين بالعودة الى وطنه وممارسة حقوقه الطبيعية . كما يطالب المؤتمر بالدعم المادي والمعنوي

الكامل للعمل الفدائي المؤمن النزيه،ويحيي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) .

ولم يغفل المؤتمر ما يرزح تحته المسلمون في ارتيريا[1] وزنجبار من ظلم واضطهاد ، ولذلك طالب برفع الحيف عنهم .

وقرر المؤتمر أن تكون له هيئة عامة دائمة (سكرتيرية) ذات شخصية قانونية اعتبارية مقرها في ليبيا للاشراف على تنفيذ قراراته .

وهذه الخطوات التي اتخذتها ليبيا الثورة تعتبر مكملة لمشاركتها في مؤتمر القمة الاسلامي الذي اجتمع في الرباط من ٢٢ الى ٢٤ من سبتمبر ١٩٦٩ وشهده ٢٧ وفداً اسلامياً .

ومن المعروف ان مؤتمراً اسلامياً شعبياً عقد في أعقاب هذا المؤتمر بمبنى حزب الاستقلال في ارباط اشتركت فيه ٢٤ منظمة اسلامية وهي التي كانت على مقربة من جماع القمة وساهمت ليبيا في الاجتماع ممثلة في (الحركة الاسلامية في ليبيا) وانتهى رأي المؤتمرين الى تأييد قرارات مؤتمر القمة والتضامن،مع منح ودعم كفاح الشعب الارتيري وتأييد مسلمي تشاد وقبرص واستنكار تدخل الجيوش الفرنسية في تشاد وتمسك المسلمين بالقدس ، وعزم الحكومات الاسلامية على العمل من أجل تحريرها ، ومساندة الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المغتصبة ، ونضاله من أجل التحرر الوطني .

موقف فتح من المؤتمرات الاسلامية :

على ان النظرة الفلسطينية لهذه المؤتمرات وما تدخله منها حركة (فتح)

---

[1] قدم صندوق الجهاد مبلغ ١٠٠ الف دولار إلى منظمة تحرير ارتيريا .

باعتبارها رائدة المنظمات الفلسطينية اتضحت كاملة خـــلال المذكرة التي قدمتها الى مؤتمر القمة الاسلامي في الرباط وجاء فيها ما نصه : «... ان الدول الاسلامية بصورة اجمالية كانت خلال العشرين سنة الماضيـــة تقف موقفاً سلبياً من القضيـــة الفلسطينية،بل اندفع بعضها الى أبعد من ذلك فوقف الى جانب الغزاة يشد من ازرهم بصورة أو بأخرى سياسياً واقتصادياً وثقافياً .

« ان القضية الفلسطينية فوق انها قضية تخص شعبنا الفلسطيني الـــذي يخوض اليوم معركة تحريرها إلا أنها قضية عربية اسلامية،فالدول الاسلامية شعوباً وحكومات مطالبة بالتحرك الفوري من أجـــل مد يد العون المادي والمعنوي للمجاهدين الفلسطينيين الذين يخوضون أشرف معركة ضـــد أعدائها .

« ان التأييد الـــذي نتوقعه من الدول الاسلامية هو تأييد في جميع المجالات وبلا حدود،وتقتضي منا صراحة الثوار وأمانة المسؤولين إبـــداء الرأي بصراحة وشجاعة وبلا مواربة فنقول اننا نتوقع من الدول الاسلامية أن لا تكتفي بتأييدنا فقط بل ان الواجب يقتضي منها أن تخوض معنـــا معاركنا ضد العدو الصهيوني فتحاربه محاربة ، كما تحاربه في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والاعلامية والعسكرية اذا اقتضى الأمر . وتشكل في جميع الأقطار الاسلامية لجان شعبية باسم «لجان الجباية الاسلامية الموحدة لنصرة فلسطين » مهمتها جمع المال والمعونات من المسلمين وتقديمها للمجاهدين . »

وكما اشتركت ليبيا الثورة في مؤتمر الرباط اشتركت أيضاً في جميع

المؤتمرات المتفرعة منه ، فشهدت اجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية في جدة يوم ٢٣ من مارس ١٩٧٠ ، وفي كراتشي يوم ٢٦ من ديسمبر ١٩٧٠ ، ولم يمنع تحفظ ليبيا على بعض القرارات من المشاركة الايجابيـة في انجاح ما أسفر عنه البحث .

الفصل السادس

سياسة ليبيا

تعتبر السياسة الخارجية لدولة ما مجموعة من سياسات متعددة ، وإن كانت كلها تتلاقى في ناحية أساسية وتسير على نمط واحد . وعلى هذه الدولة أن تراعي مقتضيات الظروف الخاصة التي تقوم في البلد الذي تتعامل معه بجانب الظروف التي تقوم في سائر البلاد الأخرى . وعلى هذا الأساس لا تكون هناك قاعدة عامة واحدة يمكن أن تنطبق على جميع الحالات .

السياسة بين القوة والمال :

ومن المتفق عليه ان السياسة الخارجية للدولة تتكيف بقوة هذه الدولة ، وهذا التكييف يتجلى في ظاهرتين : الأولى عسكرية ، والثانية مالية . أما بالنسبة لليبيا فقد اتخذت هاتين الظاهرتين مظهراً واحداً إذ تداخلتا معاً فأصبحت قدرة ليبيا المالية صرحاً تقوم عليه قوتها العسكرية .

فقوة ليبيا العسكرية كانت، في العهد الملكي – ترزح تحت أعباء ثقيلة فرضتها المعاهدتان البريطانية والأمريكية اللتان ثبتتا بموافقة وتأييد الملك السابق . وكان الاتفاق تاماً بين هذه الأطراف الثلاثة على إبقاء الجيش الليبي على جميع مستوياته بعيداً عن التسليح الحديث رغم كل ما كان يذاع . ونذكر على سبيل المثال ان لقاء تم في الولايات المتحدة يوم ٢١ من مايو ١٩٦٢ بين وفد ليبي على رأسه وزير الدفاع، وبين وزير الدفاع الامريكي للبحث في بعض الأمور الخاصة بتسليح الجيش الليبي طبقاً للاتفاقية الموضوعة بين البلدين . وأعرب الوفد الليبي في هذه المباحثات عن أمله في تشكيل نواة لسلاح الطيران . وبعد مباحثات طويلة أبدى الوزير الأمريكي استعداد حكومته لتزويد الجيش الليبي بطائرتين امريكيتين من نوع ٣٣ ت .

ومن المعروف ان مقر الطيران الليبي هو القاعدة الأمريكية هويلاس، مما جعل هذا السلاح الناشىء في قبضة القيادة الأمريكية للقاعدة التي أبقته بعيداً عن التطور والارتقاء .

ثم طلبت الحكومة الليبية بعد عام – ذراً للرماد – تزويد الجيش الليبي ببعض الأسلحة الثقيلة. فتلقى وزير الدفاع كتاباً من السفير الامريكي بطرابلس بتاريخ ٣ من اغسطس ١٩٦٣ يعلن فيه عدم استطاعة حكومته تزويد الجيش الليبي بأية قطعة من الأسلحة الثقيلة . واستمر الحال على هذا المنوال: جيش لا يملك سلاحاً ، جيش ابقته العهود المظلمة بعيداً عن الحرية العسكرية . حتى إذا أحس صاحب السلطان بأن الأرض تميد من تحت أقدامه جرى وراء أطماعه ليحتمي بها . ولهذا كتب الفريق مفتاح سليمان بوشاح مدير قوى الأمن في المحافظة الشرقية خطاباً بتاريخ ٩ ديسمبر

١٩٦٨ الى الملك السابق يلتمس منه شراء ٦٠ دبابة لقوة الأمن ليتسنى لها السيطرة على أية محاولة للمساس بالأمن .

وفيما يلي نص هذه الرسالة :

« حضرة صاحب المقام السامي ، مولانا الملك المعظم حفظه الله .

« تحية السلام وسلام الاسلام ، وبعد :

« يتشرف خادمكم المخلص لعرشكم المفدى الفريق مفتاح سليمان بوشاح مدير عام قوة الأمن للمحافظات الشرقية بتقديم هذه المذكرة الى مقامكم السامي مبيناً فيها بعض الالتماسات التي أرجو الرجاء كله أن تحظى بموافقة مقامكم .

« مولاي الملك المعظم ،

« لقد كان لهذه القوة التي نفخر جميعاً بشرف الانتساب اليها ماضٍ مشرف في خدمة هذا الوطن وأبنائه مما جعلها موضع عطف مقامكم، الأمر الذي اسبغ عليها حب واحترام الجميع على الصعيدين الرسمي والشعبي. وكل يوم يمر تتطور من سابقه . ونعاهد مقامكم السامي بأننا لن نألو جهداً للنهوض بها والسير بها قدماً مسترشدين بتوجيهات مقامكم لنا واضعين مصلحة الوطن وخدمة العرش المفدى فوق كل اعتبار .

« مولاي الملك المعظم ..

« نظراً للدور الفعال الذي تلعبه قوات الأمن العام في جميع البلدان ، فقد تم تسليحها بالأسلحة الحديثة في المقام الأول ، وكذلك تزويدها بالمستجد من المعدات الفنية ، وان اختلفت تجهيزات قوة الأمن في بلد ما عن بلد آخر فإنما يرجع هذا الى طبيعة احتياجات هذه القوة أو تلك.

والظروف التي تعيشها . ومجمل القول يا مولاي ان قوة الأمن بالمملكة الليبية بالرغم من محاولات تزويدها بأحدث المعدات إلا أنها لا زالت في حاجة ماسة الى تزويدها بعدد ٦٠ دبابة ثقيلة، اذ ان هذه من شأنها أن تمكنها من السيطرة على أية محاولة للمساس بالأمن العام بحيث توزع هذه الدبابات على النحو التالي :

أ – قوة الأمن العام للمحافظات الغربية : ٢٥ دبابة .

ب – « « « « الشرقية : ٢٥ دبابة .

ج – « « « « لمحافظتي الجنوب : ١٠ دبابات .

« يا مولاي الملك المعظم

« أثناء تبويب الميزانية في أول كل سنة تخصص لقوة الأمن مبالغ تبدو لأول وهلة انها تكفي بل وتزيد ، ولكن الواقع يخالف ذلك ، اذ اننا كثيراً ما نتقشف في بعض الأبواب والبنود لنغطي احتياجات باب أو بند آخر. وبيت القصيد يا مولاي ، هو انه طالما ان قوة الأمن جزء لا يتجزأ من القوات المسلحة ، فقد رأينا ان الجيش الليبي يتمتع ببعض المميزات والحقوق . وقوة الأمن محرومة منها . ومثال ذلك عدم جباية الرسوم الجمركية مما يستورده الجيش من معدات ، بينما تدفع قوة الأمن مثل هذه الرسوم من سلع مماثلة فتصبح بذلك تدفع بالشمال ما تأخذه باليمين . وكذلك ملابس أعضاء القوة من مختلف الرتب ، فإن الرسوم الجمركية تدفع عنها في الوقت الذي يعفى فيه ما يستورده الجيش من مهمات مماثلة .

« مولاي الملك المعظم

« لما تقدم من اعتبارات رأيت انه لزاماً عليّ أن أرفع الى مقامكم السامي هذا الالتماس بتلبية مطلبنا الأول ومساواة قوة الأمن من المطلبين الثانيين لأنكم يا مولاي الملاذ الوحيد بعد الله عز وجل لهذه القوة التي تعلق على مقامكم كل آمالها وأمانيها،أبقاكم الله لها وأبقاها لكم انه سميع مجيب .

« والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته »

خادمكم المخلص على الدوام

طرابلس في ١٩ رمضان ١٣٨٨ — الفريق مفتاح سليمان

الموافق ٩ ديسمبر ١٩٦٨ م — مدير عام قوة الأمن للمحافظات الشرقية

صفقات الأسلحة :

ومن المعروف ان هذه القوة التي عرفت باسم القوة المتحركة ، كان يرى فيها الملك السابق وبطانته ملجأ وملاذاً ، ولهذا زودها بكل أنواع السلاح التي حبسها عن قوات الجيش .. ففي الوقت الذي يطلب فيه قائد القوة المتحركة هذا العدد الوفير من الدبابات لحماية العرش مما يهدده كان الجيش الليبي لا ينعم بأكثر من عشر دبابات قديمة .

ومن المعروف ان بريطانيا كانت تسيطر سيطرة كاملة على الجيش الليبي عن طريق معاهدتها وضباطها. فرأى الحكم الملكي أن يكافىء بريطانيا على معونتها له ، فتفتقت الذهنية الهرمة عن اتفاق أبرمته حكومة

عبد الحميد البكوش عام ١٩٦٩ مع شركة صنع الطائرات البريطانية (ياك) لتزويد ليبيا بصواريخ مضادة للطائرات من نوع (ثنر بيرد) وصواريخ تطلق على ارتفاع عال ، وصواريخ أخرى من نوع (رابيد) تطلق على مستوى منخفض ، بالاضافة لى شبكات رادار وشبكـــات مواصلات . وقدرت قيمة هذه الصفقة بـ ١٥٠ مليون جنيه تسلمت منها الشركة المذكورة ٣٥ مليون جنيه .

ومن الحقائق الثابتة ان الشركة عرضت في بداية الأمر قيمة لهذه الشبكة مبلغ ٣٦ مليون جنيه ، ثم ارتفعت هذه القيمة في عهد حكومة البكوش الى ١٣٦ مليون جنيه بنفس لمواصفات والمعدات[١] .

ومن الحقائق الثابتة أيضاً ان الحكومة البريطانيـــة أرادت التخلص من هذه الشبكة التي لم تعد صالحا لها لأنها متخلفة عن شبكات الدفاع الحديثة. ورحبت الحكومة الليبية بشرائها .. ففيها منافع شتى .

واستمر العهد البائد في تطبيق أسلوب المنافع المشتركة عندما تعاقد على شراء ٢٠٠ دبابة تشيفتن لم تعد بريطانيا في حاجة اليها لأنها قديمة، ودفعت ليبيا من ثمنها تسعة ملايين من الجنيهات .

الغاء شبكة الصواريخ :

وتفتحت خزائن ليبيا لبريطانيا فنامت على أحلام الخلاص من أزمتها المالية ، ولم تستيقظ إلا على زئير الثورة مع ضياء فجر الفاتح من سبتمبر

---

١ تصريح للرائد عبد السلام جلود يوم ٢ من نوفمبر ١٩٧٠ .

يحمل معه التصميم الحازم للقضاء على كل نفوذ أجنبي في ليبيا ، فأعلنت ليبيا الثورة يوم ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٩ عن الغاء شبكة الصواريخ الجوية. وأوضح العقيد معمـــر القذافي في حوار مفتوح مع طلبة الجامعة الليبيـــة بطرابلس يوم ٢ من يناير ١٩٧٠ بأن هذا الالغاء كان أمراً واجباً ، إذ لم يكن يقصد من الصفقة سوى منافع سعى اليها العهد السابق .

وقابلت الحكومة البريطانية هذا الاجـــراء الليبي بتجميد الطلب الليبي الخاص بالحصول على دبابات تشيفتن الحديثة بدلاً من الدبابات القديمـــة التي كان مقرراً ارسالها للعهد السابق ، ولم تثمر المباحثات التي جرت في طرابلس أو في لندن عن أية نتائج ايجابية .

انهاء الوجود الأجنبي :

على ان الثورة في ليبيا استطاعت أن تحقق آمال الشعب الليبي في ان يكون الجيش الليبي حراً من كل قيد ، وتجلت هـــذه الحرية في أسس مظاهرها عندما استدعى وزير الوحدة والخارجية سفيري امريكا وبريطانيا وسلمهما مذكرتين بالدخول في مفاوضات عاجلة لتصفية قواعدهما العسكرية التي امتلأت بها البلاد ، الأمر الذي قرر مجلس قيادة الثورة إزالته بكل سرعة ، وبدأت المفاوضـــات مع الجانب البريطاني يوم ٨ من ديسمبر وانتهت يوم ١٣ من ديسمبر ١٩٦٩ حيث تقرر أن يتم الجلاء قبل الحادي والثلاثين من مارس ١٩٧٠ اي قبل موعد انتهاء المعاهدة البريطانية بثلاثة أعوام وثلاثة شهور [١] .

---

١ تم جلاء آخر جندي بريطاني عن ليبيا يوم ٢٨ من مارس ١٩٧٠ .

أما المباحثات مع الجانب الامريكي فقــد بدأت يوم ١٥ من ديسمبر ١٩٦٩ ، واستمرت تسعة أيام عسيرة ومعقدة ، انتهت بالتسليم بما طلبته ليبيا حتى تقرر نهائيــاً سحب جميع القوات الامريكية قبل نهاية يونيو ١٩٧٠ . وكل ما طلبه السفير الامريكي ورئيس الوفد المفاوض من الرائد عبد السلام جلود رئيس وفد ليبيا « أن تسهل الحكومة الليبية تأمين انسحاب هذه القوات بصورة مشرفة ومنظمة وفق قواعد بأسلوب يوفر الكرامـــة المهنية والصداقة »[1] .

وإذا كانت البيانات النهائية التي صدرت في أعقاب المباحثات الامريكية والبريطانية لم تتضمن أية اشارة عن مصير المعاهدتين المعقودتين مع هاتين الدولتين ، فسبب ذلك هو إصرار ليبيا على أن تنال جميع الالتزامات المالية التي تعهدت الدولتان بدفعها لقاء قواعدهما العسكريـــة في الأراضي الليبية والتي تغاضى العهد البائد عن تحصيلها منذ عام ١٩٦٤ .

حقيقة ان المعاهدة الليبية الامريكية انتهى موعدها يوم ٢٤ من ديسمبر ١٩٧٠ ، إلا أنها شيعت الى مثواها الأخير قبل هذا التاريخ بعام وأربعة شهور، أي منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ . كما شيعت معهـــا المعاهدة البريطانية قبل المدة المحددة لانتهائها . وكان الرائد عبـد السلام جلود قد أجرى مباحثات رسمية في لندن اعتباراً من يوم ٢٨ اكتوبر حتى ٣ من نوفمبر ١٩٧٠ لانهاء هذه المعاهدة بصورة رسمية .

---

١ تم جلاء آخر جندي امريكي يوم ١١ من يونيو ١٩٧٠ .

رفض مسعى روسي :

وليس من المعقول والمستساغ أن تستبدل ليبيا الثورة هذه الحرية التي حققتها عندما طوحت بالمعاهدتين العسكريتين الجائرتين بأي نفوذ أجنبي يتسلل الى البلاد المجاهدة . ولهذا رفضت مسعى سوفيتياً باستعمال المرافق البحرية في طبرق وفي قاعدة العدم الجوية للقيام بأعمال الاستطلاع فوق البحر المتوسط ، كما رفضت اقتراحاً فرنسياً أثناء المباحثات التي جرت في ديسمبر ١٩٦٩ بشأن صفقة الميراج بأن يتولى الفرنسيون مسؤولية صيانة وتشغيل القواعد الجوية التي تجلو عنها امريكا وبريطانيا .

بل ان ليبيا الثورة طالبت على لسان قائدها معمر القذافي أن يكون البحر المتوسط خالياً من الأساطيل الأجنبية ، وكررت هذا المبدأ وسجلته في أكثر من بيان ، لم يكن آخرها البيان المشترك الذي صدر في أعقاب زيارة العقيد معمر القذافي للجزائر في الفترة من ١٧ الى ١٩ ابريل ١٩٧٠ وجاء فيه ما نصه : « تعرض الوفدان للوضع السائد في البحر المتوسط فالتقت وجهات نظرهما على ضرورة ازالة جميع عوامل التوتر من أساطيل وقواعدا أجنبية عن هذا البحر الذي يجب أن يصبح بحر سلم وتعاون مثمر بين البلدان المطلة عليه » .

شراء دبابات روسية :

وفي هذا الجو المطلق من السيادة تعاقدت ليبيا مع الاتحاد السوفياتي على شراء صفقة من الدبابات . جربت على الأرض الليبية في شهر يوليو

١٩٧٠ . عندما رست سفن الشحن في موانىء طرابلس وبنغازي وطبرق تحمل ما عليها من شحنات روسية .

.. وطائرات فرنسية :

وكما تعاقدت ليبيا مع الاتحاد السوفياتي تعاقدت أيضاً مع فرنسا على شراء ١١٠ طائرات ميراج .. وأثار هذا التعاقد ضجة عالمية ضخمة تعرضت خلالها حكومة بومبيدو الى ضغط دولي كبير .

ولكن ما قصة هذه الصفقة وظروفها وتطوراتها ؟ من المعروف انه خلال لقاء تم بين مسؤول ليبي وبين السفير الفرنسي وردت إشارة عابرة عن الميراج عندما قال له : « ... والميراج » . فما كان من السفير إلا أن التقط هذه الكلمة وقال : « هل تريد ليبيا الميراج » ؟

وبعد انتهاء المقابلة أبرق السفير الى حكومته ، فجاء الرد بالترحيب . وبدأت المفاوضات التمهيدية في طرابلس في نوفمبر ١٩٦٩ ، ثم انتقلت بعد ذلك الى باريس برياسة الرائد عبد السلام جلود . ولكن حدث قبل أسبوع من اذاعة أنباء تهريب خمسة زوارق حربية من فرنسا الى اسرائيل أن نشرت جريدة (النيويورك تايمس) في عددها يوم ١٩ من ديسمبر ١٩٦٩ بأن فرنسا وافقت على بيع أسلحة لليبيا بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار ، تشمل ٥٠ طائرة ميراج و ٢٠ دبابة ثقيلة . ثم أعلنت الاذاعة الفرنسية يوم ٢٠ من ديسمبر بأن فرنسا وليبيا تجريان الآن مفاوضات حول صفقة سلاح ، وان ليبيا مستعدة لدفع ثمن هذه الصفقة بالعملة الصعبة أو بتزويد فرنسا بالنفط مقابل ذلك .

وفي أعقاب اذاعة هذا النبأ صرح صالح مسعود أبويصير وزير الوحدة والخارجية الذي كان يشهد اجتماع مؤتمر القمة العربي بالرباط : « بأن ما نشرته الصحيفة الأمريكية يهدف الى تغطية صفقة أسلحة جديدة من الولايات المتحدة الى اسرائيل » .

وأضاف الى ذلك قوله : « ان العهد الملكي السابق لم يترك في خزانة الدولة إلا القليل، وبالتالي ليس من السهل بالنسبة الى ليبيا أن تربط نفسها بصفقة أسلحة قيمتها ٤٠٠ مليون دولار .»

وكان الوزير الليبي يتعمد تغطية الصفقة حرصاً عليها وادخال الشك في آراء خصوم العرب وتعقبهم لها .

وسلكت الحكومة الفرنسية نفس السبيل فأصدرت نفياً لهذا النبأ . إلا ان موريس شومان وزير الخارجية الفرنسية أبلغ السفير الأمريكي في باريس في السادس من يناير ١٩٧٠ بأن ليبيا تود شراء ١٥ طائرة ميراج ، ثم ارتفع هذا العدد فيما بعد الى خمسين ، حتى أعلن ميشيل دوبريه وزير الدفاع الفرنسي أمام لجنة الدفاع ، بالجمعية الوطنية الفرنسية في الواحد والعشرين من يناير ١٩٧٠، بأن مائة طائرة ستسلم الى ليبيا منها ٥٠ طائرة ميراج من طراز ٥ س مقاتلة و ٣٠ ميراج من طراز ١١١ ب س معترضة و ٢٠ ميراج للتدريب والاستكشاف ، ثم زاد الوزير الفرنسي هذا العدد يوم ٢٢ يناير الى ١١٠ طائرات .

محاولات يائسة :

وبذلت الحكومة الأمريكية ومعها الصهيونية العالمية ضغطاً قوياً على

السلطات الفرنسية للحيلولة دون اتمام هـــذه الصفقة . وتكررت لقاءات وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية بالسفير الفرنسي شارل لوسيه الذي أبدى دهشته من الحملات ضد بلاده عندما تبيع السلاح، في حين لا يحرك أحد ساكناً عندما تفعل دول أخرى الشيء نفسه .

وأوضح السفير الفرنسي انه يحسن ترك ليبيا تشتري أسلحتها من فرنسا بدلاً من أن تتجه الى الدول الأخرى .

ولكن الاتصالات الفرنسية مع الحكومة البريطانية التي قاومت في البداية صفقة الطائرات أثمرت نتائجها التي اجملتها جريدة (التيمس) في عددها الصادر يوم ٨ من ينـــاير ١٩٧٠ عندما قالت : « اذا كانت الحكومة الليبية تعتقد انها تستطيع الوصول الى تسويات أفضل لشراء أسلحة ومعدات حربية من فرنسا تفـــوق تلك التي تستطيع الحصول عليها مـــن واشنطن ولندن ، فان على الولايات المتحـــدة وبريطانيا الا تحاولا الظهور بمظهر المخرب للمبادرة الفرنسية في هذا الحقل .. وان المنافسة التجاريـــة ينبغي الا تؤثر على المواقف الرئيسية والأساسية للغرب في ليبيا ، ذلك انـه من الضروري تشجيع الحكم الجديد في ليبيا على التطلع الى الغرب والسعي لإقامة علاقات وطيدة وطيبة معه ، مع التأكد ان الشؤون العسكرية ليست وحدها هي التي تهم الدول الغربية » .

وطلب عـــدد من أنصار الحكومة الاجتماع بوزير الخارجية فـتم يوم الثلاثاء ١٣ يناير ١٩٧٠ ،اجتماع المكتب السياسي لحزب الجمهورية الخامسة، واستمع الى بيان من المسيو شومان وزير الخارجية قال فيه مـــا نصه[1] :

---

١ جريدة الحرية يوم ١٧ يناير ١٩٧٠ .

« ان فرنسا عزمت بلا أي شك على ان تبقى في حوض البحر المتوسط ولن ترضى أن يمس نفوذها بعد كل ما بذلته من المساعي لإنعاش روابطها مع العالم العربي، فإذا اتبعت فرنسا غير هذه السياسة خسرت مركزها ، وربما لم يحل محلها المزاحمون أنفسهم . وغني عن البيان ان هذه السياسة الفرنسية مستوحاة من وقائع دولية لم تخلقها فرنسا بل حللتها ثم استخلصت نتائجها . فمن الواضح وضوح النهار ان نظام الحكم الجديد في ليبيا كان ينوي منذ اليوم الأول أن يطلب من الولايات المتحدة وانجلترا انهاء القواعد العسكرية المعروفة ، ولكنه لم يكن يريد أن تتوهم كلتا الدولتين انه ينوي استبدالها بالاتحاد السوفياتي، ولذلك فضلت الجمهورية العربية الليبية أن تتعاون مع فرنسا في عقد صفقة الأسلحة مع ان الاتحاد السوفياتي عرض عليها شروطاً مالية وأسعاراً أنسب لها من الشروط الفرنسية » .

على انه من الواضح ان قلق امريكا وغيرها من الدول من الصفقة الليبية الفرنسية ليس مرجعه سباق التسلح في الشرق الأوسط ، بل سببه اعتبارات تجارية ، فالأمريكيون والبريطانيون كانوا يأملون في عقد هذه الصفقة مع الحكومة الليبية .

ويمكن القول بعد هذا كله ان صفقة شراء الطائرات التي تم التوقيع عليها يوم ٩ من يناير ١٩٧٠ ، تعتبر نصراً مؤزراً لوفد المفاوضات الليبي برياسة الرائد عبد السلام جلود ، إذ أصر هذا الوفد على عدم اتخاذ هذه الصفقة ذريعة تتلقى اسرائيل بمقتضاها طائرات الميراج الخمسين التي دفعت ثمنها منذ سنين ومنعت فرنسا تسليمها اليها طبقاً لقرار الحظر على تصدير الأسلحة .

ووافقت فرنسا على قبول هذا الشرط ، وأبلغت اسرائيل انها تستطيع استعادة مبلغ الخمسين مليون دولار الذي دفعته عربوناً لهذه الطائرات .

ولكن جريدة (النيويورك تايمس) حاولت النيل من صفقة الطائرات الليبية عندما ذكرت في عددها الصادر يوم ١٤ من يناير ١٩٧٠ : « بأن فرنسا طلبت أثناء هذه المفاوضات التي حضرها بعض الخبراء العسكريين المصريين كأعضاء في الوفد الليبي ، أن يتضمن عقد الصفقة بنداً ينص على عدم تسليم الطائرات الى بلد آخر » .

وغاب عن هذه الصحيفة كما غاب عن الدوائر الاستعمارية ان ليبيا أكدت منذ اللحظات الأولى لثورتها انها ستقوم بدورها كاملاً في المعركة المصيرية ضد اسرائيل .. «الحظر الفرنسي على الأسلحة يسري فقط على الدول التي شاركت في حرب يونيو ، ولم تكن ليبيا في ذلك الحين من بين هذه الدول .

لا شرق ولا غرب :

ومن الواضح ان شراء الأسلحة من روسيا ومن فرنسا على السواء يؤكد ان ليبيا الثورة لا تتجه نحو اليمين أو نحو اليسار . وقد جاهر العقيد القذافي بهذا الرأي في أكثر من مناسبة ، فقال مثلاً في المؤتمر الشعبي الكبير بالخرطوم يوم ٢٨ من مايو ١٩٧٠ (لقد سقط اليمين واليسار) . كما أعلن بأن الثورة في ليبيا ضد الايديولوجيات المستوردة وانها ترفض الشيوعية كإيديولوجية للعالم العربي .

حديث وعبرة :

واذكر في هذا الصدد ان حديثاً جرى بين العقيد القذافي ورئيس دولة افريقية خلال زيارته لليبيا ، فاستوضح منه عن دراسته فعلم انه تلقاها في باريس .

ولما سأله عن نظام الحكم في بلاده قال له : « انه يسير على النظام الشيوعي » .

فقال له العقيد : « ألم تتعلم من باريس غير هذا المبدأ » .

عندئذ لم يكن أمام رئيس الكونغو برازافيل إلا أن اختصر مدة اقامته في ليبيا .

ليبيا وروسيا :

وليس لهذا الاتجاه أي تأثير في تقدير الاتحاد السوفياتي كدولة صديقة للعرب ، وفي فتح آفاق التعامل معها فدعت ليبيا الثورة عدداً من الخبراء السوفيات في شؤون البترول طافوا بحقول البترول لتقدير المخزون منها ، كما انها وقعت في ديسمبر ١٩٧٠ بالأحرف الأولى على اتفاقية للنقل الجوي بين البلدين .

وهناك علاقات اقتصادية بينهما بدأت في مايو ١٩٦٣ عندما تم عقد اتفاق تجاري لمدة سنة قابلة للتجديد تضمّن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بكافة المسائل التجارية . واستثني من هذا المبدأ المزايا التي تمنحها ليبيا للبلاد العربية . كما نص على منح سفن أحد الطرفين نفس المزايا

الممنوحة الى بواخر ترفع علم دولة أخرى ثالثة مع عدم تطبيق ذلك على المزايا الممنوحة للبواخر العاملة في الملاحة الداخلية .

وتقرر أن يتم استيراد وتصدير السلع التي حددها الاتفاق — نظراً لاختلاف النظم الاقتصادية في البلدين — بموجب عقود تبرم بين المستوردين الليبيين المرخص لهم بالاستيراد وبين المنظمات السوفياتية للتجارة الخارجية على أساس الأسعار العالمية . أما تسوية المدفوعات الناجمة عن هذا الاتفاق فتتم بعملات قابلة للتحويل وفقاً للأنظمة المعمول بها في البلدين[1] .

المطالبة بضم الصين الشعبية :

وفي ضوء هذا الاتجاه طالبت ليبيا الثورة بضم الصين الشعبية الى عضوية الأمم المتحدة واثار هذا الطلب مخاوف سفير الصين الوطنية في طرابلس ، فاجتمع يوم ١٤ من اكتوبر ١٩٦٩ بوزير الوحدة والخارجية ، وبحث معه الأمر ، فأبلغه الوزير بأن ليبيا الثورة ترى من الصعب تجاهل أو تناسي دولة ذات كيان سياسي معروف ، وتعد من مجموعة الدول النووية ويزيد عدد سكانها عن ٧٥٠ مليون نسمة ، وان هذا الموقف من ليبيا لا يدعو الى قلق الصين الوطنية لأننا لم نطلب اقصاءها .

الاعتراف بحكومة سيهانوك :

وفي ضوء هذا الاتجاه اعترفت حكومة ليبيا الثورة بحكومة الأمير

---

١ النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، المجلد ٩ ، العدد ٥ .

سيهانوك التي أقامها في المنفى،وجاء في نص البيان الليبي بشأن هذا الموضوع الذي أذيع يوم ١٣ من مايو ١٩٧٠ ما يلي :

« إيماناً بقضية الحرية وبحق الشعوب في تقرير مصيرها،ونظراً للحرب الدائرة الآن في كمبوديا والمظاهرات التي عمت الولايات المتحدة الامريكية وأظهرت غضب الشعب هناك وعدم رضائه،ووقوفه ضد قرار حكومته، مما أكد ان التدخل الامريكي ليس له ما يبرره ، وأثبت في الوقت نفسه شرعية حكومة الامير سيهانوك باعتبارها الممثل الوحيد لشعب كمبوديا . وفي الوقت الذي يشجب فيه الشعب والثورة في ليبيا هذا التدخل الامريكي واتخاذه لأسلوب القتل الجماعي الموجه ضد الشعب الكمبودي ، ويعتقد ان الحرب التي تشنها الولايات المتحدة الامريكية على شعوب جنوب شرق آسيا ووقوفها العدائي ضد الأمة العربية انما هو شيء خطير لا على سلامة وأمن هذه الشعوب وحدها ، بل وعلى شعب الولايات المتحدة الامريكية أيضاً .

وفي الوقت الذي نطالب فيه بانسحاب القوات الأمريكية وترك الشعب الكمبودي يقرر مصيره ، يعلن الشعب والثورة في ليبيا اعترافها بحكومة الأمير سيهانوك الجديدة » .

مساندة حركات التحرر :

واتجهت ليبيا الثورة منذ مولدها نحو حركات التحرر تساندها وتشد من أزرها ، فأيدت بكل طاقاتها جبهة تحرير ارتيريا ووافقت على فتح مكتب لها بطرابلس ، كما وقفت ضد الغزو الخارجي الذي تعرضت له

غينيا فجر يوم ٢٢ من نوفمبر ١٩٧٠، فقدمت لحكومة الرئيس سيكوتوري العون العسكري لدحر هذا الغزو ، ووحدت جهودها مع غيرها من دول ميثاق طرابلس، والجزائر لمساندة الشعب الغيني فيما تعرض له .

وهذا الموقف هو امتداد لخطة ليبيا الثورة في تأييد القضايا الافريقية بكل ما في وسعها من طاقات وقدرات من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم وعودة الحقوق المسلوبة لجميع الشعوب الافريقية .

وبسط العقيد القذافي هذه الخطـة لسكرتير منظمة الوحدة الافريقيـة ديالو تيللي أثناء اجتماعهما في طرابلس يوم ٨ من أغسطس ١٩٧٠ ، كما أبلغه ترحيب ليبيا لدعم لجنة لتحرر الافريقي التابعـة للمنظمة ، وتزويد المنظمة بعناصر وكفاءات ليبية ممتازة .

وهكذا أكدت ليبيا الثورة بالعمل ما سطرته في اعلانها الدستوري من انها جزء من افريقيا ، وانها في علاقاتها الدولية لا ترتبط بأي كتلة من الكتل، وتحدد أسلوبها وفق مبادىء معينة آمنت بها وسعت الى تطبيقها بحيث لا يصرفها ذلك عن استعدادها التام لحماية النظام الثوري في جميع الأقطار الملتحمة معها .

فقد وقفت ليبيا الثورة موقفاً ايجابياً لحماية ثورة السودان من التمـرد الذي جرى في جزيرة (ابا) حصن المهديين ، ضد الحكومة السودانية، لأنها اعتبرت هذه المشاركة دفاعاً عن ثورة ليبيا . وسافر لهذه الغاية الرائد عبد السلام جلود الى الخرطوم يوم ٣٠ من مارس ١٩٧٠ ، ولم يعد الى طرابلس إلا بعد أن اطمأن على سلامة الثورة السودانية وعلى انهاء حركة التمرد .

وأكد هذا الموقف العقيد معمر القذافي عندما قال : « لا يمكن أن نخفي بأننا على استعداد أن نشترك اشتراكاً فعلياً بالقوة المسلحة لحماية ثورة السودان ، لأن هذا دفاع عن ثورة ليبيا ودفاع عن القومية العربية ودفاع عن الأرض العربية . واننا مثلما نحن على استعداد أن نشترك عملياً في الدفاع عن ثورة السودان،اننا على استعداد أيضاً أن نقبل اشتراك السودان في الدفاع عن ثورتنا ، كما نقبل اشتراك أي قطر عربي آخر متحرر . ولا بد أن نقرر اننا نقبل قوات عربية للدفاع معنا مثلما نبعث بقوات للدفاع عن أراض عربية »[1] .

سياسة التوفيق :

على ان ليبيا الثورة اختطت منذ مولدها سياسة التوفيق بين الدول العربية بعضها البعض ، أو بين الدول العربية والدول الاسلامية . ففي الناحية الأولى بذل صالح مسعود أبويصير وزير الوحدة والخارجية (سابقاً) مساعيه بتكليف وتأييد من مجلس قيادة الثورة لإعادة المياه الى مجاريها بين اليمن الجنوبية والمملكة السعودية بعد نزاعهما المسلح حول مخفر الوديعة . وقد أحرزت هذه الاتصالات نجاحاً في تهدئة الخواطر الملتهبة . بل كانت مساعي الثورة الليبية مجدية جداً في اعادة الثقة بين السعودية واليمن الشمالية أيضاً .

---

١ من خطاب العقيد القذافي في طبرق ٣١ مارس ١٩٧٠ .

ازالة القطيعة بين مصر وايران :

وفي الناحية الثانية بذل الوزير المذكور مثل هذه المساعي لوضع حد للقطيعة بين مصر والعراق من جهة وبين ايران من جهة أخرى .

فعندما اجتمع مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في جدة يوم ٢٣ من مارس ١٩٧٠ ، انتهز الوزير الليبي فرصة وجود وزير خارجية ايران (اردشير زاهدي) ، ففاتحه في موضوع إعادة العلاقات بين بلاده وبين القاهرة ، ومن شغاف قلبه حدثه عن الوشائج القوية التي طالما جمعت الفرس والعرب على مدى قرون قائلاً : « ان عصوراً اسلامية زاهية كان الفكر الفارسي المسلم أساسها ، وما زال العرب يفخرون بعلماء الاسلام من أبناء فارس ، والقطيعة بين القاهرة وطهران تبعد بين أخوين مهمين في تاريخنا الطويل ، وان رئيس وأعضاء مجلس ثورتنا يسعدهم أن يتم بين العاصمتين ود وتعاون وسط مشاكل العالم المعاصر وأمام الصهيونية المعتدية . فاهتزت مشاعر الوزير الايراني وانبسطت أساريره لأن مثل هذا الحديث لم يطرق آذانه من قبل ، فتفتحت القلوب وتآخت ..

ومن المعروف ان الحكومة الايرانية أعلنت من قبل ان عودة هذه العلاقات مرهون بتقديم اعتذار رسمي من مصر ، لأنها على حد قول الوزير الايراني هي التي بدأت بقطع العلاقات الدبلوماسية وما صاحب هذا القطع من توتر في العلاقات .

وبعد بحث شامل في الموضوع من جميع أطرافه انتزع الوزير الليبي آثار القطيعة وألقى بها في ظلام الماضي ، وانتهى الرأي بينهما على أن يصرح صالح مسعود أبو يصير أنه سوف يتم تبادل التمثيل الدبلوماسي

بين البلدين . وتم فعلاً إعلان هذا التصريح ، وبدأت مباحثات مباشرة بين البلدين، ثم صدر في كل من مصر وايران بيان رسمي بتبادل العلاقات الدبلوماسية بعد قطيعة دامت سنين وسنين .

بين العراق وايران :

أما فيما يتعلق بإزالة التوتر بين العراق وإيران فقد شرح الوزير الايراني لزميله الليبي أسباب الخلاف وإصرار حكومة أحمد حسن البكر على الاستمرار في تعكير جو العلاقات . ووضُح من حديث (زاهدي) ان بلاده رحبت بمقدم وزير الخارجية العراقية لبحث أسباب الخلاف فأحاطته بكل ضروب الرعاية والتكريم ، ثم جاء للغاية نفسها حردان التكريتي ، وأجريت له كل مراسيم الحفاوة المنقطعة النظير ، وتم الاتفاق على أن يشخص الى بغداد وفد ايراني لاستئناف المباحثات . وذهب هذا الوفد برياسة وزير الخارجية . وظل أياماً بدون أن يجتمع به مسؤول عراقي ، الى أن خف اليه في نهاية المطاف وكيل الخارجية العراقية .

واعتبرت حكومة ايران هذه المعاملة الجافة إهانة بالغة حاقت بها ، فقررت الغاء اتفاقية شط العرب .

أما بالنسبة للحشود العسكرية على حدود البلدين ، فأوضح حقيقتها الوزير الايراني عندما أفادت قوة الاستطلاع الايرانية بأن العراق حشد قواته . فلم تصدق الحكومة هذا النبأ ، إذ لا مبرر له على الاطلاق . ولما تأكدت منه اضطرت الى أن تحشد قواتها لدرء كل خطر قد يهددها .

ولما تأزمت الأمور تدخلت حكومة الأردن، ووافقت حكومة ايران على

جميع ما عرضته عليها من اقتراحات اظهاراً لحسن نواياها، بخلاف حكومة العراق التي تظاهرت بالموافقة ثم تراجعت وأحجمت حتى عن اللقاء .. لقاء وفد منها ليبحث الأمور المختلف عليها .

وازاء هذه الصورة القاتمة لم يستطع الوزير الليبي إلا أن يتمنى صفاء العلاقات حتى يعود التعاون بين البلدين المتجاورين ، وكل خلاف الى زوال متى صفت النيات وتطهرت القلوب .

سياسة ليبيا والمصلحة العربية :

وهذه السياسة تعتبر تكريساً عملياً لما قررته الثورة بعد ساعات من مولدها لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدول طبقاً لما توحيه مصلحة ليبيا والمصلحة العربية . وفي هذا النطاق اجتمع مجلس قيادة الثورة يوم ٦ من سبتمبر ١٩٦٩ ، واستعرض الظروف المختلفة التي حالت دون اعتراف ليبيا في عهدها السابق بموريتانيا . وبعد انتهاء الاجتماع أذاع المتحدث الرسمي باسم المجلس بياناً جاء فيه ان المجلس ايماناً منه « بالدور الايجابي الذي يقوم به رئيس وحكومة وشعب الشقيقة موريتانيا في دعم وتأييد الحق العربي في سائر القضايا العربية، قرر اعتراف الجمهورية العربية الليبية بدولة موريتانيا » .

موقف تاريخي :

ونجد في الطرف الآخر موقفاً سجله تاريخ ليبيا لأول مرة عندما قدم

السفير الجديد لبريطانيا جون بيتر تريب أوراق اعتماده يوم ٢١ من ديسمبر ١٩٧٠ للعقيد معمر القذافي . وألقى السفير كلمة قال فيها : « انني بكل سرور وثقة سأتحمل الآن مسؤولية اقامة وتنمية العلاقات مع الحكومة الليبية وعلى وجه الخصوص متابعة الوصول الى نتيجة ناجحة للمباحثات الهامة بين حكومتينا ، وانه كان لي الشرف ان أمارس وان أنال فرصة للاشتراك فيها قبل مغادرتي لندن » .

وهذه المباحثات التي عناها السفير لم تثمر أية ثمرة لأنها فشلت عندما أصرت بريطانيا على عدم تزويد ليبيا بصفقة الدبابات المعروفة وتصفية المسائل الخاصة بالمعاهدة البريطانية الليبية . ولم يهضم العقيد القذافي أسلوب المراوغة ، فواجه السفير البريطاني بحقيقة الموقف الليبي من بريطانيا عندما رد عليه قائلاً : « .. انطلاقاً من مبادىء ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة فإننا نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا ، ونحن العرب أمة قد تغفر ولكنها لا تنسى ، واذا غفرنا لبريطانيا بعض القضايا الخطيرة ضدنا فإننا لا ننساها ، ولكن عدم نسياننا لا يجعلنا سلبيين في علاقاتنا معها اذا فتحت صفحة جديدة لمعاملة الند للند، وعلى أساس من احترام الغير من أجل احترام الذات وصولاً الى المنافع العامة . ولا أريد يا سيادة السفير ان أحاكم بلادك ولا أريد أن نثبت لك اننا شعوب اذا كانت متخلفة تكنولوجياً لعوامل خارجة عن ارادتها في يوم ما ، فإننا متقدمون على مر العصور ذكاء وذوقاً وانسانياً . ولا أريد من ذكر هذه الحقائق إلا تسليط الضوء على أرضية علاقات المستقبل لتكون واضحة أمامنا اذا أردنا أن نسير معاً على طريق الاحترام والتفاهم والنفع المشترك » .

والسياسة الواضحة تختلف اختلافاً جذرياً عن السياسة الغامضة ، فالأولى

تدين بها الدول التي تسعى الى سعادة شعبها ، والثانية تسير عليها الدول التي تطمع في استعباد شعوب غيرها .

الانتصار للفدائيين :

واتضحت هـذه السياسة الواضحة للثورة الليبية في جميع مواقفها ، فعندما تطورت الحوادث بين لبنان والفدائيين في نهاية سبتمـبر ١٩٦٩ ، سرعان ما حملت أسلاك الهاتف حديثاً بين قائد الثورة الليبية ورئيس جمهورية لبنان حيث دعاه الى ليبيا ومعه ياسر عرفات لوضع حد للخلاف الدموي. في ذات الوقت الذي قدمت فيه وزارة الوحدة والخارجية مذكرة عاجلة تحمل شكوى ضد لبنان وتدعو الى اجتماع طارىء لمجلس الجامعة العربية، في حين أوفد مجلس قيادة الثورة مندوبين كان أحدهما الرائد عبـد المنعم الهوني ليبحثا الأمور في لبنان .

وفي سجون سويسرا كان موفد والثورة الليبية هم الوحيدين الذين يبذلون المساعي في سبيل أمينـة دحبور وزميليها ، وفي سجن هولندا وسجن بروكسل استطاعت ثورة ليبيا أن تسترد الشبلين الفدائيين بما بذلت مـن مساعٍ دبلوماسية .

وحين فجّر فدائيون قنبلة في مكتب شركة العال الاسرائيلية بأثينا ، أعلن وزير داخلية اليونان بأنه سيمنع الفلسطينيين من دخول اليونان حتى لو كانوا يحملون جوازات سفر عربية،فأصدرت وزارة الوحدة والخارجية بياناً عاجلاً أوضحت فيه بأنها ستمنع بدورها دخول أي حامل لجواز سفر يوناني إذا منع حامل لجواز سفر ليبي مهما كان أصله من دخول اليونان.

ولم تمض إلاّ خمس ساعات على هذا التحرك الليبي حتى أعلن الوزير اليوناني بأن بلاده لن تتعرض لحامل جواز عربي .

ليتك انسحبت ولا سحبت :

وعندما اجتمع مؤتمر القمة الاسلامي في الرباط يوم ٢٢ من سبتمبر ١٩٦٩ ، وقف السفير الليبي هناك بوصفه ممثلاً للثورة الليبية في المؤتمر ، وطالب بأن تعلن الدول الاسلامية التي لها علاقة باسرائيل قطع تلك العلاقات. ولما اشتد الموقف داخل المؤتمر توسط بعض الرؤساء العرب لسحب هذا الاقتراح ، فوافق على ذلك ، فما كان من وزارة الوحدة والخارجية إلاّ أن أرسلت اليه برقية عاجلة جاء فيها : « ليتك انسحبت ولا سحبت» .

وعندما اجتمع مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في جدة في مارس ١٩٧٠ ،أعلنت ليبيا الثورة انها لن تشترك في عضوية الأمانة العامة للمؤتمر إذا لم تعلن الدول الاسلامية ذات العلاقة مع اسرائيل قطع تلك العلاقة . وقالت ليبيا :اذا كنا نجتمع باسم الاسلام فإنه يمنع مصادقة الأعداء الذين يتربصون بنا ويحتلون ديارنا ويشردون شعبنا . فجرت مشادة عنيفة بين وزير الوحدة والخارجية الليبي وبين وزير خارجية السنغال ، ولما تدخل أحد وزراء الخارجية لتهدئة الأمور ،وجرت مباحثات خاصة بين الأروقة — واجه الوزير الليبي هذا الموقف في صرامة وأعلن بأن الثورة الليبية تبني سياستها على مواقف صحيحة صريحة .

في مؤتمر لوزاكا :

وجرى مثل هذا الموقف في مؤتمر عدم الانحياز الذي اجتمع بلوزاكا في

سبتمبر ١٧٧٠. اذ أعلن وزير الوحدة والخارجية بأن المؤتمر يمثل الانحياز لا عدم الانحياز ، وانه ينظر الى المشاكل بمنظارين مختلفين ، فبينما ينادي بمقاطعـة ايان سميث وجنوب افريقية وانزال العقوبات بهما ، يرفض أن يقرر ذلك بالنسبة لاسرائيل .. مع تشابه الأحداث والأحوال .

وهكـذا أصبح اسم ثورة ليبيا يتردد في مجامع العالم الدولية مقروناً بالاهتمام ، وأثبتت وزارة خارجية الثـورة ان ليبيا تستطيع أن تكون قوة مؤثرة في الميزان الدولي وأحداث العالم .

الفصل السابع

اشتراكية الثورة

تؤمن ليبيا الثورة ايماناً عميقاً ان الأمة العربية في دينها وفي تاريخها وفي تراثها غنية عن الماركسية اللينينية ، غنية عن المبادىء المستوردة ، وهي بالتالي غنية عن اليسار وغنية عن اليمين وعن الرأسمالية [1] .

ومن خلال هذا الايمان العميق أعلنت ليبيا الثورة « ان الاسلام أكثر تقدمية من الشيوعية ، لأن الدين الاسلامي جاء قبل الشيوعية وأرسى جميع القواعد التي ينهض عليها المجتمع الحر قبل أن ينادي بها ماركس ولينين وماوتسي تونغ وكاسترو ، وقبل كل الذين يتبجحون اليوم ويقولون انهم ابتدعوا النظريات التقدمية وابتدعوا نظرية العمل والعمال ، وانهم أتوا بحقوق الانسان وخلقوا المجتمع العمالي ونصروا الطبقات الكادحة [2] » .

---

١ من خطاب العقيد معمر القذافي بالبيضاء يوم ٨ ابريل ١٩٧٠ .

٢ من خطاب العقيد القذافي في مؤتمر الدعوة الإسلامية بطرابلس يوم ١٢ من ديسمبر ١٩٧٠ .

ولهذا أعلنت ليبيا الثورة عندما بدأت في تطبيق النظام الاشتراكي ، ان هذه الاشتراكية نابعة من تراثها الاسلامي المعروف ، أي انها ليست اشتراكية ماركسية لينينية ، لأن الطريق الذي اتخذه دعاة الاشتراكية الماركسية كان الدم ، وكانت في أساسها موجهة الى المجتمع الصناعي ، أما الاشتراكية التي انطلقت في ليبيا الثورة .. فبالاضافة الى انها قائمة على أساس الدين فهي قائمة أيضاً على قيمة الانسان وظروف المجتمع الليبي .

وعندما تؤمن الدولة بقيمة الفرد وانه أغلى من التربة التي يعيش عليها والحقل الذي يزرع فيه ، وأغلى من مؤسسات الدولة – يصبح الفرد عندئذ هو المحور الذي يدور حوله كيان الدولة ،وتصبح قيمته هي أساس المساواة بين الأفراد . ولهذا صانت الثورة الليبية هذا الفرد عندما نصت في إعلانها الدستوري على وقوفها ضد استغلاله .

أما ظروف المجتمع الليبي فلا تحتاج الى تفسير كبير ، فهو مجتمع واضح وليس مجتمعاً معقداً ، لأن النظام الذي قام عليه جاء وليد العوامل المستمدة من كفاحه الطويل وتقاليده وعاداته التي أصبحت جزءاً من حالته السياسية والاقتصادية والفكرية . ولهذا أصبح الحكم على نجاح التجربة الاشتراكية مرهون بما يحققه من نتائج في هذا المضمار .

على ان قائد الثورة الليبية فسر حقيقة الاشتراكية الليبية عندما أعلن في المؤتمر الشعبي الذي عقد بمدينة بنغازي يوم ١٦ من سبتمبر ١٩٦٩ : « بأن اشتراكيتنا هي أن نشترك جميعاً في الانتاج وفي العمل وفي توزيعه بالعدل ، وهي الاشتراكية التي تنبع من تراث هذا الشعب ومن معتقداته ومن منطلقاته ذات التاريخ العظيم ، أي انها تسعى الى توفير حاجات المجتمع وهي : كفاية في الانتاج ، عدالة في التوزيع » .

مراحل الخطوات الاشتراكية :

نظم الاعلان الدستوري الصادر يوم ١١ من ديسمبر ١٩٦٩ مراحل الخطوات الاشتراكية عندما نص أولاً : على تحرير الاقتصاد القومي من التبعية والنفوذ الأجنبي . وثانياً: على تحويل هذا الاقتصاد الى اقتصاد وطني يعتمد على الملكية العامة . وهذا يعني ايجاد نظام عام من شأنه تنظيم الانتاج تنظيماً يكفل استثمار ثروة البلاد استثماراً صحيحاً لتحقيق المكاسب التالية :

١ – زيادة الدخل القومي .

٢ – حسن توزيع الثروة على الأفراد .

٣ – حفظ ثروة البلاد بالسيطرة على التجارة الخارجية .

٤ – اباحة العمل للقطاع الخاص بعيداً عن الاستغلال .

ورأت الثورة ان هذه الحلقة المتصلة التي تهدف الى تحقيق كفاية الانتاج لا تترابط إلا اذا تمت السيطرة على وسائل الانتاج ، فالتفتت الى ميدان الصناعة الذي ما زال بكراً في البلاد . فأصدر مجلس قيادة الثورة يوم ٨ من مارس ١٩٧٠ قانوناً بانشاء مركز البحوث الصناعية ، كما أصدر قانوناً بانشاء المؤسسة الليبية العامة للتصنيع للقيام بالمشروعات الصناعية الكبيرة أو المشاركة فيها،والتي لا يتمكن القطاع الخاص من القيام بها . وتقرر كذلك زيادة الاعفاءات الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل في الصناعة ، بالاضافة الى اعفاء عدد كبير من الشركات الصناعية القائمة الآن من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات كوسيلة من وسائل تشجيعها على زيادة الانتاج .

الاشراف على البترول :

ومن المعروف ان البترول يشكّل الانتاج الرئيسي لليبيا ، وان سيطرة الحكومة عليه باعتبارها ممثلة للشعب – تحقق في المرحلة الثانية عدالة في التوزيع، لأن إيراده كان يصرف في العهد السابق في غير مصلحة الشعب .

وما دام المورد الرئيسي لليبيا تحت إشراف الحكومة فقد تمت السيطرة على وسائل الانتاج الأخرى ، مما قد يدعو في بعض الحالات الى فرض التأميم . وليس من الضروري أن يتم هذا التأميم مرة واحدة ، فهناك مؤسسات أو أشياء قد تؤمم عندما ترى حكومة الشعب ضرورة لذلك حتى تتم سيطرة الشعب عليها، لأنها مرفق حيوي هام. وهذا حق .. حتى في أيام الرسول صلى الله عليه وسلم تم تأميم منجم ملح لأحد الصحابة وأصبح لصالح الدولة الاسلامية كلها. وآخر كان عنده نخل كثير لم يستطع صيانته فجعله النبي الكريم ملكاً للمسلمين[1] .

وحتى تتحقق الكفاية في الانتاج على المورد الرئيسي للانتاج في ليبيا وهو البترول .. أصدرت حكومة الثورة القانون الخاص بتأسيس المؤسسة الليبية الوطنية للنفط لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للنفط . ورأت زيادة في فاعليتها، وضع هذه المؤسسة تحت الاشراف المباشر لوزير النفط. ولذلك أعادت حكومة الثورة النظر في عقود المشاركة التي أبرمت في ابريل ١٩٦٨ بين المؤسسة الليبية العامة للنفط ومجموعة ايراب الفرنسية، بالاضافة الى عقود المشاركة التي تمت خلال النصف الأول من عام ١٩٦٩ مع كل من

---

١ حوار العقيد القذافي مع طلبة الجامعة الليبية ببنغازي يوم ٩ نوفمبر ١٩٦٩ .

(أجيب) الايطالية ، واشلاند للزيت والتكرير (امريكية) وسرتيكا شل (هولندية) ، وشاباكوا (امريكية) .

وكان من نتيجة ذلك أن ألغت حكومة الثورة العقد المبرم مع شركة شاباكوا لانتفاء المقدرة المالية والخبرة الفنية لديها ، كما أنها رأت التوسع في عقود المشاركة الأخرى كبديل واقعي للاتجاه الذي ينادي بتأميم صناعة النفط .

وأكدت ليبيا الثورة استمرار عضويتها في منظمة الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط ، بل انها طالبت بفتح العضوية أمام جميع البلاد العربية المنتجة له ، وتم بذلك ضم الجزائر الى هذه المنظمة ، كما انها عقدت مع حكومة الجزائر اتفاقية للتعاون في شتى مجالات صناعة النفط، وتم الاتفاق بين البلدين على اتباع خطة موحدة تجاه الشركات لرفع أسعار الزيت الخام .

وعندما طالبت ليبيا الثورة بزيادة هذه الأسعار بعد الغبن الشديد الذي استمر منذ عام ١٩٦١ ، وجدت تأييداً قوياً لهذا المطالب العادل من المنظمة المذكورة . وانتهت مباحثاتها مع شركات البترول يوم ١٤ من اكتوبر ١٩٧٠ بزيادة الأسعار بنسبة ١٣٫٤٪ . وكان من جراء هذا النجاح الكبير أن استردت حكومة الثورة مبلغ ١٥٧٫٢٣٨٫٨ مليون دولار على أن يحتسب السعر الجديد ابتداء من عام ١٩٦٥ وأن تسدده الشركات على شكل زيادة نسبة الضرائب للدولة ، بحيث يتم استرجاع جميع هذه المبالغ خلال خمس سنوات وتستمر هذه الزيادة حتى نهاية عقود الامتياز[1] .

---

١ أحرزت حكومة ليبيا نجاحاً كبيراً آخر عندما أذيع يوم ٢ من ابريل ١٩٧١ أن شركات البترول وافقت على زيادة سعر البرميل ٩٠ سنتاً ، وهذا من شأنه تحقيق زيادة سنوية في دخل ليبيا تزيد على ٦٠٠ مليون دولار أي ٢٢٠ مليون جنيه ليبي .

وبالاضافة الى ذلك ، فرضت حكومة الثورة على جميع الشركات الأجنبية للبترول اجراءات من ناحية تصاريح العمل واقامة الموظفين وعلاقاتهم ودفع الرسوم الجمركية عن المعدات والآلات،وايجاد جهاز لمراقبة الدخول والخروج وضرورة تعيين الليبيين في شتى الوظائف .

ثم صدر قرار مجلس قيادة الثورة يوم ٤ من يوليو ١٩٧٠ بقصر نشاط استيراد وبيع وتوزيع المنتجات لنفطية على المؤسسة الليبية الوطنية للنفط . وبهذا آلت الى هذه المؤسسة شركات ومنشآت التوزيع التالية :

١ – شركة سيل وهي شركة مساهمة ليبية .
٢ – شركة شل ليمتد .
٣ – شركة اسو ستاندرد « ليبيا المساهمة » (قسم التسويق) .
٤ – شركة بترولبيبا المساهمة .

واشتمل القرار المذكور على ان تؤول الى الدولة جميع أموال وحقوق وموجودات الشركات والمنشآت السابقة بما فيها مستودعات التخزين ومحطات التوزيع والمعدات والاسطوانات الخاصة بتعبئة الغاز والسيارات وغيرها .

ورأت حكومة الثورة ضرورة المحافظة على الثورة البترولية عندما قررت فرض رقابة فعالة على كميات الانتاج حتى لا تتعرض للاستنزاف السريع، لذلك طلبت هـذه الحكومة من شركات اكسيدنتال واموسيز واوزيس تخفيض كمية انتاجها عن معدلها الحالي الى المعدل الذي قررته وزارة النفط.

الاشراف على الاقتصاد :

وخطت الثورة خطوات واسعة المدى في الميدان الاقتصادي لتحقيق

الهدفين التاليين : الأول تطهيره من كل نفوذ أجنبي ، والثاني تأكيد مراقبة الدولة له .

ولتحقيق الهدف الأول أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ٢ من مايو ١٩٧٠ قرر فيه أن يكون كل شخص طبيعي يقيد اسمه في السجل التجاري أو يزاول مهنة التجارة ــ أن يكون متمتعاً بالجنسية الليبية . ولكن لا يسري هذا الحكم على الأشخاص المقيدين في السجل التجاري عند العمل بهذا القانون ، كما لا يجوز لغير الليبيين أن يكونوا شركاء في شركات التضامن أو شركات التوصية البسيطة ، وتمنح الشركات القائمة مهلة سنة لتدبير أمورها وفقاً لأحكام هذا القانون .

ونص القانون كذلك بأنه يجب ألا تقل نسبة ما يملكه الليبيون في الشركات الليبية في رأس مال الشركة المساهمة عن ٥١٪ .

وأباح القانون للشركات الأجنبية التي تزاول أعمالاً تدخل ضمن الاستشارات الهندسية والأعمال الفنية المساعدة لشركات استغلال النفط ، ان تفتح لها فروعاً في ليبيا ، وذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد . أما فروع الشركات الأجنبية التي تزاول حالياً نشاطاً غير ما تقدم فتمنح مهلة سنة لتصفية أعمالها .

ونص القانون على ألا يقل عدد الليبيين الذين يعملون في شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحددة عن ٩٠٪ من مجموع عمالها ، وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور عن ٨٠٪ من مجموع الأجور التي تؤديها الشركة . أما عدد الموظفين الليبيين

في الشركات فلا يقل عن ٥٪ من مجموع موظفيها ، وألا يقل ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات .

وتتمة لهذا القانون صدر أيضاً يوم ٢ من مايو ١٩٧٠ قرار مجلس الوزراء بأن يقتصر مجال العمل على الشركات التي يملك الليبيون رأسمالها بالكامل وهي :

١ — تجارة التجزئة .

٢ — تجارة الجملة .

٣ — الاستيراد والتصدير .

تلييب المصارف :

واتخذت حكومة الثورة اجراءات مماثلة بالنسبة للمصارف عندما قررت تلييبها على مرحلتين : الأولى عندما تقرر يوم ١٣ من نوفمبر ١٩٦٩ أن يكون ٥١٪ من رأس مال البنوك الأجنبية العاملة في ليبيا ملكاً للدولة و ٤٩٪ ملكاً للمساهمين .

وكان واضحاً من خلال الحوار الذي جرى بين العقيد معمر القذافي ومندوبي المدرسين والمدرسات بمدرسة طرابلس الثانوية يوم ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٩ ، ان ما اتخذته الثورة بشأن هذه البنوك هو مرحلة أولية ستعقبها مرحلة ثانية هي التخلص نهائياً من أية مساهمة أجنبية في هذه البنوك. وتأكد هذا الاتجاه عندما أصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً يوم ٢٢ من ديسمبر

١٩٧٠ بتأميم الحصص الأجنبية في المصارف على أن تؤدي الدولة الى ذوي الشأن تعويضاً عن قيمة ما آل اليها من الأسهم .

ونص القانون على ألا تزيد القيمة الاسمية لما يملكه الليبي وأقاربه حتى الدرجة الرابعة في رأسمال أي مصرف ، على خمسة آلاف جنيه .

ونقل القانون من ناحية ثانية الى الدولة ملكية أسهم البنوك التي يمتلك الليبيون أسهمها ، على أن تقتصر ملكية الأسهم لكل مساهم بما لا يزيد أيضاً على خمسة آلاف جنيه .

.. وشركات التأمين :

وطبقت أيضاً حكومة الثورة بعض الاجراءات على شركات التأمين ومعظمها شركات أجنبية يبلغ عددها ١٩ شركة ، منها وكالتان وفرع لشركات أمريكية ، وخمس وكالات لشركات ايطالية، وثلاث وكالات لكل من الهند وفرنسا واليابان، وثماني شركات وكالات لشركات بريطانية.

وتوجد بجانب هذه الشركات ثلاث شركات عربية ، واحدة منها وكالة أردنية واثنتان هما وكالة وفرع لشركتين لبنانيتين . كما توجد ثلاث شركات مساهمة ليبية الجنسية يتراوح رأس المال الليبي بها بين ٥١٪ و ١٠٠٪[١] .

---

١ نشرة مصرف ليبيا ، المجلد ١٠ ، العدد ١ .

وبموجب الاجراءات التي تضمنها قرار مجلس قيادة الثورة يوم ٢٢ من ديسمبر ١٩٧٠ ، أصبحت الحكومة تمتلك ما لا يقل عن ٦٠٪ من رأس مال أي شركة من شركات التأمين الحالية ، على أن تكون حصة رأس المال الأجنبي كاملة هي أول حصة تؤول الى الدولة ويمنح عنها أصحابها تعويضاً نقدياً عن صافي قيمة أسهمهم .

كما تقرر أن تقسم رؤوس أموال هذه الشركات الى أسهم اسمية قيمة كل سهم منها خمسة جنيهات ،وأن لا يمتلك الشخص الواحد وأقاربه حتى الدرجة الرابعة بما يزيد عن خمسة آلاف جنيه ، وتطرح قيمة الأسهم المتبقية في اكتتاب عام .

الاهتمام بالطبقة العاملة :

ووجهت الثورة عنايتها الفائقة الى الطبقة العاملة باعتبارها القوة الفعلية لزيادة الانتاج من جهة ، وباعتبارها صاحبة المصلحة التي قامت الثورة من أجلها لتحقيق الرخاء لها من جهة أخرى .

ولذلك أصدر مجلس قيادة الثورة في الأيام الأولى من قيامها أي يوم ١٠ من سبتمبر ١٩٦٩ قراره المعروف برفع الحد الأدنى للأجور بمقدار الضعف: أي جنيه في اليوم بالنسبة للكبار ، وثمانون قرشاً بالنسبة الى الأحداث . كما أصدر المجلس قراراً آخر يوم ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٩ بتحريم الاتجار في الأيدي العاملة،وذلك للتخلص من الوسطاء الذين حققوا مكاسب كبيرة على حساب العمال،عن طريق التعاقد معهم على أجور تختلف

عن الأجور التي تدفعها الشركات لهؤلاء الوسطاء .. كما يقضي القرار بجعل العلاقة مباشرة بين العامل ورب العمل ، مما ترتب عليه بطلان كل عقد يكون موضوعه تشغيل عمال لحساب رب العمل عن طريق متعهد أو مقاول .

وبالاضافة الى ذلك فقد أحست الثورة بما يقاسيه العمال من سوء المعاملة من حيث المأكل والمسكن من قبل شركات النفط والمقاولين ، فأصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية قراراً يوم ١٩ يناير ١٩٧٠ بتحديد أنواع المأكولات وكمية ما يقدم منها للعامل في الوجبات الثلاث الرئيسية بحيث تحتوي على غذاء كامل . كما صدر قرار آخر في نفس ذلك التاريخ بتحديد الاشتراطات والمواصفات الصحية لمساكن العمال في المناطق النائية .

واستكملت الثورة هذه الخطوات بخطوة أخرى لها أهميتها ، عندما أصدرت في الأول من مايو ١٩٧٠ قانون العمل الجديد الذي ضمن حقوق العامل وواجباته ، فجاء هذا القانون أكثر وضوحاً وشمولاً في تحديد العلاقة بين العامل ورب العمل ، الأمر الذي يؤدي الى توثيق العلاقة بينهما والقضاء على كل المشاكل التي طالما طغت في الماضي .

وبموجب هذا القانون الجديد أصبحت النقابات والاتحادات العمالية السابقة غير قائمة طبقاً لما تضمنته المادة ١٨٣ من القانون ، باعتبار ان جميع النقابات والاتحادات القائمة عند نفاذ هذا القانون منحلة ، وتؤول جميع أموالها الى النقابات الجديدة التي تتكون وفقاً لأحكامه .

وتنفيذاً لذلك أصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية قرارين: الأول

بتشكيل لجان التصفية لهذه النقابات والاتحادات ، والثاني بتجميع النقابات المتشابهة .

تخفيض ايجار المساكن :

وخطت الثورة خطوة واسعة في سبيل توفير الرخاء لجميع الأفراد لا سيما محدودي الدخل ، فأصدر مجلس قيادة الثورة يوم ٨ من نوفمبر ١٩٦٩ قراراً بتخفيض إيجارات المساكن بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠٪ حسب أقدمية عقد الايجار ، وقام هذا التحديد على أساس ٩٪ من قيمة الأرض والبناء منها ٢٪ مقابل الصيانة .

وأوضح التقرير السنوي الرابع عشر لمصرف ليبيا أن هذا الاجراء من شأنه أن يؤثر في توجيه رأس المال الخاص الى القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تدر ربحاً أكثر . وحتى لا يتأثر قطاع الانشاء بسبب تخفيض هذه الايجارات ، فقد خصصت الحكومة ثمانية ملايين جنيه للمصرف الصناعي العقاري لاقراضها لمحدودي الدخل لبناء مساكن لهم . كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً يوم ١٦ من ديسمبر ١٩٧٠ بإنشاء شركة وطنية عامة للمقاولات برأس مال قدره مليونا جنيه ، تتولى أعمال المقاولات على اختلافها : كإنشاء المساكن والأبنية العامة والطرق والكباري وغير ذلك .. على ان تتمتع هذه الشركة بإعفاءات محدودة من الضرائب والرسوم لمدة ثلاث سنوات . كما أباح القانون للمقاولين الوطنيين المساهمة مع الشركة الجديدة في تكوين شركات مختلطة للمقاولات تغذيها الخبرة الفنية والقدرة المالية للفريقين معاً كمظهر فعال للتعاون المشترك .

انهاء المشاركة الأجنبية :

طبقت الثورة كل ما من شأنه ابقاء الثروة الليبية بعيدة عن الاستغلال الأجنبي ، فأصدر مجلس الوزراء قراراً يوم ٨ من اكتوبر ١٩٦٩ بإلغاء العقد المبرم في ٢٨ أغسطس ١٩٦٩ بين مدير مؤسسة الاستيطان الزراعي وشركة جاناكليس بشأن استصلاح وزراعة ٤٠٠ هكتار من أملاك الزوايا السنوسية بالجبل الأخضر والبالغ قيمته ٣٥٠ الف جنيه، لبطلان الاجراءات التي اتبعت بشأنه .

كما قرر المجلس يوم ١١ من نوفمبر ١٩٦٩ بانهاء العمل بالاتفاقية المبرمة مع شركة التبغ البريطانية الأمريكية والخاصة بادارة مصنع التبغ الحكومي ، على أن يدار هذا المصنع بادارة مستقلة وتؤول الأرباح الصافية التي يحققها المصنع الى الخزانة العامة للدولة .

وطبقت الثورة مثل هذه الاجراءات على المؤسسات والشركات التي يمتلكها غير الليبيين . فقد أصدر مجلس الوزراء يوم ١٧ من مارس ١٩٧٠ تنفيذاً للسياسة العامة في عدم انتاج المشروبات الروحية أو بيعها أو تداولها — قراراً بفسخ عقد ايجار وتشغيل معصرة العنب بالبيضاء وقصر بن غشير التي كانت موكولة من قبل الى نيكولا بيراكوس، والشركة البرقاوية للنبيذ وصناعة العنب ، وأن تتخذ الجهات المختصة الاجراءات القانونية اللازمة لاستيفاء مستحقاتها والقروض التي منحت لهذه الشركة .

وأصدر مجلس قيادة الثورة يوم ٢١ من مايو ١٩٧٠ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٠ بانهاء مشاركة الشريك كاسيلا سلفاتوري في شركة نبع

بن غشير المساهمة على أن تؤول الى المؤسسة الليبية العامة للتصنيع جميع أسهم الحكومة والشريك المذكور، كما تؤول اليها ملكية مصنع المياه المعدنية الخاصة بالشركة وكافة ممتلكاتها الثابتة والمنقولة .

كما أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٠ يوم ٧ من سبتمبر ١٩٧٠ بتأميم الشركات والمنشآت والممتلكات والعقارات والأراضي الزراعية المملوكة لتوفيق غرغور وأولاده (غير ليبيين) وتؤول ملكيتها الى الدولة، على أن يمنح هؤلاء الأشخاص تعويضاً عن صافي قيمة الأموال والممتلكات المؤممة يؤدى بسندات اسمية على الدولة تستهلك خلال خمسة عشر عاماً .

تأميم وسائل النقل :

وأخيراً أصدر مجلس قيادة الثورة يوم ١١ من فبراير ١٩٧١ قانوناً بإنشاء مؤسسة عامة لنقل الركاب تتولى ادارة واستغلال مرفق النقل العام للركاب في جميع أنحاء الجمهورية العربية الليبية، ويجوز للمؤسسة ان تتنازل عن ادارة ذلك المرفق لأي من البلديات بناء على طلبها لتتولى في دائرة اختصاصها ادارته بطريق الاستغلال المباشر .

وتضمن القانون ان تؤول الى هذه المؤسسة موجودات مرافق النقل التي كانت تتولاها الشركات القائمة بالنقل العام للركاب، على ان تعطى تعويضاً عن هذه الموجودات، شرطة ان يستنزل من التعويض جميع المبالغ

المستحقة للجهة مانحة الالتزام وحقوق العاملين في هذه الشركات والديـون المستحقة عليها .

من هذا يتضح ان الثورة في ليبيـــا طبقت نظام التأميم على ما يمت بصلة مباشرة بمصالح الشعب ، ومن الطبيعي أن يزاد التأميم كلما تواجـد الاقطاع الزراعي والصناعي ، الأمر الذي لا يتوافر في ليبيا .

وكان الاعلان الدستوري واضحاً كل الوضوح عندما أثبت في نص المادة السابعة بأن « تعمل الدولة على تحويل الاقتصاد القومـي الى اقتصاد انتاجي يعتمد على الملكية العامة للشعب الليبي والملكيات الخاصة لأفراده» .

وهذا يعني خلـــق نظام اقتصادي جديد تعيش ليبيا في كنفه ويحرر شعبها من كل الشوائب ، وذلك بإيجاد اقتصاد موجه. والاقتصاد الموجـه هو الذي تشرف عليه الدولة وتوجهه لما ترى انه صالح للمجتمع كله لا لمصلحة الافراد المستثمرين . وهذا يستلزم تنظيم الانتاج بحيث يكفل استثمار ثروة البلاد استثماراً صحيحاً يؤدي الى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة بين المواطنين وحسن توزيع الثروة بحيث لا يستغل أحد جهد الآخر، وحفظ ثروة البلاد بالسيطرة على التجارة الخارجية حتى لا تطغي الكماليات على الضرورات ، وكذلك تنظيم الاستهلاك بحيث ينال كل فرد حاجياته الضرورية بأرخص الأسعار .

ومن المعروف ان التأميم الكامل لموارد الانتاج يصحبه أغلب الأحيان

– كما ثبت من تطبيق هذه التجربة في بعض الدول – تحميل الدولة أعباء تنوء بها وتحوّل الشعب الى مجموعة من الموظفين . وبذلك تقتل فيهم روح الخلق والابتكار ، ولكن الثورة في ليبيا ما زالت بعيدة عن تطبيق هذا الاسلوب من التأميم ،لأن المجتمع الليبي فرض واقعاً يتمشى مع مقتضيات الظروف والحياة الجديدة التي يتوق اليها الشعب .

ومن الحقائق الثابتة ان ليبيا عاشت من قبل تحت نظام فرضه الحكم العثماني أولاً والاستعمار ثانياً ، نظام لا يؤمن بالحرية الشخصية لأنه قائم على الفردية المطلقة ، نظام اوتوقراطي يتبعه نظام اقتصادي لا يساير روح العصر . ومن خلال هذا التضارب مرت البلاد باضطراب طبيعي يفسره اندلاع الثورة وما صاحبها من خلق وعي لتحقيق أطماح الشعب في القضاء على جميع رواسب الماضي . وتيار الثورة كما هو معروف لن يقف عند حد وهو سائر في مجرى التجديد . ولكن من الأمور التي لها وزنها أن يستمر هذا التيار ليتخذ مجراه الذي تحفره الحوادث، على أن يكون لهذا الشعب الذي قامت الثورة من أجله رأي فيما يجري .. ولا ريب ان الشعب الليبي كافح طويلاً وتحمّل ثقل الاستعمار الذي استأثر بخيرات بلاده وحرم الشعب من حقه المعيشي والثقافي ، أولى به أن ينعم بالخير في ظل ثورة انتظرها ورآها الأمل العزيز .

وقد احتاطت الثورة في ليبيا لهذه الناحية عندما أعلنت انها ثورة عربية اسلامية هدفها نشر الخير لا تعميم الفقر ،وانها تتمسك بالتراث الاسلامي ،

وهذا معناه التمسك بالشورى ، وهي أسمى ما عرفته الانسانية حتى اليوم من مبادىء الحكم الصحيح القويم .

ومن الثابت ان طريق الاقتصاد الموجه طريق طويل ، يحتاج الى دراسة عميقة لكل اجراء .. فطبيعة بلد ما تختلف عن طبيعة بلد آخـــر ، وما يصح تطبيقـه في دولة يفشل في دولة أخرى . ولهـــذا احتاطت الثورة الليبية للأمر من جميع نواحيه عندما حددت في المادة السادسة من الاعلان الدستوري ان غايتها هي ايجاد مجتمـع الرفاهية بما يلائم ظروف المجتمـع الليبي .

وتعلم الثورة في ليبيا أصدق العلم أن الامكانات الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها البلاد تكفي لاسعاد شعبها القليل العدد الذي لم يصله الرخاء إلا منذ سنوات لا تتعدى أصابع اليد الواحدة حتى خلت البلاد من الاقطاع الزراعي والاقطاع الصناعي ، وتحالفت الطبيعة نفسها مع الشعب ليظل في منأى عن هذا الاقطاع . فالأرض في ليبيا لا تسقى بالأنهار حتى يتكون مجتمع زراعي تنشأ فيه الاقطاعية ، والمصانع التي تستوعب الطبقـة العاملة ويمتلكها الأفراد ، غير قائمة في البلاد .

ومن الثابت ان الشعب في ليبيا يؤلف أسرة واحـدة لا تعرف التنافر أو الاستعلاء . فتواجد المجتمع الفاضل الذي قطعت له الثورة العهـد بأن

غايتها من التطبيق الاشتراكي في ربوعه هي توزيع الرخاء لا توزيع الفقر .

وقديماً قيل ان الحكم دولتين : دولة الموسرين ، ودولة المعسرين .

الفصل الثامن

ليبيا والمغرب العربي

مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة :

لا تعترف الثورة الليبية بمغرب عربي أو بمشرق عربي لأن هذا من شأنه خنق الوحدة العربية التي تؤمن بها الثورة الشابة ، ولكن هذا الموقف لا يمنع من القول بأن زعماء الحركات الوطنية في دول المغرب ناقشوا قبل وبعد استقلال بلادهم تحديد معالم الوحدة التي تربط بينها .

وساهمت جامعة الدول العربية مساهمة فعلية في تحقيق هذه الغاية عندما أقيم تحت اشرافها (مؤتمر المغرب العربي) من ١٥ الى ٢٢ من فبراير ١٩٤٧ لتنسيق الدعوة الاستقلالية وتحقيق الأماني القوميـة . وانتهى الرأي في هذا المؤتمر الى تكوين لجنة دائمة تضم رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك ، والعمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة،وتوجيهها توجيهاً

قومياً . وضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها .

المؤتمر وليبيا :

ولم ينس (مؤتمر المغرب العربي) ليبيا ، اذ قرر تأييد استقلالها وتوجيه الشكر للجامعة العربية على جهودها التي تبذلها في هذا المضمار حتى يتسنى لها أن تأخذ مكانها في المغرب العربي الكبير .

لجنة تحرير المغرب العربي :

وبعد ان تعمقت جذور الحركات الوطنية في دول المغرب ، رأت الجامعة العربية أن يكون لهذه الحركات لجنة تنطق باسمها ، فتألفت في القاهرة في ابريل ١٩٥٤ (لجنة تحرير المغرب العربي) التي اجتمع تحت لوائها ممثلو الأحزاب والهيئات السياسية في كل من تونس والجزائر ومراكش ، فكان لها ميثاقها الذي نص في مادته الثالثة على « ان غاية اللجنة العمل على نيل أقطار المغرب العربي لاستقلالها التام والانضمام الى الجامعة العربية » .

ندوة طنجة :

وبعد أربع سنوات من قيام هذه اللجنة التي مضت الى غايتها بكل طاقاتها ، ناقشت دول المغرب في ندوة طنجة المعروفة ــ التي التأمت يوم ٢٧ من ابريل ١٩٥٨ وعلى مدى أربعة أيام كاملة ــ طريقة وحدة المغرب الكبير

وأشكالها ومرحلتها الانتقالية، بالاضافة الى مناقشة تصفية القواعد الاستعمارية التي كانت تجثم في المغرب ، وتقييم حرب الاستقلال الدائرة رحاها في الجزائر ، وانشاء منظمة دائمة لتنفيذ القرارات التي تنتهي اليها الندوة .

واشترك في هذه الندوة ممثلو الهيئات الوطنية في كل من تونس والجزائر والمغرب ، فكان على رأس الوفد الأول الباهي الأدغم ، وعلى رأس الوفد الثاني فرحات عباس ، وعلى رأس الوفد الثالث علال الفاسي . ولم يشترك ممثلو الشعب الليبي لأن الحكومة الليبية القائمة في ذلك الحين منعت سفر وفد شعبي الى طنجة .

الموافقة على اتحاد دول المغرب :

وأصدر المؤتمر قراراته في الموضوعات السابقة . وكان قراره الخاص بوحدة المغرب العربي على النحو التالي :

« ان مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة في ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ ابريل ١٩٥٨ الذي يشعر انه يعبر عن ارادة اجماع شعوب المغرب العربي في توحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها ..

وهو مقتنع بأن الوقت قد حان لتجسيم هذه الارادة - في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم -

« يقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة ويعتبر ان الشكل الفديرالي أكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر .

« ولهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس

والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائريــة . ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقدم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

« ويوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين لأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي .

« ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال افريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى أن تتم اقامة المؤسسات الفيدرالية » .

وقرر المؤتمر كذلك التوصية بتأليف حكومة جزائرية بعد استشارة تونس والرباط ، وتوجيه نداء علني الى بعض الدول الغربيــة للكف عن اعانة فرنسا في حرب الجزائر والاسراع بتصفيــة مخلفات السيطــرة الاستعمارية وتشكيل أمانة دائمة للمؤتمر للاشراف على تنفيذ قراراته بحيث تؤلف من ستة أعضاء بنسبة مندوبَيْن عن كل حركة ممثلة في المؤتمر ويكون لهـــا مكتبان : أحدهما في الرباط والثاني في تونس .

وأبلغ المؤتمر هذه القرارت الى الحكومتين التونسية والمغربيـــة ، كما قرر ابلاغها الى الحكومة الليبية على أن يترك البـاب مفتوحاً أمام الشعب الليبي .

تأييد الشعب الليبي :

على ان الشعب الليبي أبلغ تأييده لقرارات مؤتمر طنجـــة عندما قصد

عبد العزيز الزقلعي عضو مجلس النواب الليبي على رأس وفد يوم ٣ مايو ١٩٥٨ الى السفارة التونسية حيث اجتمع بعامر المكني سفير تونس في طرابلس للبحث في الخطوات التي تحقق مساهمة ليبيا .

واذا كان هذا المؤتمر قد خطط للمغرب العربي صورة الاتحاد ووضع هيكله ، فما لا شك فيه ان هذا الاتحاد يعتبر حلقة في مجموعة الدول العربية ، لأن دول المغرب تكوّن الجناح الأيسر من بلاد العروبة. وكانت غاية المجتمعين في مؤتمر طنجة الرجوع الى المبدأ الأساسي الذي قامت عليه حركات التحرير في تلك الدول ألا وهو مقاومة السيطرة الاستعمارية والتحكم الأجنبي في شؤونه ، ففي الجزائر شعب يناضل لاستخلاص حقوقه الوطنية وحرب استعمارية ترمي الى السيطرة عليه أو إبادته ، وفي تونس والمغرب روابط استعمارية متعددة وقوات أجنبية مرابطة وضغط اقتصادي ومالي استعماري .

مؤتمر كونفيديرالية المغرب الكبير :

في هذه السنة أيضاً أي عام ١٩٥٨ ، اجتمعت في تونس ندوة طلبة شمال افريقية . واشترك فيها ممثلو اتحاد الطلبة في البلدان المغربية الثلاثة للعمل من أجل وحدة شعوب المغرب العربي ، ثم عقدت الندوة اجتماعها الثاني عام ١٩٦٣ ، وعقدت مؤتمرها الثالث بسوسة اعتباراً من ٢٥ حتى ٣١ يناير ١٩٦٤ بعد ان نالت الجزائر الاستقلال .

وامتاز هذا المؤتمر الثالث بوضع لائحة السياسة العامة التي جاء في مقدمتها ما يلي : « لقد تمكنت شعوب المغرب العربي بفضل كفاحها

البطولي ضد الاستعمار في الاطار العام لحركة التحرير الوطني ان تنال استقلالها السياسي ، وان هذا الاستقلال ليس إلا مرحلة في طريق التحرير الكامل، فعلى هذه الشعوب ان تحقق استقلالها الاقتصادي ومقاومة التخلف ، وذلك بتحطيم الهياكل الاستعمارية والاقطاعية ، وإنجاز الاصلاح الزراعي ومتابعة سياسة التصنيع وتأميم القطاعات الحيوية للاقتصاد تمشياً مع مطامح الطبقات المغربية في بناء مجتمع اشتراكي » .

ووقع المؤتمرون على ميثاق طلبة المغرب الكبير الذي تضمن ما يلي :

١ — مساندة الطلبة واخلاصهم للمطامح الوحدوية العميقة لشعوبهم .

٢ — عزمهم على النهوض بكل عمل ومساندة كل مجهود القصد منه التعجيل بإعادة توحيد المغرب عملاً بمصالح الجماهير الشعبية .

ولم يغفل المؤتمر ليبيا ، اذ قرر الاحتجاج على ما يلاقيه الطلبة الليبيون من ضغط واضطهاد منعهم من الاشتراك في اجتماعاته .

وكانت الغاية من هذه المؤتمرات والندوات هي مناقشة شكل الوحدة بين أقطار المغرب وإنارة الطريق أمام المسؤولين لتحقيق هذا المطلب الوطني .

خطوات لتوحيد الاقتصاد المغربي :

وفي ضوء هذا الاتجاه تلمست دول المغرب خطاها لأن الاتحاد في نظرها لا يمكن أن يتم إلا اذا توثقت بينها الروابط الاقتصادية . فاجتمع لهذه الغاية في سبتمبر ١٩٦٤ بمدينة تونس خبراء من دول المغرب الأربعة، ثم عاودوا الاجتماع في نوفمبر من السنة نفسها ، كما كرروا الاجتماع في

طرابلس في مايو ١٩٦٥ ، ثم في الجزائر في فبراير ١٩٦٦، ثم في تونس في نوفمبر ١٩٦٧ .

وانتهى البحث في الاجتماع الخامس الى وضع جدول انتقالي شامل لتوحيد الاقتصاد المغربي ، وتولت اللجنة الاستشارية للمغرب الكبير إعداد مشروع اتفاق بين الحكومات الأربع يتضمن ايجاد فترة زمنية أقصاها خمس سنين لتهيئة دول المغرب لهذا التوحيد على أن يشمل الاتفاق ما يلي:

١ — تطبيق صيغة ملائمة للتعاون الصناعي وذلك بايجاد صناعات مشتركة تعمل على مستوى السوق المغربية وتتمتع بنظام خاص مع تنمية العلاقات بين مختلف الصناعات للتكامل والتنسيق .

٢ — تخفيض الرسوم الجمركية القائمة في وجه التبادل التجاري بين دول المغرب بنسبة ٥٠٪ .

٣ — اتخاذ الاجراءات لمضاعفة المبادلات التجارية في المواد الزراعية والتعاون في ميدان التمويل والمدفوعات .

٤ — مراعاة المشاكل النوعية والأوضاع الخاصة بكل بلد سعياً الى تحقيق التوازن العادل للفوائد الناجمة عن الاتفاق .

ويشمل الاتفاق كذلك مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية والثقافية والجمركية والمالية مستوحاة من الواقع المغربي .

توحيد برامج التعليم :

وفي خلال الإعداد لهذا الاتفاق خطت دول المغرب خطوة مماثلة في سبيل التوحيد عندما قرر وزراء التربية والتعليم في كل من ليبيا وتونس

والجزائر والمغرب على مدى ثلاثة مؤتمرات لهم عقد آخرها في الرباط يوم ١٤ من يونيو ١٩٦٩ . الموافقة على توصيات اللجان المختلفة وأهمها:

١ ـ توحيد البرامج والمناهج وإسناد تدريس التاريخ الى مواطنين واعتماد خطة موحدة لتكوين الاساتذة ومواصلة الجهود في تعريب تدريس التاريخ واختيار موضوعات ملائمة لكل مرحلة من المراحل التعليمية والسعي الى إيجاد كتب مدرسية موحدة .

٢ ـ البحث عن أنجع الطرق وأحدثها لإعداد المعلمين والاساتذة بتزويدهم بالوسائل العصرية وربط إعدادهم ربطاً متيناً مع واقع البلاد الجغرافي والتاريخي والديني لانجاح النهضة التعليمية ورفع فعالية الكفاح ضد التخلف .

٣ ـ ضرورة امداد البحث العلمي بالوسائل الفعالة لضمان تكوين اطارات قادرة بدورها على تحمل مسؤوليات علمية تجعل الجامعة تستغني في آن قريب عن الفنيين الأجانب .

٤ ـ اعطاء المعاهد العليا والكليات بعض الحريات في الميدان التربوي والعلمي ليسهل تبادل الخبرات والاساتذة بين دول المغرب العربي.

٥ ـ نفض الغبار عن تاريخ المغرب العربي جملة وتفصيلاً واحياؤه بجعله من المواد الأساسية في التعليم وموضع البحث والدرس من لدن الجامعات العلمية .

٦ ـ جعل اللغة العربية في جميع مراحل التعليم هدفاً لكل قطر وان يعمل على تكوين الاطارات الكافية لتحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن .

٧ – توحيد التعليم في كل قطر على حدة وبينها مجتمعة بجميع الوسائل المجدية بما في ذلك تبادل الوثائق والمستندات والمختصين وتوحيد الكتاب المدرسي والمناهج وتكوين الاطارات العاملة والمسيرة الى غير ذلك من الوسائل المجدية في هذا الباب .

٨ – التبادل التربوي بجميع مظاهره بين أقطار المغرب العربي للاستفادة المشتركة من التجارب المبذولة في كل قطر وتقوية الاتصال المباشر سعياً وراء تعميم الفائدة وتدعيم العلاقات والمساعدة والتعاون الكاملين .

بين الجزائر والمغرب :

ومن خلال البحث في هذه الخطوات تمت بين دول المغرب سلسلة من الارتباطات العملية تجلت في صورة الاتفاقيات الثنائية ، فتم بين المغرب والجزائر في أغسطس ١٩٦٨ إبرام اتفاق تجاري زاد من التعاون التفاضلي بين البلدين ، كما وقع الملك الحسن والرئيس هواري بومدين معاهدة افران المعروفة في مطلع عام ١٩٦٩ ، وتم بمقتضاها تسوية جميع القضايا المعلقة بين البلدين ، كما أبرم بينهما اتفاق يوم ١٩ فبراير ١٩٦٩ ينظم الاستغلال المشترك للبلدين لميناء الغزوان الجزائري .

وتم يوم ٢٣ ابريل ١٩٦٩ التوقيع على اتفاقية بإنشاء لجنة جزائرية مغربية مشتركة للتعاون الثقافي والاقتصادي والعلمي بين البلدين .

وأبرمت بين البلدين في يناير ١٩٧١ اتفاقية الحدود ، وبذلك تم التوقيع يوم ٦ يناير ١٩٧١ على معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون ،

وجاء في مقدمتها : « .. اعتبار البلدين لمتين الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة بين الشعبين وشعورهما بوحدة المصير في اطار المغرب العربي الكبير » .

وتنص المادة الأولى من لمعاهدة على تجديد تأكيد ارادة الطرفين المتعاقدين في إقرار سلم دائم بين بلديهما وصداقة خالصة وعلاقات اخوة وتركيز الثقة المتبادلة على أسس من الاحترام المتبادل لسيادتهما وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والوحدة الترابية وحرمة حدودهما القومية .

ووقعت كذلك في هذا التاريخ اتفاقيات اقتصادية ومالية ، وأخرى في التعاون في ميادين السياحة والصناعة والطاقة والغاز ، واتفاقية استيطان واتفاقية قضائية .

وألقى وزير خارجية الجزائر بعد التوقيع على هذه الاتفاقيات كلمة قال فيها : « لقد أكدت الأحداث والنتائج ان كل مبادرات الجزائر في هذه المنطقة من المملكة المغربية الى الجمهورية العربية الليبية ، ومن الجمهورية الاسلامية الموريتانية الى الجمهورية التونسية اليوم ، لتهدف الى توفير أسباب التعاون بين بلدانها والمساهمة في توطيد الطمأنينة والاستقرار في ربوعها ، وما دمنا نعيش اليوم في عصر التجمعات الاقليمية وما دام هذا هو الطابع الجديد لسياسة دول متقدمة يفرق بينها الكثير ولا يجمعها إلا القليل ، فما أحرى بدول المغرب العربي وهي التي يصل بينها ما يصل من أسباب التجمع وعوامل الوحدة أن تأخذ بهذه الحقائق وتسلك هذا السبيل » .

بين تونس والجزائر :

ووقّعت تونس والجزائر عام ١٩٦٨ على مجموعة من الاتفاقيات تتعلق بمضاعفة حجم التبادل التجاري بينهما ، ونقل مليون طن من البترول الجزائري سنوياً عبر الأراضي التونسية . كما وقّع بين البلدين يوم ١٥ من ابريل ١٩٦٩ اتفاق اضافي للتبادل التجاري ، ووقّعت الشركة الوطنية الجزائرية للنفط (سوناطراك) اتفاقاً في أوائل ١٩٧٠ مع الشركة التونسية (شيب) لاستغلال حقل البورما على الحدود بين البلدين وضخ البترول المستخرج الى ميناء الصخيرة التونسي .

ووقّعت الدولتان يوم ٦ من يناير ١٩٧٠ اتفاقيــة للاستيطان وأخرى اقتصادية ومالية وثالثة في التعاون في مجال السياحة والصناعة والطاقة والغاز .

ففيما يتعلق باتفاقية الاستيطان تقرر احداث (بطاقة هوية) يحملهـا مواطنو البلد المقيمون في البلد الآخر ، ولا تكون هذه البطاقة اجباريـة إلا بعد مرور عامين من تاريخ توقيع الاتفاقية أما صلاحيتها فتسري لمدة ثلاث سنوات .

وتقرر كذلك تشكيل لجنة مشتركة لاعداد اتفاقية ثنائية حول الجنسية وتسوية الحالات الخاصــة التي تعرض عليها مع احتمال عرض توصيات على السلطات المسؤولة بالبلدين حول اجراءات وقتيــة . على أن تقدم هذه اللجنة نتائج أعمالها الى حكومتي البلدين خلال عام .

وسجلت الاتفاقية بارتياح وحدة المعاملة بين مواطني البلدين بشأن المهن الحرة ، ولن يطلب من مواطني الجزائر الذين يمارسون التجارة بالبــلاد التونسية الاستظهار (بطاقة تاجر) .

وتقرر انشاء لجنة خاصة للنظر في وضع الجزائريين الذين يملكون أرضاً زراعية في البلاد التونسية ، ما بخصوص انتقال الأشخاص فقد تم التصديق على عدد من المبـادىء لتنسيق مواقف البلدين فيما يتعلق بقرارات الطرد والاعتقال المؤقت والمساعدة وتبادل المعلومات .

وتقرر اعتبـاراً من توقيع الاتفاقية ، منح المواطنين التونسيين الذين عملوا في صفوف جيش التحرير الجزائري أو منظمة جبهة التحرير الجزائرية مهلة ستة أشهر لتقديم طلبات الحصول على معاش أو اعـتراف بوصفهم أعضاء في المنظمتين المذكورتين ، وتتعهد الحكومة الجزائرية أن ترسـل اليهم أو الى عائلاتهم بتونس المبالغ المستحقة .

أما الاتفاقية الاقتصادية والمالية ، فقد تم فيها التفاهم عـلى مكاسب الحكومة الجزائرية المؤقتة با بلاد التونسية ، كما تم الاتفاق على ان تتقاضى الشركة التونسية للتأمين والتي اضطلعت بدور كبير في الجزائر غداة الاستقلال ثم أممت فيما بعد بمقتضى قانون جزائري ، تعويضاً مالياً مناسباً .

وتضمن الاتفاق كذلك تقوية المبادلات التجارية وانشاء غرفـة تجارية مشتركة . وتنص اتفاقية التعاون في ميادين الطاقة والغاز والوقود على أن يمر انتاج البترول من جانب الجزائر من البرمة بالتراب التونسي .

وبدأ هذا المرور منذ سبتمبر ١٩٦٩ وتم الاتفاق على انشاء لجنة مشتركة لمساعدة الشركات المعنية لاتخاذ تدابير باستغلال البرمـة استغلالاً حكيماً وتوسيع التعاون في ميدان الوقود .

أما في ميدان الصناعة تم الاتفاق بين الحكومتين عـلى وضع أسس تعاون صناعي بين البلدين ووضع سياسة طويلة ضمن مجموعة اقتصاديـة

منسجمة . ولذلك تقرر انشاء لجنة مهمتها حصر امكانات العمل لجعل الصناعة الموجودة متكاملة بين البلدين .

وتقرر كذلك انشاء لجنة مختلطة تجتمع دورياً بتونس والجزائر لدرس شؤون السياحة بين البلدين ووضع سياسة طويلة المدى لتنسيق هذه الشؤون.

وأذيع في أعقاب الزيارة التي قام بها عبدالله فاضل وزير الشباب والرياضة بالجزائر الى تونس للاشتراك في الذكرى الثالثة عشرة لحوادث ساقية سيدي يوسف المعروفة ، بلاغ مشترك عن نتائج مباحثاته مع الطاهر بلخوجه وزير الشباب التونسي . وهي المباحثات التي بدأت في الكاف يوم ٨ فبراير ١٩٧١ واختتمت في تونس يوم ١٠ من فبراير .

وتضمن البلاغ المشترك الاجراءات المتعلقة بتوأمة المؤسسات الخاصة بتكوين اطارات الشباب في البلدين وتنظيم ندوة على الصعيد المغربي خلال عام ١٩٧٢ لدراسة موضوع مساهمة الشباب في بناء صرح المغرب العربي الكبير . والنظر في عقد اجتماع يضم وزراء الشباب والرياضة في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا لتنسيق العمل في ميدان الشباب والرياضة على صعيد المغرب العربي الكبير .

بين ليبيا وتونس :

تم التوقيع يوم ٦ من يناير ١٩٥٧ على معاهدة إخاء وحسن جوار وتعاون بين البلدين ، وتتألف المعاهدة من ديباجة وعشر مواد تضمنت ان تونس وليبيا متضامنتان في السراء والضراء فإذا هددت احداهما بخطر أو مست بسوء اعتبرت الأخرى ذلك تهديداً وضرراً لها . رغبة منهما في صيانة استقلال الدولتين وسيادتهما .

ووقّعت يوم ١٤ من يونيو ١٩٦١ مجموعة من الاتفاقيات هي :

١ — اتفاقية الحدود وذلك بإقرار الحدود القائمة كما هي مبينـــة في الاتفاقية العثمانية التونسية المبرمة في ١٩ مايو ١٩١٠ .

٢ — اتفاقية لتنظيم شؤون اقامة وتنقّل مواطني كل من الطرفين على أن يمارس هؤلاء أية تجارة أو صناعة أو حرفة في بلد الطرف الآخر بشرط مراعاة القوانين السارية .

٣ — اتفاقية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .

٤ — اتفاقية صحية .

٥ — اتفاقية للحجر الصحي .

وتم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقيات في تونس يوم ٢٤ من أغسطس ١٩٦٣ .

وتم كذلك عقد اتفاق تجاري يوم ١٤ يونيو ١٩٦٤ لمـــدة سنة قابلة للتجديد ، ويرمي هذا الاتفاق الى زيادة حجم التبادل التجاري بعـد أن تضمن مبدأ الدولة الأكثر رعاية .

ومن المعروف ان حجم التبادل التجاري مع تونس يشكل أكبر نسبة من مجموع تجارة ليبيا مع دول المغرب العربي ، وسبب ذلك انها أقرب هذه الدول الى ليبيا ونتيجة لاستيراد بعض المواد الغذائية والحيوانية الحية لسد النقص في هذه المواد نظراً لزيادة الاستهـــلاك ، إلا ان الطلب على السلع الصناعية التونسية وكذلك النسبة لنفس السلع من دول المغرب ضئيل

جداً لارتباط أسواق ليبيا بأسواق أوروبا الغربية وخاصة ايطاليا وألمانيا وانجلترا [1] .

وأبرم يوم ١٤ من ابريل ١٩٦٤ اتفاق بإنشاء شركة تونسية ليبية للملاحة، كما أبرم يوم ١٥ من ابريل ١٩٦٦ اتفاق للتعاون وتبادل المعلومات بين وكالة تونس افريقية للأنباء والوكالة الليبية .

ووقّع يوم ٢٤ يونيو ١٩٦٨ على اتفاق يتعلق بتنسيق صناعة الأسمدة الكيماوية بطرابلس، تلاه ابرام اتفاق يوم ١٥ أغسطس ١٩٦٨ بأن تتخصص ليبيا في صناعة الأسمدة التي تعتمد على بعض المواد التي تتوفر في تونس، بينما تتخصص تونس في صناعة السوبرفوسفات وحامض الفوسفوريك والأسمدة المركبة التي تتوافر مشتقاتها في ليبيا .

واشتملت الاتفاقية على امكانية انشاء مصنع مشترك لاستخراج حامض الكبريتيك والأسمدة من الجبس ، وتحددت مدة سريان الاتفاقية بعشر سنوات تتجدد تلقائياً لنفس المدة إذا لم يخطر أحد الطرفين بإلغائها قبل انتهاء العمل بها لمدة لا تقل عن عام .

وأبرم يوم ١٦ أغسطس ١٩٧٠ اتفاق للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني يتضمن خمسة أبواب منها باب ينص على إحداث لجنة تونسية ليبية مشتركة تكلف بمتابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاق وتذليل الصعوبات التي يمكن ان تعترض ذلك . وهذا الاتفاق يظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وتبادل وزير الوحدة والخارجية الليبية مع زميله التونسي

---

١ النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، المجلد ٩ ، العدد ٥ .

توقيع الاتفاقيات بطرابلس في التاريخ المذكور . وصدق عليها مجلس قيادة الثورة يوم ٧ من ديسمبر ١٩٧٠ .

ولما وصل الى طرابلس يوم ٢١ من يونيو ١٩٧٠ الباهي الأدغم الوزير التونسي الأول ، ومحمد المصمودي وزير الخارجية على رأس وفد لحضور احتفالات الجلاء ، أجرى الأول مباحثات مستفيضة مع العقيد معمر القذافي ، كما أجرى الثاني مباحثات مع صالح مسعود أبو يصير وزير الوحدة والخارجية كان من نتائجها ان أوضح قائد الثورة بأن تونس جزء من ليبيا كما ان ليبيا جزء من تونس .

وكان من نتائج زيارة العقيد معمر القذافي لتونس ان تم التوقيع يوم ١٥ من فبراير ١٩٧١ ، على اتفاقية للتعاون في مجال اليد العاملة بين الجمهورية العربية الليبية والجمهورية التونسية ، وتقضي هذه الاتفاقية بانتداب وتنظيم اليد العاملة التونسية المختصة في المجال الفني والفلاحي وتوفير التأمين الاجتماعي لليد العاملة التونسية في ليبيا .

بين ليبيا والمغرب :

وتوجد الى جانب ذلك اتفاقيات بين ليبيا والمغرب أبرمت يوم ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وهي اتفاقية اقامة واتفاقية اعلام واتفاقية تجارة ومعاهدة صداقة واتفاقية ثقافية واتفاقية مواصلات وتقضي هذه الاتفاقيات بتبادل الخبراء والفنيين والمعلومات الفنية وإعداد الأيدي العاملة التي تحتاجها التنمية الاقتصادية في البلدين . كما نصت على تبادل الفنيين في شتى الميادين وتعاون الهيئات ذات الطابع الاقتصادي الفني ،

وتشكيل لجنة مشتركة للتعاون الفني الاقتصادي لدراسة الوسائل التي تكفل تشجيع هذا التعاون والإشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية .

كما توجد اتفاقية بين ليبيا والمغرب وقّعت يوم ١٧ من سبتمبر ١٩٦٥ تحصل ليبيا بموجبها على حاجتها من الأيدي العاملة الماهرة والعادية لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً ما لم يطلب أحد الطرفين كتابياً الغاءها . وحددت الاتفاقية شروط انتداب واستخدام الأيدي العاملة وألحق بها ملحقات . نص الأول منها على تنظيم عملية استخدام العمال . ونص الثاني على عقد استخدامهم ومنح العمال المغاربة نفس المعاملة والمزايا التي يتمتع بها العمال الليبيون طبقاً للوائح وقوانين العمل المعمول بها في ليبيا ، كما سمح للعمال المنتدبين بتحويل مدخراتهم من الأجور الممنوحة لهم الى بلادهم وفقاً للتشريعات والاجراءات المالية المتبعة في ليبيا .

تعاون شامل :

وتم بين دول المغرب تعاون متعدد الأطراف امتد الى نواحي عديدة ، من بينها تنسيق طرق التعليم في مدارس البلدان المغربية في ضوء ما انتهت اليه الاجتماعات التي تمت في تونس ١٩٦٦ أو في الجزائر سنة ١٩٦٧ أو في الرباط سنة ١٩٦٩ . وكذلك الاجتماعات العديدة التي عقدها مديرو المدارس القومية للادارة لتنسيق برامج وطريق تكوين الاطارات الادارية ، وما الى ذلك من مناقشة المشاكل المتنوعة ، مثل مشكلة ازدياد النسل .

ليبيا الثورة والجزائر :

وتلك الصورة التي عاشها المغرب العربي طرأ عليها تغيير كامل اثر اندلاع الثورة الفتية في ليبيا مع فجر الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ ، اذ تطورت العلاقات مع الجزائر تطوراً كبيراً في أعقاب الاجتماع الذي ضم وفدين من الدولتين في طرابلس اعتباراً من ٥ الى ٩ ديسمبر ١٩٦٩ – أي بعد ثلاثة أشهر وستة أيام من قيام الثورة – نتيجة للدعوة التي وجهها صالح مسعود أبويصير وزير الوحدة والخارجية لزميله عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرية .

وأذيع في أعقاب المباحثات بيان رسمي جاء فيه : « ان الطرفين تبادلا وجهات النظر حول جميع جوانب التعاون بين البلدين الشقيقين والمسائل الكفيلة بتوسيع مجالاته وتنوعها ، ووافقا بهذا الخصوص على وجوب توفير الأسباب اللازمة وتهيئة كل الظروف المساعدة لضمان تنمية مطردة في العلاقات بين البلدين. وسجل الوفدان الاتفاقيات الكبيرة المتاحة لتطوير هذه العلاقات . خاصة بعد ثورة الفاتح من سبتمبر التي قضت على كل رواسب الماضي . والتقت مع ثورة أول نوفمبر في الاتجاهات الأساسية والارادة الصادقة لانتهاج اشتراكية نابعة من واقع الشعبين العربيين المسلمين ، وامكاناتهما من أجل توجيه ثروات البلدين ومواردهما لتحقيق مطامح الشعبين في الازدهار والتقدم والرقي وتحقيق العدالة الاجتماعية » .

ووقّع الطرفان على عدة اتفاقيات تشمل على وجه الخصوص التعاون في مجالات السياحة والاعلام والبحث الفلاحي والميدان الاداري والفني ، ووقّعت اتفاقية أخرى نصت على انشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي

والثقافي والعلمي والفني ، وكذلك تم التوقيع على اتفاقيات تتعلق بمختلف شؤون النفط تقضي بتكوين شركات مشتركة تعمل في كل مجالات صناعة النفط من التنقيب والانتاج والتسويق والنقـــل البحري والبري وغيرهما . وبتنسيق موقفهما وتوحيد جهودهما لتكوين جبهة قوية كفيلة بضمان مصالح شعبيهما ضد الاحتكارات المستغلة لثرواتهما النفطية.

وتقرر انشاء لجنة مشتركة تكرس جهودها لمتابعة وتطبيق ما تم الاتفاق عليه في هذه المباحثات وما سيوقع عليه من اتفاقيات أخرى والإعداد بخصوص التعاون في الميدان التجاري والقضائي ، ومجال النقل والمواصلات والبريـــد والاقامة وتنقل الأشخاص وتكوين اطارات في مجال الصناعة والمناجم والطاقة. « الملحق رقم ٦ »[١].

مقاومة الأحلاف :

هذا ما تم عليه الاتفاق بين ليبيا والجزائر في الميـــدان الاقتصادي ، أما في الميدان السياسي فقد تم الاتفاق على إضافة بنود جديدة الى معاهدة الأخوة والتعاون وحسن الجوار ، المبرمة في الأول من فـبراير ١٩٦٩ ، تعهد فيها الطرفان بعدم الانخراط في أي حلـف أو تحالف موجـــه ضد احدهما والعمل على تصفية جميع القواعد العسكرية الأجنبية حيثما وجدت وبعدم السماح بإقامتها في المستقبل وبالتعـــاون مع جميع الدول التي تسعى لإزالتها « الملحق رقم ٧ » .

١ صدق مجلس قيادة الثورة على هذه الاتفاقيات يوم ٢٢ من فبراير ١٩٧٠ .

الأمن في البحر المتوسط :

وتعرض الطرفان في بيانهما المشترك الى قضية الأمن بالبحر المتوسط ، « واستخلصا ان وجود القواعد العسكرية الامبريالية والأساطيل الأجنبية في هذا البحر تهديد مستمر لسلامة وأمن دول هذه المنطقة ويعرقل نموها وازدهارها . ولهذا فهما يطالبان بوجوب اخلاء جميع القواعد الامبريالية وانسحاب الأساطيل من كامل حوض البحر المتوسط الذي ينبغي أن يصبح بحيرة أمن وطمأنينة وسلام وعامل هدوء واستقرار لخير المنطقة كلها ولتوطيد السلم والتعاون في العالم » .

وأكد الجانبان ارادتهما في تنسيق جهودهما وزيادة توطيد التعاون مع بقية الدول العربية الشقيقة في الشرق والمغرب العربي وتدعيم التعاون في اطار العمل المشترك لتحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما أكدا تعلقهما بسياسة عدم الانحياز .

توثيق العرى مع الجزائر

وفي أعقاب هذه الخطوة زادت ليبيا من صلاتها مع الجزائر ، فقام العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة بزيارة الى الجزائر يوم ١٧ من ابريل سنة ١٩٧٠ أرسى خلالها قواعد التعاون مع الرئيس الجزائري هواري بومدين . فأعلن العقيد القذافي في مؤتمر صحفي عقده بالعاصمة الجزائرية يوم ١٩ من ابريل ١٩٧٠ « بأن التعاون بين البلدين الشقيقين أصبح تلاحماً ثورياً ، ذلك ان البلدين يرتبطان بالأرض جغرافياً بالاضافة

الى الروابط التي تربط بين البلاد العربية كلها .. وان التعاون الآن بين البلدين لا يقتصر على ميدان النفط فحسب بل يتعداه الى أمور أخرى أكبر وأعظم وصولاً الى تحقيق أماني الجماهير العربية في القطرين وفي بقية الأقطار العربية من أجل وحدة الأمة العربية وصيانة الحق العربي . فليبيا لا تعترف بمشرق عربي ولا مغرب عربي ، ولكن تعترف بوحدة عربية وتدعو اليها بصدق . وهنا في ليبيا لم يرد في قاموسنا المغرب العربي أو المشرق العربي . ونحن على استعداد لأن نتخد مع أي قطر عربي سواء أكان هذا القطر في المغرب أو في المشرق » .

ومن المعروف ان العقيد القذافي يشترط للدخول مع أية دولة عربية في اتحاد تشابه الأنظمة بينهما ، أي أن تكون جمهورية ولها فلسفة سياسية مشتركة . وقد يكون هذا الرأي أحد الأسباب الذي حدا بليبيا الثورة الى الانسحاب من اللجنة الاستشارية الاقتصادية للمغرب العربي ، فضلاً عن ان ليبيا ترى استحالة اللقاء بين الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية بالنظر الى انهما يمثلان طرفي نقيض في الحياة السياسية العربية [١] .

وتجلى الارتباط القوي بين ليبيا والجزائر بعد أن وصل الى طرابلس في الأسبوع الثالث من مايو ١٩٧٠ عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر يحمل صورة اتفاقيتين :

الأولى : بشأن انتقال الأشخاص والاقامة بين البلدين تضمنت انه يجوز لمواطني الطرفين الدخول بكل حرية الى تراب الطرف الآخر بمجرد تقديم جواز سفر صالح الاستعمال ، وأن يقيموا ويتجولوا ويستقروا ، وأن

---

١ حديث العقيد القذافي للتلفزيون السوداني ، جريدة الحرية ، ٣ ديسمبر ١٩٧٠ .

يتمتع مواطنو الطرف الآخر بكافة الحقوق المخولة للمواطنين باستثناء الحقوق السياسية في المرحلة الحالية ، وأن يعترف لمواطني الطرف الآخر بالممارسة الحرة لجميع الحقوق الاقتصادية والمساواة في الضرائب والحق في الملكية العقارية والمهن الحرة .

الثانية : تهدف الى خلق تكامل اقتصادي بين البلدين ، وذلك بإنشاء شركات ليبية جزائرية في ميادين الخدمات الجوية والنقل البري وانشاء الطرق والبحث عن المياه الجوفية والتأمين والتجارة الخارجية والبترول،ويساهم في رأس مال هذه الشركات ، شركات حكومية من كلا الطرفين أو شركات وطنية يتم الاتفاق عليها من طرف الحكومتين ويكون نشاط هذه الشركات في ليبيا كما يجوز أن يكون خارجها .

وتعتبر هاتان الاتفاقيتان أقوى اتفاقيتين وقعتها الجزائر مع أي قطر عربي ، وناقشها الوزير الجزاري مع وزير الوحدة والخارجية صالح مسعود أبو يصير . ثم بحثتا مع العقيد معمر القذافي ومجلس قيادة الثورة .

وتم التوقيع فعلاً على الاتفاقيتين المذكورتين يوم ٢٣ من مايو ١٩٧٠ ، وأذيعت نصوصها في اليوم التالي في كل من طرابلس والجزائر « الملحقان رقم ٨ و ٩ » .

وتم التوقيع أيضاً على اتفاقية للنقل الجوي بالاضافة الى بعض الاتفاقيات الخاصة بالتعاون والتنسيق في ميدان البترول والغاز وتقويته وتدعيم مؤسسات البترول في كلا البلدين لاقامة صناعات حقيقية وشاملة لكل مراحل العمليات البترولية [1] ، الأمر الذي أكده البلدان يوم ٢١ اكتوبر ١٩٧٠ عندما صدر

---

١ صدق مجلس قيادة الثورة على هذه الاتفاقيات يوم ٢٨ من يوليو ١٩٧٠ .

بيان مشترك في أعقاب المباحثات التي جرت بين وزير الصناعة والطاقة في الجزائر ووزير النفط في ليبيا .

انسحاب ليبيا من اللجنة الاستشارية :

وشجعت الخطوات النهائية التي تم التوصل اليها في اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي على وضع الصيغة النهائية لاتفاقية التعاون الاقتصادي بين كل من المغرب وتونس والجزائر وليبيا، فخف الى طرابلس يوم السبت ٣ من مارس ١٩٧٠ الشاذلي العياري كاتب الدولة التونسية للتخطيط ورئيس اللجنة المذكورة للتحضير لاجتماع وزراء دول المغرب بالرباط يومي ١٠ و ١١ مارس ١٩٧٠ .

واجتمع رئيس اللجنة بكل من الرائد عبد السلام جلود نائب رئيس الوزراء ، والنقيب عمر المحيشي وزير الاقتصاد . فأبديا ترحيبهما بمشاركة ليبيا في اجتماع الرباط . وأعلن الوزير التونسي « بأن المسؤولين الليبيين أكدوا ما كنا نعرفه عن عزم ليبيا ورغبتها في تدعيم بناء المغرب العربي الكبير ، وتمثل هذا الاهتمام في تأكيد مشاركة ليبيا في ندوة الرباط » .

وفوجئت الحكومة المغربية بعد وصول وفدي الجزائر وتونس الى الرباط يوم ٩ من مارس سنة ١٩٧٠ ، باعتذار حكومة ليبيا عن الاشتراك في مؤتمر وزراء الاقتصاد ، ورأت وفود الدول الثلاث ارجاء عقد المؤتمر على ان تتم اتصالات مع الحكومة الليبية لمعرفة الأسباب التي حدت بها الى عدم حضور هذا الاجتماع .

ولم تلبث ليبيا أن حددت موقفها من اللجنة الاستشارية الاقتصادية برمتها عندما قررت الانسحاب من اللجنة ، ومن ثم قررت اللجنة نقل مركزها الخاص بالدراسات الصناعية للمغرب الكبير من طرابلس الى طنجة .

الفصل التاسع

ليبيا بين الطليان واليهود

أصبحت الظروف في ليبيا بعد أقل من عام من اندلاع الثورة مهيأة للعمل الكبير الجبار الذي خططت له عندما رفضت منذ البداية أن يكون استقلال البلاد السياسي والاقتصادي مشوباً بما ينقصه أو يؤثر عليه، فتخلصت من آثار القواعد العسكرية الغربية، كما نفضت عنها غبار السيطرة الأجنبية التي أمسكت بزمام الحياة الاقتصادية ممثلة في إحكام قبضتها على المصارف وشركات التأمين.

ولم يبق أمام الثورة إلا أن تحقق أمل الليبيين والعرب بإنهاء الوجود الايطالي الذي يثير في النفوس كل ضروب المهانة والاذلال الوطني. هذا الوجود الذي جاء مع الغزو الايطالي لليبيا منذ عام ١٩١١، وظل جاثماً على القلوب حتى يوم ٢١ من يوليو ١٩٧٠، عندما أعلن العقيد معمر القذافي بأن هذا الوجود قد انتهى الى غير رجعة.

مأساة الوجود الايطالي :

وقصة الوجود الايطالي تتمثل في مرحلتين : الأولى من ١٩١١ حتى ١٩٤٢ . والثانية من ١٩٤٢ حتى ١٩٥٦ ، عندما نظمه العهد الماضي باتفاقية جائرة . فمن المعروف ان المرحلة الأولى التي قذفت معها السيادة الايطالية على ليبيا ، حملت بين أنيابها التشريعات بإنشاء ممتلكات خاصة للدولة في (مستعمرة ليبيا الايطالية) . فبدأت أولاً بأن أصدر الجنرال كنيفا قائد الحملة الأولى بموجب مرسوم صدر يوم ٢٠ من نوفمبر ١٩١١ تحت رقم ١٢٤٨ بمنع بيع الأراضي وشرائها في طرابلس الغرب وفي برقة واستثنيت من ذلك بعض حالات تتطلب اذناً من الحاكم العام استناداً الى أسباب سياسية . ثم صدر مرسوم رقم ٤٨ بتاريخ ٢٦ من يناير ١٩١٣ بتسجيل الأموال غير المنقولة وقيدها في سجل الأراضي . وأجاز مرسوم صدر يوم ٤ من يناير ١٩١٤ بيع الأموال غير المنقولة في المنطقة الساحلية وشرائها . كما سمح بتنظيم الاتفاقات التي ستعقد لنقل الحقوق في الممتلكات غير المنقولة . وحدد مرسوم صدر تحت رقم ١٢٣٥ بتاريخ ٢٥ من أغسطس ١٩٢٠ القواعد الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة في كل من طرابلس الغرب وبرقة . ثم صدر مرسوم رقم ١٢٠٧ بتاريخ ٣ من يوليو ١٩٢١ بشأن الأنظمة الخاصة بتثبيت الحقوق العقارية والمحافظة عليها . كما صدر أمر حكومي يوم ٢٧ من ديسمبر ١٩٢٢ بتأسيس المكتب الاستعماري لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بإحياء الأراضي وفلاحة اقليم طرابلس الغرب .

وتتمة لهذا الأمر ، صدر أمر آخر من الحاكم برقم ١١٣٢ بتاريخ ١٠ من فبراير ١٩٢٣ تضمن بأن يتولى المكتب الاستعماري تثبيت أراضي الدولة

على المساحات التي تعتبر صالحة للاستيطان، واقتراح الاستيلاء على الأراضي التي يملكها الأفراد والتي تصلح لأغراض الاستيطان .

مصادرة شاملة :

وفي أعقاب الاضطرابات التي اشتعلت في طرابلس والتي ترتب عليها اعلان حالة الحصار على الاقليم ، صدرت مراسيم على أمل الحد من النشاط الوطني الذي قام به الشعب ضد المستعمرين ، فأصدر فولبي أمراً رقم ٣٢٠ بتاريخ ١١ من ابريل ١٩٢٣ ، بمصادرة الاراضي غير المزروعة أو الأراضي التي لم تحول لسبب ما الى اراضي قابلة للزراعة لصالح ممتلكات الدولة الخاصة للمستعمرة إذا كانت تخص ثواراً سواء أكانوا أفراداً أو قبائل ، أو تخص أشخاصاً تضامنوا مع الثوار . وعلاوة على ذلك يجوز بموجب مرسوم من الحاكم العام مصادرة جميع الأموال المهملة المملوكة للأشخاص الذين تضامنوا مع الثوار بأية طريقة وأينما كان هؤلاء الأشخاص، وكذلك الأموال المملوكة للثوار منقولة أو غير منقولة . وللسلطة السياسية التي يعينها الحاكم الحق في تقرير ما اذا كان الشخص من الثوار أو من المشتركين في الثورة .

وتوسعت السلطات الايطالية في تحقيق حالات مصادرة الأراضي، فصدر مرسوم في برقة من الحاكم العام بونجيانى تحت رقم ٥٣٩٠ بتاريخ ٢٠ من اغسطس ١٩٢٣ ، أمر فيه بنزع ملكية الأراضي القريبة من محطات السكك الحديدية ومراكز حرسها وأكشاك الاشارات الخ . وذلك بقصد تعيين منطقة تجرى فيها الأعمال الدفاعية اللازمة عن الاقليم وتأمينها ضد الاعتداء

على ان تمنح هذه الأراضي التي نزعت ملكيتها الى مزارعين ايطاليين .

وتضمن المرسوم كذلك نزع ملكية الأراضي القريبة من المنشآت العسكرية حتى لو كانت تستعمل لأغراض أخرى على أن يسري ذلك في حدود كيلومترين .

ثم صدر مرسوم تحت رقم ٣٢٠٤ بتاريخ ١٥ من نوفمبر ١٩٢٣ بنزع ملكية الأراضي الموات التي لم يتم احياؤها خلال ثلاث سنوات ، وذلك لسد احتياجات الامتيازات الزراعية لأغراض الاستيطان .

ومنحت الهيئات الاستعمارية للبوليس سلطة واسعة بموجب مرسوم رقم ١١٠٤ بتاريخ ٦ من يوليو ١٩٣٢ لإنهاء أعمال مصادرة الأراضي ، وذلك بإلقاء القبض على كل شخص يعتبر خطراً على الأمن العام لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ووضع الحراسة الشاملة أو الجزئية على أمواله المنقولة وغير المنقولة .

مرحلة الاستيطان :

وبموجب هذه المراسيم والأوامر التي جئت عليها والتي شملت تنظيم قواعد نزع ملكية الأراضي ومصادرتها ، أصدرت السلطات الايطالية من خلالها مجموعة من المراسيم والأوامر لاستيطان الايطاليين في هذه الأراضي وتنميتها . فصدر المرسوم رقم ١١٠٦ بتاريخ ٦ من سبتمبر ١٩١٣ ونص على تشكيل ادارة من الايطاليين للإشراف على زراعة الأراضي التي تركها أصحابها وهاجروا من البلاد ، كما صدر المرسوم رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٣ من يوليو ١٩١٤ بمنح امتيازات لأغراض زراعية فيما يتعلق بالأراضي المملوكة

للدولة ، ثم صدر موسوم رقم ٦٤٢ بتاريخ ٧ من اكتوبر ١٩١٩ بتقديم اعانة مالية لأصحاب هذه الامتيازات ، الى ان صدر مرسوم تحت رقم ١٠٦٣ بتاريخ ٢٧ من ديسمبر ١٩٢٢ بإنشاء مكتب للاستيطان .

ونظراً لأهمية هذا المرسوم فاننا نثبت أهم نصوصه فيما يلي :

« نحن الكونت جوسي فيليبي .. الخ . حاكم طرابلس ..

« بما اننا نعتقد ان الوضع الحاضر لا يسمح فقط بل يقتضي ان تقترن تهدئة الاقليم بإجراءات حازمة وعملية لتنمية الاقليم واستخدام كل وسيلة لتدعيم الأمن وضمان انشاء حالة سليمة من الناحية الاقتصادية والأدبية وانماء تلك الحالة .

« ونظراً الى ان أهم هذه الوسائل هي الاستيطـــان وان من الواجب الاستيطان وتنميته في طرابلس الغرب بعد أن تسببت ظروف مختلفـــة في تعطيله أو منعه .

« وبما اننا نعتقد انه من المتعذر الوصول الى الغاية المنشودة دون انشاء هيئة خاصة لها سلطة معالجة مسألتي الاستيطان في الاقليم وتنميته في جميع مراحلها وانه يتعين جعل هذه الهيئة مستقلة بقدر الامكان حتى يتبين بصفة مباشرة اثر أعمالها وروح الإقدام التي تتميز بها .

« لذلك نقرر بموجب هذا المرسوم ما يلي :

« المادة الأولى : ينشأ مكتب خاص يعرف بالاستيطان لمساعدة حاكم طرابلس الغرب . وتكون لهذا المكتب سلطة معالجة جميع المسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية والاستيطان في اقليم طرابلس » .

وصدرت بعد ذلك سلسلة من المراسيم على مدى سنوات لتحقيق أهداف

هذا المكتب . كما صدرت في عام ١٩٢٨ التشريعات الخاصة بتشجيع الاستيطان الى أقصى حد ممكن. فصدر مثلاً المرسوم رقم ١٦٩٥ بتاريخ ٧ من يونيو ١٩٢٨ بإنشاء مؤسسات تحسين الأراضي (انتي) ومنح امتيازات بشأن أراضي الدولة في طرابلس الغرب ، وفي برقة بقصد تشجيع استيطان المزارعين الايطاليين وعائلاتهم ، ولا تمنح الامتيازات إلا لرعايا ايطاليا وللجمعيات والشركات الايطالية التي أسست في المستعمرات أو في ايطاليا والتي لها الصفات اللازمة من الناحيتين الفنية والمالية ، وأن تنشأ لجنة في كل مستعمرة للاستيطان تحت اشراف السكرتير العام للحكومة ، وعلى حاكم كل من المستعمرتين : طرابلس الغرب وبرقة إعداد مشروع استيطان لكل منطقة وفقاً لنظام محدد .

وصدر المرسوم رقم ٢٤٣٣ الصادر يوم ٢٩ من يوليو ١٩٢٨ بشأن الاعانة التي تمنحها الدولة لتشجيع استيطان الايطاليين في طرابلس الغرب وبرقة ، ثم صدر مرسوم رقم ٦٩٦ بتاريخ ١١ من يونيو ١٩٣٢ بإنشاء مؤسسة لاستعمار برقة تحت إشراف ادارة الهجرة والاستعمار الداخلي تعرف باسم (انتي) تكون لها شخصية اعتبارية والغرض منها « هو تنمية الأراضي التي تستولي عليها لدولة ، وذلك عن طريق جلب الأسر من الوطن الأصلي للاستيطان فيه ، وتكون موجودات المؤسسة بالإضافة الى الأرض من المبالغ التالية التي ساهمت فيها الهيئات الآتية : ٥ ملايين ليرة من كل من مؤسسة التسليف الوطني للعمل الايطالي وادارة الهجرة والاستعمار الداخلي ، وبنك صقليــة ، وبنك نابولي ، والمؤسسة الوطنية للتأمين ، والصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي ، بالاضافة الى مليوني ليرة من كل من الصندوق الوطني للحوادث الصناعية ، وبنك التسليفات الوطني للتحسينات

الزراعية ، وثلاثة ملايين ليرة من المجالس الاقليمية للاقتصاد النقابي في ايطاليا » .

ثم صدر المرسوم رقم ٧٠١ بتاريخ ١٧ من مايو ١٩٣٨ بأن تكون حكومة ليبيا مسؤولة عن تنفيذ مشروع خاص للاستيطان يهدف الى انشاء ممتلكات عقارية صغيرة في ليبيا تعود بالمنفعة على الرعايا الايطاليين ، وتتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لتهيئة أراضي الدولة وفقاً لتنفيذ مشاريع الاستيطان، كما يتعين على الحكومة أن تقوم بكل عمل يدخل في اختصاصها فيما يتعلق بإنشاء مراكز زراعية وانشاء الطرق واصلاحها ومد أنابيب المياه وحفر الآبار الارتوازية ومد الخطوط التلغرافية والتليفونية وتهيئة المواد الأولية لإنشاء وسائل الري ، بحيث تكون مؤسسة الاستيطان الليبية والمعهد الفاشستي الوطني للخدمات الاجتماعية مسؤولة عن تجزئة الممتلكات وتحويلها الى مزارع .

ونظّم المرسوم كيفية تدبير الأموال اللازمة لحكومة ليبيا لتغطية ما تدفعه من اعانات وقروض مالية لتحسين الأراضي .

واشتركت في تنفيذ هذا الاستعمار ثلاث مؤسسات هي : مؤسسة تعمير الأراضي (انتي) ، والمؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي (انبس) وشركة التبغ الايطالية . وفي جميع الحالات كانت المؤسسة تقدم الأراضي وتشيد المباني المركزية والمكاتب والحوانيت والكنيسة والمدرسة ومكتب البريد ، وتنشيء الطرق وتحفر الآبار . وكانت مؤسسة (الانتي) تدفع أجور المزارعين لمدة سنتين على أن يسلموا كل منتجاتهم الزراعية من التبغ للشركة . أما في السنوات التالية فقد تحملت (الانتي) نفقات التنمية واقتسمت المنتجات الزراعية مناصفة مع الفلاحين وقيدت قيمة المحصول

المسلم لحساب المزارع . على انه من المفروض أن يبيع كل محصوله فيما بعد ويسدد ما عليه من الدين بفائدة قدرها ٢٪ ليصبح بعد ثلاثين سنة مالكاً للأرض التي تحت حيازته أما في أراضي (الانبس) فكان المزارعون يملكون الأراضي التي يتسلمونها ولكنهم يبيعون محصولاتهم الزراعية بواسطة المؤسسة التي تقيد قيمتها لحسابهم بالاضافة الى إصلاح أراضيهم المعفاة من الضرائب لمدة ٢٥ عاماً .

وبلغ مجموع التكاليف الانشائية في العهد الايطالي ١٨٣١ مليون ليرة ايطالية أنفق منها ٧٢٨ مليون ليرة لتنمية الزراعة وإصلاح الأراضي . أما مجموع المبالغ التي استثمرتها الحكومة الايطالية في برقة فتقدر بـ ٥٣٤ مليون ليرة،ووظفت مؤسسة (الانتي) ١٥٩ مليوناً ، كما ان أصحاب الامتيازات استثمروا ٧١٨ مليون ليرة ايطالية ، واستغل الايطاليون حتى ١٩٤٠ نحو ٨٠ الف هكتار من الأراضي[1] .

نتيجة التجربة :

بعد هذا كله يقفز السؤال الذي لا بد منه وهو : ماذا كانت نتيجة التجربة الايطالية في ليبيا ؟؟

لقد بلغ عدد الايطاليين الذين عاشوا في أراضي الامتياز حتى عام ١٩٤٩م (٧٤٠٠) شخص.وبلغت مساحة هذه الأراضي ١٢٧ ألف هكتار. أما عدد الذين عاشوا في أراضي المستعمرات العامة وهي ٩٧ ألف هكتار

---

١ المذكرة الخاصة بالموقف الاقتصادي والمالي للممتلكات الايطالية في افريقية – روما – مطبعة مجلس الشيوخ – يوليو ١٩٤٦ .

فبلغ ١١,٠٠٠ شخص ، بينما لم يترك للعرب سوى ٥٠ ألف هكتار على الساحل و ١٢٧ ألف هكتار في الجبل ، وهو الاحصاء الذي أوردته لجنة التحقيق الرباعية حول المستعمرات الايطالية .

على ان مجموع السكان الايطاليين بليبيا بلغ عام ١٩٤١ نحو سبعين ألف شخص . ثم أخذ هذا العدد في التناقص حتى وصل عام ١٩٥١ الى ٤٧ ألفاً ، وكانوا يؤلفون أكثرية طبقة أصحاب المهن والعمال الفنيين وأصحاب الحرف والعنصر الأساسي من طبقة التجار .

وهذه المستعمرات الزراعية أريد لها في البداية أن تكون خطوة في برنامج طويل الأمد للتنمية الاقتصادية ، وكان يظن أنها ستكون منفذاً للفائض من السكان في ايطاليا ، وان كان قد قصد منها أن توفر مزيداً من الحاصلات يصدر للأسواق الايطالية . وأثبتت التجربة ان بعض الشروط التي قامت عليها المستعمرات غير صالحة للتطبيق . ومع ان التضخم النقدي المستمر قد أنقص من تكاليف رأس المال ، إلا ان مزارع المستعمرات لم تستمر في العمل إلا بواسطة المساعدات المالية غير المباشرة التي كانت تقدم لها بصورة قوة كهربائية ضئيلة الثمن اتخذت مظهر اعفاءات من الضرائب ومساعدات مالية منحتها الادارة الايطالية مباشرة لتغطية العجز في مشاريع الاسكان .

فقد بلغ هذا العجز بالجنيهات الاسترلينية في أعوام ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ ، على التوالي : ٩٩,٨٩٩ ، ٨٠,٦٠٧ ، ٥٩,٥٥٦ ، ٨٧,٧٨٣ ، ١٧٠,٧٥٤ ، ١٧٣,٩٢٩ .

وبلغ هذا العجز خلال لشهور التسعة من عام ١٩٥٠ مقدار ٧٦,٦٣٧ جنيهاً استرلينياً [١] .

اتفاق :

ومن المعروف ان الايطاليين الذين استوطنوا برقة رحلوا منهـا عام ١٩٤٢ بناء على أوامر الجيش البريطاني ولم يبق سوى أشخاص من أعضاء الجمعيات الدينية الذين كانوا يقومون بالتعليم والتمريض ، ولكن الاتفاق تم بين الحكومتين الايطالية والبريطانية بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها على أن يبقى عدد من الايطاليين القاطنين في طرابلس على ما هو عليه فيما عدا الزيادة الطبيعية .

خراب :

وما يقال عن الزراعة والسكان يقال أيضاً عن الصناعة التي لم تتعـد ابان التسلط الايطالي مرحلة لاقتصاد البدائي . وتدل الاحصاءات الايطالية الرسمية على ان الاستثمارات الخاصة في الصناعة من عام ١٩١٣ الى ١٩٤٢ بلغت ١١٠٨ ملايين ليرة ايطالية في طرابلس و ٣٠٧ ملايين ليرة ايطالية في برقة ، ولا توجد أية صناعة في فزان .

ان بين هذه المبالغ ٦٢٢ مليون ليرة أنفقت في طرابلس و ٢٣٠ مليون ليرة أنفقت في برقة فيما يسمى بالصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية: كالمباني

---

١ تقرير لهيئة الأمم المتحدة ، سبتمبر عام ١٩٥١ .

والانشاءات ، كما أنفق مبلغ آخر قدره ٢٨٠ مليون ليرة في طرابلس غير ٣٨ مليون ليرة في برقة في المنافع العامة كالنقل والكهرباء والتليفون .

وتلقت الصناعات المستخدمة في تهيئة المنتجات الزراعية ومنتجات الأسماك استثمارات قدرها ١٤٨ مليون ليرة في طرابلس و ٤٣ مليون ليرة في برقة . كما ان صناعات السلع الاستهلاكية الخفيفة مثل الجلود والمنسوجات والطباعة والورق ، استثمر فيها ٢٨ مليون ليرة في طرابلس و ٩ ملايين ليرة في برقة . وكانت صناعات التهيئة في الغالب متوقفة على احتياجات ايطاليا من الواردات في حين ان صناعات السلع الاستهلاكية كانت تسد حاجات الايطاليين في ليبيا .

وكانت هناك ست شركات ايطالية تعمل في صيد التونة والسردين الذي يصدّر الى ايطاليا . كما ان ايطاليا كانت تستولي على معظم زيت الزيتون حيث يعاد تكريره لتصديره[1] .

حرمان وتحدي :

وكما حرم الطليان أهل البلاد من الاستمتاع بأرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم ، حرموا أيضاً أبناء العرب من ارتشاف رحيق العلم . وتدل الاحصاءات الرسمية حتى أول مارس ١٩٤٨ على انه توجد سبع عشرة مدرسة لرياضة الأطفال تضم ١١٧٤ طفلاً ، منهم ١٢٤ يهودياً و ٣٩ عربياً و ٧٤ مدرسة أولية تضم ٨١٩٩ طالباً . منهم ٣٠٦٦ يهودياً

---

١ تقرير كبير اقتصاديي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية في ليبيا ، سبتمبر ١٩٥١ .

و ٢٠٣ عربيـــاً . وتسع مدارس ثانوية تضم ٩٢٣ طالباً ، منهم ١٧٣ يهودياً و ٣ عرب ، كما توجد مدرسة ثانوية خاصـة للبالغين تضم ٣٠٦ طلاب ايطاليين و ٣٩ يهودياً و ٨ يونانيين و ٦ عرب .

وبالاضافة الى ذلك تواجدت في ليبيا هيئتان سياسيتان ايطاليتان هما : اللجنة التمثيلية الايطالية ، وتشكلت يوم ٢٦ من نوفمبر ١٩٤٧ ، وهيئـة التقدم الليبية التي منحتها الادارة العسكرية البريطانية حق مباشرة أعمالهـــا يوم ١٤ من فبراير ١٩٤٨ .

وكان قوام اللجنة التمثيلية ١٥ ألف ايطالي ولها نشاطهـــا السياسي ، حتى اذا وصلت طرابلس لجنة التحقيق الرباعية استمعت الى ممثلي هـــذه اللجنة في الأول من ابريل ١٩٤٨ الذين طالبوا بوضع ليبيا تحت الوصايـة الايطالية ، بل انهم شكوا من تشجيع عودة العناصر الليبية المعادية لايطاليا الى الأراضي الليبية بعد ان تركوها تحت ضغط الحكم الايطالي الفاشستي .

ولا يختلف موقف الهيئة الايطالية الثانية عن الموقف السابق لأنها طالبت بوضع قوات للأمم المتحدة في ليبيا بحجة صيانة الأمن والنظام فإذا لم يتحقق ذلك فعلى ايطاليا أن تعين البلاد على الحكم[1] .

هذا هو حقيقـــة احساس الايطاليين نحو ليبيا ظل معهم حـــتى بعد أن نالت ليبيا استقلالهـــا لا يضمرون خيراً للبلاد التي استحوذوا على أراضيها غدراً واقتناصاً، واغترفوا من خيراتها بعد أن سلبوا ونهبوا وقتلوا ما شاء لهم السلب والنهب والقتل .

---

١ تقرير لجنة التحقيق الرباعية في مصير المستعمرات الايطالية .

قرار الأمم المتحدة :

واندحرت ايطاليا في الحرب العالمية الثانية وقررت الأمم المتحدة التصرف في مصير المستعمرات الايطالية ومن بينها ليبيا . فأوصت في ٢١ من نوفمبر ١٩٤٩ وفي ١٧ من نوفمبر ١٩٥٠ على أن تصبح ليبيا دولة مستقلة في موعد لا يتجاوز أول يناير ١٩٥٢ . كما أصدرت قراراً رقم ٣٨٨(٥) بشأن الأحكام الاقتصادية المالية الخاصة بليبيا وأن تنال ليبيا مجاناً الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي تملكها الدولة الايطالية ، على أن تنقل فوراً الى ليبيا الممتلكات العمومية للدولة وأوقاف الدولة غير القابلة للتحويل وممتلكات الحزب الفاشستي ومنظماته في ليبيا وأن تحتفظ ايطاليا بملكية الممتلكات غير المنقولة الضرورية لتسيير أعمال خدماتها الدبلوماسية والقنصلية وعند الحاجة مدارسها اللازمة للجالية الايطالية الحالية . ويبت في أمثال هذه الممتلكات اتفاق خاص يعقد بين ايطاليا وليبيا . كما تحدد ليبيا وايطاليا بموجب اتفاقات خاصة الشروط التي تنقل بموجبها التزامات المؤسسات الايطالية العمومية أو الخاصة بالتأمين الاجتماعي لسكان ليبيا. ويسمح للرعايا الايطاليين في ليبيا الذين ينتقلون الى ايطاليا أو الذين انتقلوا اليها منذ ٣ سبتمبر ١٩٤٣ ،أن يبيعوا ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة ويقرروا قيمة موجوداتهم بالنقود ويتصرفوا فيها ويأخذوا معهم ممتلكاتهم المنقولة وأن ينقلوا الأموال التي يملكونها وأن تعود الممتلكات والحقوق والمصالح في ليبيا الى أصحابها التي لا تزال بنتيجة الحرب خاضعة لتدابير الحجر أو المصادرة .

اتفاقية جائرة :

وبدأت المفاوضات بين ليبيا وايطاليا لوضع هذا القرار موضع التنفيذ يوم ١٢ من يونيو ١٩٥٣ ، ثم تعثرت المفاوضات الى أن استؤنفت بين حكومة بن حليم والحكومة الايطالية يوم ٢١ من فبراير ١٩٥٥ وانتهت يوم ٢ من اكتوبر ١٩٥٦ بتوقيع الاتفاقية المعروفة المؤلفة من ١٩ مادة و ٢٩ خطاباً متبادلاً التي وافق عليها مجلس النواب والشيوخ الليبيين ، وصدر بها يوم ٣٠ مارس ١٩٥٧ القانون المشهور بتوقيع الملك السابق واعضاء حكومته .

وكان من نتائج هذه الاتفاقية ما يلي :

١ – أن تحتفظ ايطاليا ببعض العقارات باعتبارها لازمة للقيام بخدماتها الدبلوماسية والقنصلية ومنشآتها المدرسية في الأراضي الليبية وهي : مقر السفارة بشارع وهران ومسكن السفير فيها بشارع الشط بطرابلس ، والقنصلية العامة بشارع عمرو بن العاص ، ومقر السفير بشارع سوسه بشحات ، ومنشآت مدرسية في طرابلس وعين زاره والزهراء والخضراء وطمينية والملاحة وفندق بن غشير والفرناج والدفنية وسواني بن آدم وسيدي المصري والعامرية وجود الدائم وصبراته والزاوية وغريان وتغرنه ومصراته والقسيمة .

٢ – تقوم ادارتا تصفية المؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي (فرع التعمير) ومؤسسة تعمير ليبيا ، بإبرام عقود فردية لنقل الملكية لصالح المزارعين الايطاليين عن ١٣ مجموعة زراعية مع امكان اجراء تنقلات بين هؤلاء المزارعين في هذه المجموعات ، كما يجوز ادخال تغييرات على مساحة المزارع نفسها ، وان تنتقل ملكية الأموال ذات الاستعمال المشترك الى

الجمعيات التعاونية القائمة أو التي ستنشأ بين مزارعي كل مجموعة على حدة ..

وعدد هذه المزارع ١٣٦٣ مزرعة في طرابلس أهمها مجموعة مزارع جو الدايم ومجموعة فندق التوغار ومجموعة العزيزية ومجموعة غنيمة ومنطقة الحشان وقرى طمينية والخضراء والزهراء والناصرة والعامرية .

٣ – يجوز للرعايا الايطاليين الذين غادروا ليبيا بعد ١٠ من يونيو ١٩٤٠ ، ان يبيعوا بحرية أموالهم المنقولة وغير المنقولة ، وان ينقلوا الى ايطاليا ممتلكاتهم المنقولة ورؤوس أموالهم ، وكذلك الحال بالنسبة الى الرعايا الايطاليين الذين كانوا يقيمون بليبيا قبل الخامس عشر من ديسمبر ١٩٥٠ ، واحتفظوا بإقامتهم العادية حتى تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويرغبون في العودة الى ايطاليا . ويسري هذا الاجراء على الشركات التي تم تأسيسها طبقاً للقانون الايطالي ، وكان مركزها العام في ليبيا.

٤ – تصرح الحكومة الليبية بالنقل في حدود خمسة آلاف من الجنيهات الليبية لكل طلب وبواقع اجمالي سنوي لا يقل عن ٣٠٠ الف جنيه حتى تستوفى كافة طلبات النقل .

٥ – تعلن الحكومة الليبية ان التعويضات المحتملة عن اجراءات نزع الملكية التي اتخذتها الحكومة الايطالية أو الادارة الايطالية المنتهية تقع على عاتقها .

٦ – تتعهد الحكومة الليبية بأن لا تضع أية عراقيل ببرقة في سبيل ممارسة الرعايا الايطاليين لحقوق الملكية في نطاق القوانين الليبية .

٧ — منح سبعة من الرعايا الايطاليين مدى الحياة الايجار المتفق عليه باستعمال أراضي الامتياز بطرابلس بمنطقة الملاحة .

٨ — نقل مائة مليون ليرة ايطالية الى ايطاليا من الأموال السائلة في ليبيا والخاصة بمؤسسات التأمين الاجتماعي .

٩ — تدفع الحكومة الليبية للحكومة الايطالية مبلغ ٣٢٥ الف جنيه ليبي سداداً لشراء العقارات والأموال المنقولة من مؤسسات التأمين الايطالية.

وهكذا حققت ايطاليا أطماعها في ليبيا ، فاحتفظ الآلاف من الطليان بما استولوا عليه من أراضي ومزارع كانت في الأصل ملكاً لليبيين، وانتزعت بموافقة السلطات الليبية ملايين الجنيهات مكافأة سخية على وحشية الحكم الفاشستي في ليبيا .

وضاعت صرخات الشعب هباء باسترداد أملاكه المغتصبة الى ان أشرقت ثورة الفاتح من سبتمبر . فأحس الطليان بأن ساعتهم قد دنت فبدأوا في العودة الى بلادهم . وأعلنت وزارة الخارجية الايطالية يوم ١٠ من يناير ١٩٧٠ بأن ٨٣٠ شخصاً عادوا الى ايطاليا منذ ثورة سبتمبر ، وان ثروة جميع الايطاليين البالغ عددهم ٣١ ألف شخص تقدر بنحو ١١ مليون و ٥٠٠ ألف جنيه استرليني .

ونوقش هذا الموضوع في مجلس الشيوخ الايطالي يوم ٢٠ من يناير ١٩٧٠ ، فأعلن السنيور ديو نغي كوبو وكيل وزارة الخارجية الايطالية بأن مجلس قيادة الثورة اتخذ بعد اعلان الجمهورية اجراءات شملت تجميد الحسابات في المصارف ومنع تحويل الأموال الى الخارج ، كما قرر إغلاق بعض المدارس الأجنبية بما فيها ثلاث مدارس كاثوليكية في بنغازي وتأميم

جميع المصارف الأجنبية تأميماً جزئياً بما فيهـا بنك روما وبنك نابلي ، وفرض قيوداً على تحويل الممتلكات الايطالية الى الخارج ، وإلغاء التسهيلات التي كانت تمنح للمزارعين الأجانب .

على ان الثورة الليبية كانت أسبق من الحكومة الايطالية في الاعـلان عن الخطوات التي اتخذتها لصيانة ثروة البلاد والتي شملـت جميع البنوك الأجنبية والأجانب . أما فيما يتعلق بإغلاق المدارس الثلاث ، فقد تحدث بشأنه العقيد معمر القذافي في مؤتمر المعلمين الذي عقـد بمدرسة طرابلس الثانوية يوم ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٩ اذ قال : « احنا بعد الثورة طلبنا من وزارة الوحدة والخارجية تقديم تقرير عن المعاهد والمدارس الأجنبية الدينية الموجودة في الجمهوريـة . وقدم الينا التقرير فتبين منه ان هناك عدداً كبيراً من المدارس والمعاهد الفنية اللي بعضها تابع للفاتيكان وبعضهـا تابع للكنيسة ، عددها كثير جداً وتم الاستيلاء على معهد دي لاسالي الموجود في بنغازي ومدرسة الراهبات وحصلت ضجة عالميـة كبيرة . وقالوا ان المسؤولين ضد الأديان الأخرى وطردوا الراهبات واستولوا على معهد كبير وقالوا : لا تنشروا هذا في الصحف لئلا يتهمكم بالتعصب ، قلنا لهم : أحسن لـكم أنتم أن لا تنشروهـا في الصحف لأن المطرودات متهمات بالتجسس ، وعموماً هذه المدارس سنعيد النظر فيها جميعاً » .

ومضت الثورة في طريقها الى أن أعلن العقيـد معمر القذافي يوم ٢١ من يوليو ١٩٧٠ قرار مجلس قيـادة الثورة المؤلف من ست مواد نصت على أن تعود الى الشعب الليبي جميع أملاك الطليان العقارية سواء أكانت أراضي زراعية أو قابلة للزراعة أو أراضي بور صحراوية أو أراضي فضاء

أو أي مباني كانت ، وذلك مع عدم الاخلال بما للدولة من حق المطالبة بالتعويض نيابة عن الشعب – عما لحقه من أضرار ابان الاحتلال الايطالي وتعود هذه العقارات الى الدولة بما عليها (الملحق رقم ١٠) .

ثم أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يوم ٢٩ من يوليو ١٩٧٠ بأن يشمل هذا الاستمرار المصانع والورش والشركات والمنشآت التجارية والصناعية التي يتجاوز رأس مالها خمسة آلاف جنيه أو الحصص المملوكة للايطاليين في هذه الشركات والمنشآت .

وكانت حصيلة ما استرده لشعب كما يلي :

٢١١ الف هكتار من الأراضي ، ١٧٠٢ مسكناً ، ٢٢٦ متجراً ، ١٤٤ مخزناً عاماً ، ١٦ مصنعاً ، ٢٠٦ مقهى ومحلاً لبيع المشروبات ، ٣٧ مستودعاً ، ٢٩٤ ورشة ، ٥ مطاعم ، ٣ محطات وقود ، ٨٧ متجراً للمواد الغذائية ، ١٨ محلاً لبيع السمك ، ٤٣ محلاً لبيع الملابس والخردوات ، ٢١ محلاً للخياطة ، ١٥ محلاً لبيع الساعات والهدايا ، ٣ دور للسينما ، ٥٨ متجراً لمواد البناء ، ١٨ محلاً لبيع الأدوات الكتابية ، ٤٣ صالوناً للحلاقة ، ٩ محال لصنع الستائر ، ٣٠ مدرسة[١] .

وبالاضافة الى ذلك فقد جمدت الحكومة الليبية تسعة ملايين من الجنيهات من أموال الايطاليين المودعة في المصارف الليبية .

ومع بزوغ يوم ١٥ من اكتوبر ١٩٧٠ تم ترحيل آخر ايطالي من ليبيا ، وكان عددهم عند صدور قرار استرداد ممتلكات الشعب الليبي

---

١ جريدة الثورة ، ٣٠ ديسمبر ١٩٧٠ .

١٣,٧٧٠ ايطالياً ولم يبق في البلاد سوى الايطاليين الذين قدموا من أجل العمل أو بعقود، فهؤلاء شأنهم شأن بقية الذين يأتون من دولة الى أخرى لمثل هذه الأغراض[1] .

وحظر مجلس قيادة الثورة على جميع الجهات الحكومية والأشخاص بغير موافقة مجلس الوزراء منح تراخيص أو تصاريح أو اذون للايطاليين لمزاولة التجارة أو الصناعة أو المهن أو الحرف وغير ذلك من أوجه النشاط الأخرى ، كما حظر القانون تجديد أي ترخيص بغير موافقة مجلس الوزراء « الملحق رقم ١١ » .

وفي أعقاب هذه الاجراءات الضخمة برزت الدبلوماسية الليبية في أسمى وأنضر مواقفها بعد ان طار صواب ايطاليا ، ولم يبق أمامها إلا ان تقدم احتجاجاً حمله سفيرها في طرابلس يوم ٢٢ من يوليـــو ١٩٧٠ الى وزير الوحدة والخارجية صالح مسعود أبو يصير الذي رفض الاحتجاج لأن ما قامت به حكومة الثورة يعتبر بمثابة تصحيح لوضع شاذ تعرف الحكومـة الايطالية حقيقته ومراميه .

وبسط الوزير الليبي للسفير الايطالي كيف تم لايطاليا الفاشية اغتصاب أملاك الليبيين التي صودرت منهم لصالح المهاجرين الايطاليين وكبار الموظفين الايطاليين ، ومن بين هؤلاء جرازياني الذي استولى عـــلى أراضي عامرة شاسعة في غريان كانت ملكاً خاصاً لبعض العائلات الطرابلسية ، وكذلك الحال بالنسبة الى الكونت فولبي الذي اغتصب آلاف الهكتارات في مصراته وطرابلس .

---

١ خطاب العقيد القذافي في المؤتمر الشعبي بطرابلس يوم ١٧ اكتوبر ١٩٧٠ .

وأضاف الوزير الليبي للسفير انه اذا أثارت ايطاليا الموضوع عالمياً كما تشير ، فسوف نجعل كل آذان العالم تتسمع لوحشية استعماركم لبلادنا وللجرائم التي تقشعر لها الأبدان والتي فاقت ما نشر فعلاً من أعمال النازية المعروفة . ان شعبنا ذاق الابادة والتأخر والتمثيل الشنيع من ايطاليا بالأمس ، ان ما سوف نذيعه على العالم ضدكم يوجد في وثائق ايطالية وليست من عندنا ، بل في كتب ألّفت ونشرت من ايطاليين وفي ايطاليا ، وان آخرها كتاب (الأرض الموعودة) الذي تداولته الأيدي بروما في صيف ١٩٦٨ . ان تاريخ ايطاليا في بلادنا سوف لن يخجل نشره إلا ايطاليا نفسها ، ولا يوجد من يملك حق نشره على العالم غيرنا . ونحن ننصحكم أن تحاولوا خلق علاقة طيبة بين ليبيا الثورة وايطاليا اليوم التي يجب أن تكفر عن أخطاء الأمس البغيض .

وفي الوقت الذي رفض فيه الوزير الليبي الاحتجاج الايطالي تعرضت السفارة الليبية في روما الى اعتداء أثيم ، الأمر الذي قابلته الحكومة الليبية بكل ضروب الحزم . فقد سلّمت وزارة الوحدة والخارجية في فجر يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ مذكرة الى السفارة الايطالية في طرابلس حمّلت فيها الحكومة الايطالية جميع المسؤوليات التي تنجم عن هذه التصرفات غير الحضارية وأعلمتها ان من شأن هذا الاعتداء أن يجعل العلاقات الليبية الايطالية تمر في أخطر مراحلها .

وقابل الشعب الليبي هذا التهجم الايطالي على سفارته بإعلان استنكاره وغضبه ، الأمر الذي اضطر معه رئيس الحكومة الايطالية جوسي ساراجات الى أن يرسل للعقيد معمر القذافي يوم ٢٩ يوليو ١٩٧٠ الرسالة التلغرافية التالية :

« في الوقت الذي علمت فيه بأعمال العنف القائمة ضد التمثيل الايطالي في طرابلس أود أن أتقدم اليكم بالنداء الشخصي حتى تعمل سيادتكم على وقفها حالاً ، واني استنكر الحوادث التي لوحظت في بلدي ضد تمثيل الجمهورية العربية الليبية . وعلى كل حال يمكنني أن أضمن لكم ان الحكومة الايطالية من جهتها سوف لا تتقاعس في التدخل مباشرة بوضع حد لعدم تكرار مثل هذه الحوادث واني مقتنع بوجوب تجنبها وعدم تجسيم مثل هذه الأساليب من النزعات بين بلدينا ، وذلك بالرجوع الى المبادىء التي استوحينا منها حتى هذه الساعة علاقتنا القائمة على احترام الانسان ولاعتبارات نحو التمثيل الأجنبي .

« ولذلك أثق يا حضرة الرئيس بأنكم تشاركونني هذا الشعور وان تتدخلوا لتجنب الأحداث وامتداد مظاهرات العنف التي تصيب مواطنينا والتي ينشأ عنها توتر في الوضع الحالي وأضرار لا فائدة من ورائها في العلاقات الانسانية بين شعبينا » .

ورد العقيد القذافي على رئيس الحكومة الايطالية بالبرقية التالية :

« استلمت برقيتكم وأود ان اؤكد لكم انه لم تجر أعمال عنف لا ضد السفارة ولا ضد الطليان المقيمين هنا منذ أيام الاستعمار الفاشستي . ونحن أولاً حريصون على استرداد حقنا الذي اغتصب ظلماً وعدواناً والذي لا تقف أمامنا من أجله أي نصوص أو معاهدات لأن المعاهدات والاتفاقيات التي لا تعترف بحقنا لا تعتبر كذلك ، وثانياً : اننا نحرص على حماية الحرمات والأرواح ونحمي العزل ونحترم النساء .. ونعرف ما لنا وما علينا تلك أخلاقنا من وحي عروبتنا وديننا .

« كما أشكركم يا حضرة الرئيس على مبادرتكم هذه مؤكداً حرصنا على العلاقات الطيبة بين البلدين وعلى موقف ايطاليا الحسن من القضية العربية » .

وبعد يومين من هذه الرسالة كان وزير خارجية ايطاليا (الدو مورو) في طريقه الى بيروت للاجتماع بوزير الوحدة والخارجية في انتظار عودته من رحلته الى انقرة ، وتم بينهما الاجتماع المرتقب بدار السفارة الليبية في أول اغسطس ١٩٧٠ وكان من نتائجه ان اقتنع الوزير الايطالي بسداد الخطوات التي خطتها ليبيا الثورة على أمل ان يفتح البلدان صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين .

وهكذا حققت الثورة العارمة أمل الشعب الليبي فعادت الى الليبيين أرضهم التي ارتوت بدماء شهدائهم وجرت عليها معارك بطولتهم واكتحلت عيونهم بما حسبه البعض حلماً وسراباً .

اجتماع أبويصير وألدو مورو :

وفي خلال ذلك قامت الدبلوماسية الايطالية بنشاط واسع المدى غطّى جميع سفاراتها ومفوضياتها لتدبير لقاء بين وزير الخارجية الايطالية ووزير الوحدة والخارجية الليبية . حتى اذا قصد صالح مسعود أبويصير وزير الوحدة والخارجية الى انقرة يوم ٢٩ يوليو ١٩٧٠ تلبية لدعوة وزير خارجيتها ، تلقى الأخير برقة من زميله الايطالي يرجوه التوسط لمقابلة

الوزير الليبي ، وفي أي مكان يريده هذا سواء في تركيا أو الجزائر أو النيجر . وكانت هذه البلدان ضمن برنامج رحلة الوزير الليبي . ولم يشأ أبويصير أن يبت في هذا الموضوع قبل أن يعرض الأمر على رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء . فجاء الرد بالموافقة .

ولما أحاط أبويصير زميله احسان صبري وزير خارجية تركيا بهـذه الموافقة اغتبط كثيراً [1] لنجاح مسعاه مما اعتبره انتصاراً للدبلوماسية التركية. غير ان الوزير الليبي اعتذر عن اتمام اللقاء المنتظر في أنقرة حتى لا تفسر زيارته الحالية بأن الغاية منها كانت الاجتماع بالوزير الايطالي . واقترح أن يتم اللقاء في بيروت في الأول من أغسطس ، كما اشترط أن يشمل جدول الأعمال نقاطاً ثلاثاً هي :

١ – وضع الجالية الايطالية المتخلفة عن الاستعمار في ليبيا مع ادراك الآثار المحزنة لذلك الاستعمار في ليبيا .

٢ – بحث نواقص اتفاقية عام ١٩٥٦ التي لا تقبلها الثورة كاتفاقية كافية أو ملزمة .

٣ – مستقبل العلاقات بين البلدين بعد تصفية الماضي من شوائبه الاستعمارية .

وأخطرت الخارجية التركية الحكومة الايطالية بكل ما سبق كما أخطر

---

١ وكالة أنباء الأناضول ، ٢٩ يوليو ١٩٧٠ .

الوزير الليبي سفارة بلاده في روما لابلاغ الخارجية الايطالية بموعد اللقاء اذا كانت ايطاليا توافق على جدول أعمال المباحثات .

وتم الاجتماع المرتقب بدار السفارة الليبية في بيروت وكان نصراً دبلوماسياً كبيراً وعالمياً للثورة الليبية أن يسعى الدو مورو وزير خارجية ايطاليا ومعه كبار رجال وزارته ليجتمع الى وزير خارجية الثورة الليبية، وموافقاً على ما أصر الوزير الليبي أن يكون جدولاً للأعمال . وأوضح الوزير الليبي بأن من مصلحة ايطاليا أن تطوي نهائياً ما ارتكبته ايطاليا الفاشية في ليبيا عندما صادرت أملاك الليبيين وقتلت أولادهم وتآمرت على المستقبل الليبي عندما حرمت على أبناء البلاد تلقي العلم ، فلم يتخرج في العهد الفاشستي طبيب أو مهندس أو محام ليبي ، وهذا وغيره إهدار كامل للكيان الليبي ولا يمكن تقديره بأي تعويض ، بل ان إجراء ليبيا الثورة هو مقدمة لطلب تعويضات شاملة يجب أن تستعد لها ايطاليا غير الفاشستية ضماناً لعلاقات انسانية وتعاونية مفيدة .

وجرى بحث شامل حول هذا الموضوع اقتنع في نهايته الوزير الايطالي الدومورو ، بأن المصلحة تقضي بأن تكون العلاقات مع ليبيا قائمة على أساس من الرعاية الكاملة لمصالح ليبيا التي اهدرت في الماضي ، وان ليبيا لن تدخر وسعاً في سبيل الاستعانة بالخبرة الايطالية الفنية اذا احتاجت اليها ، لا سيما ان ليبيا تعتبر المصدر الأول لليبيا، كما انها تجيء في المرتبة الثانية بين الدول التي تستورد النفط الليبي .

اليهود في ليبيا :

والحوادث يمهد بعضها لبعض فإعادة الأملاك الليبيـة من قبضة الطليان المغتصبين ، عبد السبيل لوضع حد لما استحوذ عليه اليهود الدخلاء الذين حطوا الرحـال على التراب الليبي مع غزوة الرومان فتمردوا في عهـد الامبراطور فاسباذيان ، وكرروا تمردهم في عهد الامبراطور تراجان مما عرض البلاد الى تخريب شامل أصاب الممتلكات الشعبية بالضرر الوبيل .

ولكن اليهود تكاثروا في ليبيا بعد أن أبعدتهم اسبانيا في القرن الخامس عشر فعاشوا في أحيائهم الخاصة وعمـلوا في شؤون التجارة حتى اشتـد ساعدهم أثناء ولاية يوسف القره مانلي عام ١٧٩٨ ، بعد ان اعتمد عليهم لمواجهة مطالبه المالية ، ثم تطلعوا الى برقة لتكون وطناً قومياً لهم ووصلت بعثة من الخارج عام ١٩٠٩ لدراسة أحوال برقة وكان من بين أعضائها ناحوم شلوشي استـاذ الدراسات السامية (اليهودية) بجامعة السوربون ، والدكتور ادلر الذي تكالب حوله الأفراد لعلاجهم .

ولما تعذر على اليهود اتخاذ برقة وطناً قومياً ، تآمروا على تمزيق الدولة العثمانية عسى ان تكون ليبيا مرتعاً لهم إذا تحققت فيهـا أطماع ايطاليا ، فتواطأ الصهيوني التركي ميـتر سالم مع رئيس المحفل الماسوني الايطالي (ناتان) لاتاحة الفرصة للايطاليين للاستيلاء على طرابلس عام ١٩١١ .

ونجحت المؤامرة في اقناع كبار العسكريين الاتراك بجلب كافة الأسلحة الموجودة في مخازن الجيش التركي في ليبيا لتنظيفها واصلاحها في معامـل الأسلحة باستانبول ، « وبعـد شهر من هذه العملية وقعت ليبيا ضحية

التآمر الصهيوني[1] .

واعترف الحكم الايطالي في ليبيا عام ١٩٣١ بالجالية اليهودية ومهمتها في تمثيل وحماية المصالح الطائفية ورعاية منشآتها الدينية والتعليمية ، حتى اذا زار موسوليني طرابلس الغرب يوم ٧ من مارس ١٩٣٧ ، دلف الى الحي اليهودي . فاستقبله اليهود استقبالاً حافلاً وخطب بين يديه رئيس الطائفة اليهودية . فأشاد بالرعاية التي استظل بها اليهود في ظل حكام ايطاليا بليبيا .

ومن المعروف ان عدد اليهود في طرابلس بلغ ٢٨٦٠٦ شخصاً طبقاً لاحصاء وضعته الادارة العسكرية البريطانية في نهاية ١٩٤٧ « ووصل هذا العدد الى ٣٠٠٠ شخص عام ١٩٦٥ » . احترفوا التجارة حتى أصبح لهم باع طويل وعاثوا في الأرض فساداً واجراماً . فشهدت طرابلس القديمة يوم ٥ من نوفمبر ١٩٤٥ لتحاماً دامياً بين العرب واليهود ، انتشر بعد ذلك الى أربع جهات . ولم يطلّ يوم ٧ من نوفمبر ١٩٤٥ إلا بعد ان قتل ١٢٤ يهودياً وجرح ٢٥ ، بينما بلغ عدد القتلى من العرب ٥ والجرحى ٤٩ ، وألقي القبض على ٨٦٤ شخصاً . ونفذ حكم الاعدام في اثنين من العرب وقدر التلف الذي أصاب الممتلكات الثابتة بما يزيد على ١٠ آلاف جنيه في حين بلغت خسائر البضائع وغيرها بنحو مليون جنيه ، وأصبح ١٤٠٠ يهودي بلا مأوى[2] .

---

١ كتاب الصراع بين الصهيونية و لجيش التركي ، جواد رفعت ايتلخان .

٢ تقرير لجنة التحقيق الرباعية في صير المستعمرات الليبية .

وتمت هذه الاضطرابات بتأييد خفي من السلطات العسكرية البريطانية التي رافق جنودها فيلقاً يهودياً ، لأن هذه السلطات أرادت من وراء ذلك أن تحقق آمال الصهيونيين في الهجرة الواسعة الى فلسطين بعد أن لاحت علامات انشاء الوطن القومي في فلسطين . وكان من نتائج ذلك أن تدفق هؤلاء المهاجرين على فلسطين .

على ان الاضطرابات لم تلبث أن تجددت يوم ٣ مارس ١٩٤٧ بعد أن أصبح واضحاً ان تقسيم فلسطين أمر على وشك الوقوع .

ووجد اليهود في كنف الحكم الايطالي ومن بعده في ظل الادارة العسكرية البريطانية كل عطف ورعاية . فلهم مدارسهم الخاصة إذ كان لهم في طرابلس ثلاث رياض أطفال و ١٩ مدرسة ابتدائية ومدرستان ثانويتان تجاريتان و ١٥ مدرسة ابتدائية خاصة [١] . وجمع اليهود سواء في برقة أو طرابلس ثروات طائلة تختلف في العقارات التي امتلكوها أو الأموال التي هرّبوها . وكان بينهم وبين ليبيا المجاهدة طلاق حتى انهم أعربوا للجنة التحقيق الدولية الرباعية بأنهم يفضلون أن تكون ليبيا تحت الوصاية البريطانية . واذا تعذر ذلك فليعد اليها الحكم الايطالي .

وأعلن اليهود عن فرحتهم لقيام اسرائيل عام ١٩٤٨ واستمرت علاقاتهم بها حتى بعد إعلان استقلال ليبيا . وسهلت لهم بعض الحكومات المتعاقبة وسائل الاتصال مع اسرائيل التي ظلت مستمرة حتى عام ١٩٥٤ . بل ان

---

١ تقرير لجنة التحقيق الرباعية في مصير المستعمرات الليبية .

ليبيا لم تطبق اجراءات المقاطعة ضد اسرائيـــل إلا في مايو ١٩٥٦ بينما تركت مطار الملاحة الأمريكي النافذة المفتوحة التي تطل منها اسرائيل على ليبيا .

بـــل ان الملك السابق ادريس ، عيّن الدكتور اليهودي شمعون منشة كطبيب خاص له وكان عمله أكثر من طبيب ، صديق ورفيق . كما ان الطبيب الألماني الذي رافق ادريس منذ الاستقلال حتّى طردته الثورة كان يهودياً من ألمانيا اسمه (باركر) .

وعندما انعقد مؤتمر مقاطعة اسرائيل في طرابلس الغرب عام ١٩٦٠ ، خف الى طرابلس عن طريق مطار الملاحة بعض غلاة الصهيونيين الذين حملوا التجار اليهود على الاضراب احتجاجاً على عقـــد هذا المؤتمر ، بل ان هؤلاء المحرضين ركبوا سيارة عليها العلم الاسرائيلي وطافوا المدينة ، ثم عادوا ثانية الى المطار المذكور .

وتسربت أيضاً عن هذا المطار الامريكي (سابقاً) في عـــام ١٩٦٤ عصابة صهيونية قتلت اليهودي (ناحوم) في مكتبه لاثارة الفوضى والشغب في البلاد بعد ان تعالت في الأرجاء المطالب الشعبية بإلغاء المعاهدات الأجنبية وتصفية القواعد العسكرية .

وثار الشعب الليبي ضد اليهود في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ ولكن السلطات الليبية حمتهم عندما حجزتهم في أماكن خاصة لتسهيل مهمة سفرهم الى الخارج .

ولما انطلقت في أرجاء ليبيا ثورة الفاتح من سبتمبر ، رأت حكومة الثورة ان الواجب القومي يحتم حصر أملاك اليهود الذين غادروا البلاد بعد أن تصرفوا فيها تصرفاً مريباً . فأصدرت القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٢ من مايو ١٩٧٠ الذي قررت فيه وضع أموال وممتلكات ٦١٠ أشخاص من اليهود تحت ادارة حارس عام يكون له الحق باذن من وزير الداخلية والحكم المحلي أن يباشر ببيع الأموال وتصفية الأعمال الصناعية والتجارية وانهاء أية شركة .

ونص القانون على أن يقدم كل شخص طبيعي أو اعتباري موجود في ليبيا يكون مديراً أو مودعاً لديه أو حائزاً لأموال منقولة أو ثابتة للأشخاص السابقين بياناً للحارس العام مشفوعاً بالأوراق والمستندات الخاصة بها .

وكانت الخطوة الثانية التي قررتها حكومة الثورة بشأن هذا الموضوع الحيوي اصدار القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٠ يوم ٢١ يوليو ١٩٧٠ بأن تعود الى الدولة أموال وممتلكات هؤلاء اليهود بعد ان أضيفت اليهم أسماء ٦٠٨ أشخاص من اليهود .

ثم صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٧٠ بإضافة ٨٥٥ يهودياً آخرين، وبهذا يكون عدد اليهود الذين آلت الى الدولة جميع ممتلكاتهم ٢٠٧٣ يهودياً .

وبهذا الاجراء قضت الثورة على جراح نزفت الدم من قلب الشعب

الليبي ، وأعادت الطمأنينــة الى نفسه الممرورة ، فانطلقت هتافات النصر والفرح تملأ جوانب الفضاء تسمعها من كل لسان وتراها في كل عين .

الفصل العاشر

ثورة ليبيا والسنوسية

ما هو موقف ثورة ليبيا من السنوسية ؟

من الواضح ان تاريخ السنوسية مر بست مراحل . الأولى : خاصة بمؤسس الحركة محمد بن علي السنوسي . والثانية خاصة بالمهدي السنوسي. والثالثة خاصة بأحمد الشريف . والرابعة خاصة بادريس السنوسي . والخامسة خاصة بمحمد الرضا السنوسي . والسادسة والأخيرة خاصة بإدريس السنوسي.

ومن خلال هذه المراحل تتضح أمور لها دلالتها وأهميتها .

١ ـ مرحلة محمد بن علي السنوسي :

وأيما كانت الدعوة التي اطلعها مؤسس السنوسية ومدى تفهم الناس لها ، فقد كانت الغاية من ورائها خلق إمارة لصاحب الدعوة وورثته من بعده تحت ستار بعث اليقظة الاسلامية ، على ان تكون هذه الإمارة في

غير البلد الذي نشأ فيه صاحب الدعوة. فمن المعروف ان مؤسس السنوسية ولد يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٧٨٧ في الواسطة ببلدة مستغانم في الجزائر. ولما اكتملت رجولته ارتحل الى (فاس) بمراكش ومكث بها سبع سنوات من ١٨٢٢ الى ١٨٢٩ ، حيث اختلط بكبار العلماء واستزاد من علمهم ودرس على أيديهم شتى الطرق والمذاهب الاسلامية وتفقد زواياها ووقف على ما يتعلق بها . ثم غادر فس متوجهاً الى الشرق عن طريق طرابلس وبنغازي والقاهرة . وانتهت رحلته الى مكة المكرمة ومنها الى عسير حيث لازم ابن عمه أحمد بن عبدالله بن ادريس الفاسي .

وهناك بالقرب من مكة أنشأ عام ١٨٣٧ أول زواياه على جبل ابي قبيس ، كما أنشأ عدداً من الزوايا في غيرها من المدن اليمنية والحجازية واختلط بروادها ومن بينهم جماعات من الليبيين الذين كانوا يؤدون فرائض الحج ، فرأى ان الفرصة سانحة للشخوص الى برقة .

وغادر مكة المكرمة يوم ٢٩ من فبراير ١٨٤٠ فوصل الى مصر يوم ١٧ من مايو ١٨٤٠ حيث أقام في بولاق ، ثم غادرها في اغسطس ١٨٤٠ الى الفيوم ومنها الى سيوة التي مكث بها سبعة شهور ، ومنها ارتحل الى جالو واوجله فسرت ومصراته حتى وصل الى طرابلس في أوائل أغسطس ١٨٤١ ثم غادرها الى قابس ، ولكنه عاد ثانيـــة الى طرابلس فبنغازي فالجبل الأخضر حيث شيد في نوفمبر ١٨٤٢ الزاوية البيضاء التي جاء منها اسم مدينة البيضاء .

فكانت أولى زواياه في ليبيا ..

وبعد أن أمضى نحو خمس سنين في ربوع ليبيا متنقلاً بين مدنها وواحاتها توجه الى الحجاز ثانية في عام ١٨٤٦ ، حيث أمضى هناك ثماني سنوات

عاد بعدها عن طريق مصر الى جغبوب التي وصلها يوم ٣٠ من اكتوبر ١٨٥٦ . وظل بها حتى توفي يوم ٧ من سبتمبر ١٨٥٦ م .

وبرزت من خلال هذه المرحلة الطويلة الأمور التالية :

١ — ان المدة التي قضاها (محمد بن علي السنوسي) في ربوع ليبيا لا تتجاوز أحد عشر عاماً .

٢ — انه رفض أن ينتقل الى وطنه الأصلي الجزائر ليساهم بجهوده في رفع غائلة العدوان الفرنسي عليه أو حتى يصدر بياناً يدعو فيه الى الجهاد ضد المعتدين .

٣ — اتخذت منه السلطات العثمانية التي كانت تحكم ليبيا في ذلك الحين عضداً لها لوضع حد للصدام الذى طالما نشب بينها وبين الليبيين بسبب اسلوب الحكم ، وسمحت له ببناء الزوايا في طول البلاد وعرضها حتى بلغ عددها ٢٢ زاوية أعفتها من جميع الضرائب ، وشاع صيت صاحب الدعوة في أرجاء العالم الاسلامي .

٤ — ولكن بعض علماء المسلمين في القاهرة قابلوها بعدم التأييد وسأل بعضهم العلامة مصطفى البولاقي عن رأيه فيما نسبوه الى صاحب الدعوة السنوسية ، فأفتى بما سجله العلامة محمد عليش في كتابه : « فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك » .

وفيما يلي نص هذه الفتوى :

ما قول أهل العلم الذابين عن الشريعة المطهرة لكل زائغ وآفك ، في رجل ظهر من أرض الحجاز الى ناحيـــة المغرب ومعه طائفـة من الناس ينزلون بأطراف البلاد ، ويحثون الناس على تعظيم شيخهم والدخـــول في

طريقته ويبالغون في الأدب معه، زيادة عما يفعله الأعوان مع الملوك حتى انهم لا يدخلون عليه إلا بعد تكرار الاستئذان في وقت مخصوص ويزعمون ان طريق القوم كذلك ، ثم ن الوافدين اليه لا يشهدون معـه صلاة في جماعة . وكلما أقام ببلد وطالت اقامته بها لا يحضر جمعة ولا جماعة ويأمر الناس باتباع الكتاب والسنة قولاً .

وكلما أتته طائفة يقول لهم توجهوا الى فلان يعطيكم الورد فيكتب لهم ذكراً مخصوصاً ببطاقة ويدفعها اليه ويقول له إلزم مقامك الذي أنت عليه ولو كان جابياً للمكوس، فلا ينهاهم عن منكر أقاموا عليه. ويدعون انهم شاذلية ويجهرون بالبسملة في الفرض ، ويسكت الإمام بعد تكبيرة الاحرام سكتة وبعد الفاتحة سكتة طويلة. ويوجبون قراءة المأموم خلف الإمـام في الجهرية ويطيلون الركوع والسجود طـولاً يخرج عن الحد المشروع ، ويؤدي الى افتتان الوافد عليهم في صلاتهم ويقنتون جهراً مع رفع ايديهم ويقولون : فطر رمضان في السفر أفضل من صومه فيه، ويجمعون الصلاة ويقصرونها حال اقامتهم في بلد في أثناء السفر ولو طالت يزعمـون انهم مالكية ، والتبس الأمر عـلى العوام حتى ظنوا كل الظن بعلماء المذهب الكتمان أو الجهل بقواعد المذهب، ويزعمون ان هذه هي السنة الواردة وان من خالفها يدعي ، وبعضهم ذا دخل الصلاة يصيح ولا يفيق حتى يتم الإمام صلاته . ويصلون بالتيمم الواحد فروضاً ويقولون لا ينقض التيمم إلا ناقض الوضوء ويوجبون جميع أفعال الوضوء . وغالب أتباعه الأمراء والوجهاء وأعوانهم ولا ينزلون إلا على مشايخ العربان ، ومن تحقق تحريم ماله واستغراق ذمته. ويأكلون ويتزودون مما بأيديهم ومن تعفف عن ذلك يقولون له انك لم تبلغ ما بلغ الشيخ وأتباعه. فيا علماء الاسلام قد أوجب

الله تعالى عليكم بيان الحق وايضاح الشريعة والرد على كل أفاك مغتر .
فبينوا لنا ما عليه أهل الطريقة والإمام مالك ولا تستدلوا لنا إلا بمشهور
وخاطبوا بذلك الأمراء العامة وأوجزوا في الجواب فلعل الله بأنفسكم يلهم
لطريق الصواب بجاه النبي الأواب وصلى الله عليه وسلم .

« فأجاب شيخنا العلامة مصطفى البولاقي رحمه الله تعالى رحمة واسعة
بقوله : « الحمد لله هذا التحجب المذكور على الوجه المذكور شأن جبابرة
الظلمة ، ودعوى ان طريقة الصوفية هكذا كذب عليهم وافتراء . انما
طريق القوم كمال المتابعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . ومجاهدة النفوس
في التخلق بأخلاقه الشريفة ، وقد كان سيد المتواضعين صلوات الله وسلامه
عليه يصل اليه كل من أراد الوصول من غير مشقة حتى العبد والمرأة
ويجلس مع الفقراء والمساكين من أهل الضعة وغيرهم ، وإنكار هذا الأمر
عناد ، وطريق القوم لا تخرج عن متابعة الرسول ولو خرجوا لم يحل لأحد
متابعتهم . وما الاسلام إلا كتاب الله وسنة رسوله وكل ما خالف ذلك
باطل مردود على صاحبه كائناً من كان ، وصلاة الجماعة سنة مؤكدة بل
قال الإمام أحمد بوجوبها ، فعدم مشاهدة ذلك من هذا الرجل أعظم ما
يتمدح به في كونه صوفياً ، وعدم حضور الجمعة والجماعة وهو مقيم في
البلد الاقامة الطويلة فسوق ، وماذا عليه من الضرر لو حضر الجمعة
والجماعة مع الناس ؟ ما هذا إلا حرمان من الخير وسقوط من عين الله
ويحسبون انهم على شيء ألا انهم هم الكاذبون . وأمر أعوام الناس باتباع
الكتاب والسنة كلمة حق أريد بها باطل ، اذ مراد تلك المذاهب المتبعة
وأخذ الأحكام من الكتاب والسنة بلا واسطة ، وهذا ضلال والأمر به
أوّل دليل على الجهل ، اذ من المعلوم لكل أحد ان النصوص منها

المنسوخ ومنها المردود لطعن في رواته، ومنها ما عارضه أقوى منه فترك، ومنها المطلق في محل وقد قيد في محل آخر ، ومنها المصروف عن ظاهره لأمر اقتضى ذلك ومنها .. ومنها ولا يحقق ذلك إلاّ الأئمة المجتهدون .

وأعظم ما حرر من مذاهب المجتهدين مذاهب الأئمة الأربعة المتبعين لكثرة المحققين فيها مع سعة الاطلاع وطول الباع . فالخروج عن تقليدهم والأمر به جهل وعصيان ، وواجبٌ تقليد حبر منهم . والأمر لكل أحد بطريق القوم خروج عن منهج السادة ، إذ لا بد من تصحيح العقائد أولاً ، ثم تعلُّم ما يجب تعلمه من ظواهر الشرع ، ثم من طلب الطريق وكان فيه أهلية لذلك أخذ عليه العهد ، وإلا فلا . وبهذا يظهر ان الرجل جاهل بظواهر الشرع فضلاً عن الطريق . ومَن هذه حالته يحرم الوفاء بعهده لأنه كآخذ الدواء من غير طبيب ، فربما سعى الانسان في هلاك نفسه وهو لا يشعر ، وقول معطى الورد الزم مقامك ولو كان معصية وعدم استتابته وعدم نهيه عن المنكر حرام،وفاعله ملعون في كل ملة ، لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون .

والجهر بالبسملة في صلاة الفرض والسكوت قبل الفاتحة وبعدها وايجاب القراءة للفاتحة على المأموم واطالة الركوع والسجود على الوجه المذكور والجهر بالقنوط ورفع اليدين فيه .. كل ذلك مخالف لما في كتب المالكية التي بأيدينا فمن نسبها اليها فهو من الكاذبين .

وتفضيل الفطر في السفر مبني عن الرد لمخالفته لنص القرآن العزيز ، وكأن شبهتهم فيه حديث ليس من البر الصيام في السفر ،والأئمة حملوه

على من يضره الصوم جمعاً بين الدليلين ، وهؤلاء القوم لجهلهم لم يحسنوا التصرف في الأدلة فخالفوا ما عليه الناس .

وقصرهم الصلاة في حال الاقامة ان كان مع نية الاقامة أربعة أيام صحاح أو العلم بها عادة مخالف لنصوص المذهب ، وصلاتهم في هذه الحالة باطلة وزعمهم انهم مالكية مع هذه الأفعال المخالفة لنصوص مذهب مالك أمر يكذبه العيان ، وليس بعد العيان بيان . وعلماء المذهب لم يكتموا شيئاً من النصوص ولا جهلوه ومن ظن بهم هذا الظن وجبت عليه التوبة لأنه ظن سوء بعلماء المسلمين ، ودعواهم ان أفعالهم هي السنة وان خلافها بدعة" كذب" على الشريعة باطل،والإمام مالك رضي الله تعالى عنه أعلم الناس بالسنة وأهل مذهبه أشد الناس اتباعاً للسنة . وأفعال هؤلاء القوم مخالفة لما عليه المالكية .. وكتبهم والحمد لله كثيرة ونصوصهم في رد هذه الأفعال صريحة ومن أحب فليراجع . وصياح بعضهم عند الدخول في الصلاة تلاعب من الشيطان ، وصلاة فرضين بتيمم واحد لا يقول به أحد من المالكية ، وايجاب جميع أفعال الوضوء لا يقول به أحد . وكون غالب أتباع هذا الرجل أكابر الناس وأهل الدنيا دليل على انه كلب من كلاب الدنيا كاذب في دعوى التصوف ، لأن غالب أتباع الأنبياء والصالحين انما هم فقراء الناس وضعفاؤهم . وأكل المال الخبيث معصية والاحتجاج على المتعفف بهذا الشيخ وأتباعه أمر ناشيء عن شدة الجهل، والاحتجاج انما يكون بالنصوص الشرعية لا بفعل فلان وفلان . وبالجملة فهؤلاء القوم انما هم طلاب دنيا وفعلوا هذه المخالفات ليتميزوا بها ويعرفوا، وليتهم اذ خلوا تركوا الناس يشتغلون بمذاهبهم ولم يضلوهم بكذبهم على المذاهب بل ضلوا وأضلوا . فالواجب على كل من أراد السلامة بدينه

والنجاة من غضب الله تعالى ان يتباعد عن هؤلاء القوم أشد التباعد .

ومعلوم لكل أحد ان رتبة الاجتهاد قد انقطعت منذ أزمان وانه ليس في هذه الأزمان أحد من الذين بلغوا درجة الاجتهاد . ومن توهم ذلك فقد ضحكت عليه نفسه ولعب به الشيطان . وعلى فرض الوجود ، هل يعتقد عامل انه أعظم من المتقدمين حتى يتبع ويترك ما عليه الأوائل . والواجب على ولاة الأمور ، كل من بسط الله يده أن يزجر هؤلاء القوم ويمنعهم من إضلال الناس وتعطيل المذاهب المتبعة، فإن لم يزجروا أخرجوا من البلاد وأبعدوا عن العباد ليستريح الناس من شرهم وتصلح أحوالهم إن شاء الله تعالى والله أعلم . »

٢ — مرحلة المهدي السنوسي :

أما المرحلة الثانية الخاصة بنجلة المهدي السنوسي فبدأت منذ سبتمبر ١٨٥٩ وكان عمره عندئذ ست عشرة سنة الى عام ١٩٠٢ ، واتخذ من جغبوب عاصمة لامارته غير المعلنة ، ثم انتقل منها الى واحة الكفرة .

وسلّح جميع الزوايا دفاعاً عن هذه الإمارة ، واعتقد نفر كبير من الأعوان انه المهدي المنتظر و ذلك لم يؤمنوا بحقيقة موته .

● نشبت خلال عهده ثورة المهدي بالسودان وثورة عرابي بمصر. ففيما يتعلق بالثورة الأولى طلب محمد أحمد المهدي عوناً من المهدي السنوسي فاعتذر عن تقديم هذا العون رغم العلاقات الوطيدة التي كانت تجمع بينهما .

● أما فيما يتعلق بثورة عرابي ، فقد انتهز عرابي باشا فرصة زيارة الحاج فيتـه المكبيري للقاهرة فاستدعـاه وسلمه رسالة خاصة الى محمد المهدي السنوسي يطلب فيها تأييده ضد الانكليز ويرجوه التقدم بقواته من ليبيا لمساندته في تخليص مصر من النفوذ الأجنبي . وأرسل عرابي باشا مع الحاج المكبيري كتبـاً أخرى الى بعض الاخوان السنوسيين ، وهم فالح الظاهري ومحمد البسكري وأبو سيف مقرب المدني وأحمد العيساوي . ورفض جميع هؤلاء الرد على عرابي باشا باستثناء أبو سيف الذي كتب في رده ما يلي : « .. ان طريقتنا السنوسية المحمدية التي يرأسها استاذنا السيد المهدي ، هي طريقة دينية علمية لا دخل لها في الأحوال الخارجية ولا يصح لنا ان نعمل بما قلتم عليه ، ولم يأمر به خليفة المسلمين سلطاننا أيده الله وهو المسؤول عن اعلان الجهاد وغيره . ونرجو الله أن يوفقنا في القول والعمل ويجنبكم مواقف الخطأ ومواطن الزلل . انه على كل ذلك قدير وبالاجابة جدير » .

● رفض المهدي السنوسي أن يمـد يد العون الى عبدالله التعايشي الذي تولى قيادة الثورة في السودان بعد وفاة محمد أحمد المهدي .

٣ ـ مرحلة أحمد الشريف :

أما المرحلة الثالثة الخاصة بأحمد الشريف فقد بدأت عندما تزعم مـع نهاية عمر محمد المهدي سنة ١٩٠٠ حملة الجهاد ضد الفرنسيين بعد ان هددوا السنوسيين في الصحراء الافريقية والسودان الأوسط ، وكان من بين الذين اشتركوا في هذه الحملة عمر المختار .

● تزعم أحمد الشريف حملة الدفاع عن ليبيا بعد أن أعلنت ايطاليا الحرب على تركيا في سبتمبر ١٩١١ . وسمعت من صفي الدين السنوسي حين كان مهاجراً في مصر كيف دخل أحمد الشريف الحرب ضد ايطاليا فقال : « بينما نحن نـؤدي صلاة الجمعة في الكفرة وصل مندوب من عمران السكوري شيخ زاوية المرج يفيد ان الطليان هاجموا السواحـل . ويستشير في الموقف الذي يجب اتخاذه . وقد جمعنا السيد أحمد الشريف وعرض علينا الرسالة . فقال محمد عابد : « نحن طريقة صوفيـة وسبق لتركيا ان اعفتنا من (الويركو) (الضرائب) فإذا اعفتنا منها ايطاليا فلا نحاربها » . ووافق ادريس على هذا القول وأيده الخطابـي وهلال ، وهنا نهض السيد أحمد الشريف وضرب بعصاه الأرض وقال : « ويصبح الجهاد فرض عين اذا هاجم العدو أرض الاسلام ، أما أنا فـذاهب الى الجهاد » . ولمـا خرج لحنه صفي الدين موافقاً على هذا الرأي ففرح وقال : « اللهم اجعلك مني كهارون من موسى » .

ويعتبر هذا الحادث التاريخي أول قرار بشأن تحرك السيد أحمد الشريف للوقوف في وجه ايطاليا . ولم يشاركه من السنوسيين سـوى صفي الدين السنوسي .

● لما وصل أحمد الشريف الى الجبل الأخضر ثم الى برقـة البيضاء وجد من رجال القبائل كل عون ، وكان من أشهر معارك صفي الدين (القرضابية) التي خاضها معه صالح باشا الاطيوش وسيف النصر ورمضان السويحلي وغيرهم . وهي المعـركة التي وحّدت بين الليبيين حتى استمـر الزحف الى ترهونة ورفله ومصراته وزليتن وأبواب طرابلس .

● امتازت المعارك التي خاضها أحمد الشريف ضد الطليان بضروب البسالة والشجاعة . فلما وصل الى معسكر درنه في مايو ١٩١٣ ، وكانت رحى الحرب دائرة بين الليبيين والطليان ، رأى بعض أعوانه ان يتخلفوا عن القتال ليحتفوا به فقال لهم :

« يا قوم ان الطليان ما أرادوا بمفاجأتكم في الحرب الآن لعلمهم بأنني سأزور معسكركم فيلهيكم ذلك عنهم ، فهل صدق ظن الطليان فيكم ، وهل فضلتم مقابلتي على الجهاد في سبيل الله » . ولما سمعوا هذا القول تركوه وذهبوا الى ساحة القتال .

● عندما كان يقاتل في واقعة تلغزة بالجبل الأخضر ما بين المرج والشعفة أشار عليه البعض بالتقهقر نحو الشعفة خوفاً عليه من رصاص الطليان أو وقوعه في قبضتهم فكان جوابه : « لا وربي إما الموت أو النصر » . ولما بلغ هذا القول الى قبيلة البراعمة أمر شيخهم أبو فروة وكان عمره نحو المائة عام أن يشد الرجال خيولهم . فركضوا الى حيث تدور رحى الحرب وانضموا الى أحمد الشريف حيث وقعت الهزيمة بالطليان .

● لما انتصر أحمد الشريف على الطليان في وادي الباب وقف يصلي شكراً لله ، فنبهه أحدهم الى ما قد يتعرض له من رصاص الأعداء ، فقال له : « هل تخاف علينا من الجنة » .

● عندما تبددت قواته في واقعة سونوفغر ولم يبق معه إلا عشرة من الرجال ، طارده الطليان للقبض عليه ، فالتفت الى رجاله وقال لهم : « جاءت ساعة النصر فإني موعود ان أهزم الايطاليين في الساعة التي يشتد

فيها اليأس من مقاومتهم » . واستطاع أن يطارد الطليان بعد أن كانوا يطاردوه .

● خطب في العقيلة عام ١٩١٧ بعد حرب دامية استمرت سنين ذهب فيها صفوة رجاله بعد ان فتك بهم الجوع والرصاص . خطب بعد مسيرة ثلاثة أشهر قطع خلالها الفي ميل في جدب الأرض فقال :

« أيها الناس .. انكم لا تزالون دون ما يرتضيه الاسلام لكم ، فقد كان رسول الله يربط الحجر على بطنه من المخمصة وكان الصحابة يبادلون مص النواة ليواسوا بها الجوع ، أفتظنون انكم بلغتم من فريضة الجهاد غايتها .. ان لكم في رسول الله الاسوة ، وان لنا عنده الحسنى فإما أن تظفروا بعدوكم وإما ان تظفروا بالجنة » .

● عرض عليه الطليان المُلك والمال فرفض وأرسلوا اليه أربعة وفود : الأول يضم مأمون الادريسي ومصطفى الادريسي وعلوي بك المترجم في الادارة الايطالية بمصر . والوفد الثاني برياسة منصور باشا الكيخيا محملاً بصفائح الذهب ليحمله على الخضوع للطليان ، فرده ومعه الذهب وبعث معه من يحميه لأن الاعراب علموا بغضب أحمد الشريف على تلك المحاولة. والوفد الثالث والرابع بواسطة خديوي مصر السابق وضم بعض الأدارسة ومعهم الشيخ الطوخي العالم المعروف .

● تم الاجتماع الأخير في الجبل الأخضر وبعد ان استمع أحمد الشريف الى حديث الوفد وعرض ايطاليا الذي يتلخص في جاه له وحكم لها ، التفت الى العالم الطوخي ووجه اليه السؤال التالي : « ما قولكم دام فضلكم

في سلم كهذا بين الطليان والمسلمين وما حكم الله فيه » . فسكت الشيخ الطوخي ولم يتكلم .

● هاجم أحمد الشريف الانكليز على حدود مصر في نوفمبر ١٩١٥ ومعه عمر المختار وعاونته في هذا الهجوم قبائل أولاد علي المصرية .

● عاش وهو لا يجلس على كرسي ولا ينام على سرير ولا يتناول الطعام إلا بيده ولا فرق بينه وبين عامة الناس إلا تقدير الناس له .

● تآمر ابن عمه ادريس السنوسي مع الطليان والانكليز على انهاء الجهاد في برقة واخراج أحمد الشريف وأعوانه .

● انتقل في غواصة المانية من سرت الى استانبول في اكتوبر ١٩١٧ حيث قضى في تركيا سني الحرب ورافق مصطفى كمال (اتاتورك) في حربه ضد الحلفاء وسماه الاتراك الغازي السنوسي . ويذكر الأمير شكيب أرسلان في كتاب : (حاضر العالم الاسلامي) ص ١٥٦ ج ٢ ما يلي:

« كانت الأمة التركية أينما حل وحيثما ارتحل تهرع اليه دون تكلف ولا تصنع ، ولا انتظار أوامر حكومة ، بل بشعور عام أوجده فيها اتحاد الكلمة على نزاهة هذا الرجل وتجرده من المآرب الشخصية وعزوفه عن الدنيا وانصراف همه كله الى الدفاع عن بيضة الاسلام وحفظ استقلال المسلمين . وقد أرسل اليه مصطفى كمال باشا يطلب اليه الانتقال الى حكم أنقرة في ثورتها المشهورة ، وأعمل السيد الفكر في ذلك ثم رأى ان الآستانة وما يتبعها أصبحت كالحلس الملقى لا تملك ضراً ولا نفعاً بسبب احتلال الحلفاء ، فرحل الى اسكي شهر حيث اصطف القائد مصطفى

كمال وكل رهطه وتلقوه براً وتكريماً . ثم استطلع رأي السيـــد في أمر الخلافة وارادوه عليها ، وأبدا وأعادوا في اقناعه بها ، فاعتذر عن ذلك وأفهمهم ان لا سبيل الى قبول هـــذا الأمر لأسباب عدّدها فخيروه في الاقامة بأي بلد يريده فاختار قونية .

● وصفه الأمير شكيب رسلان في (حاضر العالم الاسلامي) ص١٥٩ ج٢ . « كان حبراً جليلاً وسيداً غطريفاً واستاذاً كبيراً من أنبل من وقع نظري عليهم في حياتي .جلالة قدر وسراوة حال ورجاحـة عقل ، وسماحة خلق ، وسرعة فهم . وقوى حافظة ، مع الوقار الذي لا تغض منه الوداعة والورع الشديد في غير رياء ولا سمعة » .

● انتقل الى الحجاز حيث مرض ، فطلبت حكومـــة الحجاز من الحكومة المصرية السماح له بالتداوي في القاهرة ، ولكنها أبت عليه ذلك مجاملة للطليان والانكليز .

● مات في المدينة المنورة يوم ١٠ مارس ١٩٣٣ ، وقيل يوم ١٢ مارس وهو التاريخ الذي اتخذه ادريس — حيث استلم المُلك — عيــداً لميلاده السنوي .

٤ — مرحلة ادريس السنوسي :

أما المرحلة الرابعة فهي الخاصة بإدريس السنوسي وبدأت عندما وصل الى القاهرة عام ١٩١٤ في طريقه الى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج . واتصل أثناء وجوده في مصر بالسلطات البريطانية موضحاً لها عدم رضاه

عما يقوم به أحمد الشريف في أنحاء ليبيا ، حتى اذا حلت الهزيمة بقوات هذا المجاهد على الحدود المصرية كان الطريق ممهداً أمام ادريس السنوسي ليحقق أهداف بريطانيا في تصفية حركة النضال الليبي. وجرت بهذا الشأن اتصالات مع ايطاليا للتفاهم على الخطة المشتركة .

● اتصل الطرفان بإدريس السنوسي في نهايـــة ١٩١٦ ، واستمرت المباحثات حتى ابريل ١٩١٧ تم خلالها التوصل الى اتفاق وقّعه الأميرالاي دوتيا والكوماندادور لويجي بنتور ومحمد ادريس السنوسي . وتم هـــذا التوقيع في عكرمـــة بالقرب من طبرق وأطلق عليه اتفاق الزويتينة وهو مؤلف من ١٣ مادة اعترفت فيه ايطاليا بمسؤوليتها عن صيانة الأمن في المناطق الساحلية التي احتلتها وأن يكون ادريس السنوسي مسؤولاً عن الأمن في المناطق الصحراوية التي لم يحتلها الطليان .

● وافق ادريس السنوسي في هذا الاتفاق على احاطة الحكومة الايطالية بمواقع معسكرات القبائل وتعهد بأن لا تنشأ قوات ليبيـة جديدة ، واذا حدث ذلك يكون للقوات الايطالية كامل الحق في مهاجمتها . كما تعهد بتجريد القبائل من سلاحها وعدم معارضته نزع السلاح من الأفراد . ثم التعهد بإبعاد كل من يتسبب في اشاعة الفتن بين الأطراف الثلاثة المتعاقدة .

● وكان من أبرز نتائج هذه الاتفاقية منع أحمد الشريف من البقاء في برقة كما أبعد منها المجاهدون والضباط . فالتجأ مثلاً عبد الرحمن عزام ونوري باشا الى مصراته ، وبذلك خلا الجو أمام ادريس السنوسي لينفذ مطالب الانكليز والطليان، لا سيما بعد أن سجن كبار أنصار أحمد الشريف في مناطق صحراوية نائية .

● تم التفاهم فيما بعد بين جاكومودي مارتينو حاكم برقة وادريس السنوسي ، وبينه وبين الانكليز ، على استبدال اتفاق الزويتينة باتفـاق آخر يكون أكثر تعبيراً عن علاقات الود القائمـة بينهم . فتم يوم ٢٥ من اكتوبر ١٩٢٠ عقد اتفاق الرجمة المعروف والمؤلف من ٢٠ مادة وملحقين.

وجاء في مقدمة هذا الاتفاق ما نصه : « بما ان الحكومة الايطاليـة قد عرفت بالتجربة أثناء الحرب عناية السيد محمد ادريس المهدي السنوسي في السعي معها وراء راحة البلاد ورفاهة أهلها وانتظام عملها ورقيها فإنها ستمنحه رتبة (الأمير السنوسي) .

● بمقتضى هذا الاتفاق منح الأمير الجديد حق الاشراف عـلى أربع واحات هي : اوجله وجالو والجغبوب والكفرة ، وهي أرض جدباء لا زرع فيها ولا ضرع .

● تعهد الأمير بأن يقدم الى السلطات الايطالية تقارير عن سير الأمور في البلاد وأن يبذل جهوده ويستعمل نفوذه حتى لا يتوقف أداء المشروعات العامة .

● وافق على عدم السماح لأحد من السنوسيين المسلحين ان يقيم في سيوة أو جغبوب،وأن لا يسمح له كذلك بالدخول الى الأراضي المصرية كما لا يسمح بعقد اجتماع مسلح للسنوسيين قرب حدود مصر ، وأن يسلم الأمير الى الحكومتين البريطانية والايطالية جميع الأشخاص الذين يصلون الى الجهات غير المحتلة بالايطاليين في برقة وسرت مهما كان سبب وصولهم اليها ، وأن لا تسمح الحكومة البريطانية بوجود زوايـا في مصر أو في الواحات في المستقبل .

● رأت الحكومة الايطالية أن تكرم الأمير الذي منحها كل هـذه المزايا ، فدعته الى زيارة ايطاليـا في نوفمبر ١٩٢٠ ،حتى اذا وصل الى بنغازي في طريقه الى روما احتفت به السلطات الايطالية احتفاء كبـيراً وأقام له والي بنغازي الجنرال دي مارتينو حفلة تكريم خطب فيها الجنرال دي تيتا فأشاد بصداقة الأمير لايطاليا .. كما أقامت بلديـة بنغازي حفلة مماثلة كان خطباؤها عمر المحيشي ومصطفى ادريزه وموسى أبو علي .

● سافر الأمير ادريس الى ايطاليا على ظهر الباخرة (ريجينا ايلينا) ومعه حاشيته المؤلفة من عبد العزيز العيساوي ، عبـد القادر فركاش . محمد المحجوب ، علي العابدية ، الشارف الغرياني ، محمـد الفزاني ، حسين أبو خضرة ، ابراهـيم الشلحي . وصحبه عـلى الباخرة الجنرال دي مارتينو ومستشاره عمر باشا المنصور الكيخيا . واحتفت ايطاليا ملكاً وحكومة وشعباً بالأمير السنوسي تقديراً لما قدمه لايطاليا من خدمات .

● عقد مع الطليان يوم ١١ من فوفمبر ١٩٢١ اتفاق بومريم لتوطيد القبضة الايطالية على المناطق التي تحتلها ، كما تقرر في هذا الاتفاق انشاء معسكرات مختلطة : أربعة في عكرمة والأبيار،على ان يغلب فيها العنصر الايطالي ، وان تدفع الادارة العسكرية الايطالية جميع نفقات ومرتبـات هذه المعسكرات .

● قصد ادريس السنوسي الى مصر في ديسمبر ١٩٢٢ هربـاً من تنفيذ ما استقر عليه رأي زعماء الحركة الوطنية في مؤتمر غريان لتوحيـد الجهاد ضد الطليان .

● وصل الى مصر عمر المختار في مارس ١٩٢٣ ومعه محمد بوشديق

مازق ، عبد القادر بليظان ، محمد بو بلقاسم ، عـلي العبيدي . وبحثوا مع ادريس السنوسي الوضع في البلاد وحاجة المجاهدين الى المال، فاعتذر عن تقديم أي عون لهم . وقال لهم : — طبقاً لما رواه لي صفي الـدين السنوسي — (ليس لدي مال) .

● عاد عمر المختار الى برقة ليتزعم حركة الجهاد ، وكان عـلى اتصال وثيق بأحمد الشريف في الحجاز الذي لم يضن عليه بكل عـون يجمعه من مسلمي العالم ويرسله ليه دون اسرته وأبنائه المشردين في صحراء مصر ،وكان ابراهيم أكبر أبنائه يشرف على ايصال العون الى عمر المختار.

٥ — مرحلة محمد الرضا السنوسي :

أما المرحلة الخامسة فيمكن ان يطلق عليها مرحلة محمد الرضا السنوسي الذي تولى نيابة عن ادريس السنوسي ادارة الواحات الأربع في برقـة وحذا حذوه في الإحجام عن تقديم أية مساعدة لعمر المختار. بل ان الطليان أغروه بعد احتلال جغبوب بتوفير كل ضروب الحياة الرغيـدة اذا وضع حداً لجهاد عمر المختار ، وزين له عبد العزيز العيساوي مـا ينتظره من ثروة وجاه . فحمل أمتعته الى زاوية القطونية حيث تلقاه القائـد الايطالي الذي اصطحبه الى اجدابيا ومنها الى بنغازي ، ثم الى جزيرة صقليـة منفيـاً .

● جيء به الى بنغازي بعد سنتين للتأثير على عمر المختـار فأرسل اليه الوفود والرسائل التي رفضها كلها فاضطر محمد الرضا الى كتابة منشور يتبرأ فيه من أحمد الشريف وعمر المختار ويطلب فيه من المجاهدين الاستسلام

وبيارك أعمال ايطاليا . وحملت الطائرات الايطالية هـذا المنشور العجيب وألقت به على المجاهدين في الجبل الأخضر في يونيو ١٩٣٠ ، وفيما يلي النص الكامل للمنشور .

« الى العرب المخالفين لنا وللدولة هداهم الله » .

« قال الله تعالى : « فبشّر عبـادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه » . وقال عليه الصلاة والسلام : « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . وقال عليـه الصلاة والسلام : « الدين النصيحة » .

« فعملاً بهذه الأوامر الشريفة لا أضن عليـكم بنصحي لكي أتخلص من المسؤولية الدنيوية والأخروية ، ويسوءني والله أن أرى هذه الحالة وما ستؤدي اليه من العاقبة الوخيمة .

« أنا سنوسي لا أنكر صفتي هذه ولا أستنكر ما أسسه أوائلي ، وما يرمي اليه تأسيسهم من الغايات الشريفة ألا وهي تعليم أولاد المسلمـين القرآن الكريم وأحكام الدين الحنيف وإطعـام الفقير وابن السبيـل ورد المنهوبات والصلح بين المتنازعين ومنع الشقاق . وليس مثل سلوك الاخوة ابن العم السيد أحمد الشريف والأخ السيد ادريس الذين قصدوا السلطة الزمنية واقامة الحرب والغزو .

« فهذه الخطة ناشئة عن مقصدهم الذاتي لا علاقة لها بالطريقة السنوسية ولا ترضي الأب والجد بل كل منهم بريء منهـا براءة الذئب من دم ابن يعقوب . وأنا أيضاً أتبرأ منهم وليس لي بهم علاقة ، اشهـد الله وعباده على هذا. واني أحمد الله الذي هداني الى الرجوع الى الحق والتخلي

عن الخطط المبتدعة الضارة بالبلاد والعباد، والرجوع الى الحق خير من من التمادي على الباطل ، نسأل الله الهداية والتوفيق .

« فإن كنتم منتسبين للسنوسية فاتبعوا نصيحتي وفكروا جيداً تجدوني لكم حقاً من الناصحين .

« أما السنوسيون الآخرون فلو كانوا يريدون لكم الخير لحضروا لصالحكم واتصلوا بالحكومة ليتم كل خير ، وحيث التجأوا لدولة أخرى فأين دليل شفقتهم عليكم ، ولا معنى لاصغائكم لأقوالهم بعد ان تركوكم نهائياً ، كفاكم عن هذا التهور .. أما أنا في كنف الحكومة الجليلة فأود لكم الخير واتباع الطريق المستقيم . أنا الذي مع الحكومة أعرف مقدار رحمتها لمن يطيع ويخلص ، فمتى سلمتم تجدوا الرحمة والشفقة وأنا أضمن لكم ذلك .

« ان خضوعي لدولة ايطاليا الفخيمة قد كان مني عن طيبة خاطر ، ولم اكن مكرهاً عليه ، كما اني لست مكرهاً اليوم على نصحكم هذا ، بل هو صادر عن ضميري ونتيجة التجربة الصحيحة والتفكير في الصالح العام ، لذلك نبذت كل شيء باطل ورجعت الى الدولة فتأكدوا انني بالقلب والذات مع هذه الحكومة أعادي من يعاديها وأصادق من يصادقها، أشهد على ذلك الله وعباده .

« لقد بذلت جهدي ونصحتكم في الشحات وفي الدور ، وما كنت أظنكم تتركون نصحي وتتبعون من يدلكم على العصيان الذي هو سبب ما حل بكم وجربتموه من الهلاك والضرر . أما كفاكم حتى أضعتم الفرصة التي كان يمكنكم الحصول فيها على خيركم وراحتكم ، ولكن لا يزال الأمر مستدركاً فالحكومة رحيمة .

« ان دولة الجنرال رودلف غراسياني العزيز رحيم عادل اذا سلمتم تجدوه أباً شفوقاً، فاتبعوا نصحي وارجعوا الى الخير ، فإن أبيتم فستندمون أشد الندم وانا بريء منكم ، وان لم تتبعوني تلحقكم دعوة الشر . الحكومة الجليلة متصفة بكل فضيلة وستجدون لديها الخير والرحمة ان شاء الله ان أخلصتم وسلمتم .

« ان عملكم الآن أضر باخوتكم المسلمين الطائعين ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « من آذى مسلماً كان عليه من الذنوب مثل منابت النخل » يقولون نحارب عن ديننا وطننا . فدينكم لم يتعد عليه أحد ، ها هي الجوامع عامرة والعوائد محترمة وأما وطنكم فقد خربتموه بأيديكم، هل الدين ينص على نهب اخوانكم المسلمين ؟ انتصحوا وارجعوا الى الحق والى الحكومة الشفوقة .

« ان هذه الدولة الجليلة سخرها الله عز وجل لإحياء البلاد وإسعادها وإنعاشها، فأنتم بعنادكم هذا خالفتم أمر الله فتخشون سوء العاقبة، أو كيف لا نرضى بأمر الله وقضائه ونعوذ بالله من غضب الله ، لا يجري شيء إلا بإرادة الله ويجب الاعتقاد بهذا على كل مسلم.

« أدعوكم للرضى والتسليم لأمر الله وللدولة الفخيمة أيدها الله . اني أنا سنوسي محض ولكنني أبرأ الى الله أمام الدولة من أحوال الاخوة ولست معهم ولا منهم .

« ان مشايخ الطريقة الذين هم السيد محمد بن علي السنوسي الجد

ووالدي السيد محمد المهدي لذين أخذتم عنهم الطريقة لا يرضون بهذا السلوك المغاير وها أنا استدل لكم بما كان منهم سابقاً .

« عندما احتل الانجليز مصر ، دعا عرابي باشا والدي للاشتراك معه في الحرب وكان والدي اذ ذاك مقيماً بالجغبوب فرفض بتاتاً ، ولو كان يريد لفعل . وحيث ن الأوائل مقصدهم العبادة المنزهة عن كل غرض دنيوي ، وقد أتموا هذا المقصد الشريف على ما يرام — فيجب علينا وعلى كل من يتبعنا نبذ ما حدث جديداً من الاخوة المذكورين. ولو كان الوالد حاضراً لما -تل هذا الحال الضار ، لهذا أدعوكم الى ترك العصيان ، فهذا الذي يخلصكم مع الاستاذ رضي الله عنه الذي يجب ان نقتدي بأعماله ونحيد عن الخطط المبتدعة بعده .

« وأنا أدعوكم الى التسليم وإلا فلستم منا ولا نحن منكم ، وبعد هذا لا أكون مسؤولاً عند الله ولا عند الحكومة عما يلحق بكم من الضرر حيث بذلت لكم نصحي بالصراحة التامة التي لا أحب سواها . قال عليه الصلاة والسلام : « لا خير في قوم لا يتناصحون ولا خير في قوم لا يقبلون النصيحة » .

« أما حجز أملاك السنوسية ومصادرتها فهو حكم عادل . وقد سببه الاخوة فهم المسؤولون أمام الجد عما أجروه لإفساد ما أسسه لهم، وهم بعملهم هذا احرجوا مركز السنوسية وشوهوا سمعتها .

« هذه نصيحتي لكم ، والنصح أغلى ما يباع ويوهب ، لا ابتغي بها

إلا الأجر من الله والمثوبـــة ، فاتبعوني وانقذوا رقابكم من الموت لأجل أغراض شخصية للغير لا تجنون أنتم منها إلا الفناء » .

محمد رضا السنوسي

٦ ــ مرحلة ادريس السنوسي :

أما المرحلة الأخيرة والفاصلة فكانت مرحلة ادريس السنوسي التي بدأت في أعقاب انهيار فرنسا ودخول ايطاليا الحرب العالمية الثانيـة إذ سعى في يونيو سنة ١٩٤٠ الى السلطات البريطانية في مصر عارضاً عليهـا خدماته لتنظيم قوة سنوسية تعمل تحت إشراف بريطانيا . وتم فعلاً وضع الترتيبات الخاصة بذلك بينه وبين الجنرال ويلسون القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، وتكفلت الحكومة الانكليزية بدفـــع جميع مرتبات ونفقات هذه القوة .

● تم اجتماع في مقر القيادة البريطانية بالقاهـــرة في شارع النباتات بجاردن سيتي يوم ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٠ لتحقيق هذه الغاية ، بناء على دعوة تحمل توقيع ادريس السنوسي والكولونيل بروملو. وشهد الاجتماع قلة من الطرابلسيين ولفيف من البرقاويين ، كما شهـــده الجنرال ويلسون الذي ألقى خطاباً حدد فيه أهداف الاجتماع دون أن يقيد بلاده بشيء ما في المستقبل .

● انتهى الاجتماع يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٠ بإصدار القرارات التالية :

١ — وضع الثقة في دولة بريطانيا العظمى التي مدت يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسي البرقاوي من براثن الاستعمار الايطالي الغاشم .

٢ — إعلان الإمارة السنوسية والثقة التامة بالأمير السيد محمد ادريس السنوسي المهدي المبايَع له بالإمارة من القطرين .

٣ — تعيين هيئة تمثيل لقطرين : طرابلس وبرقة ، لتكون مجلس شورى للأمير المشار اليه .

٤ — خوض غمار الحرب ضد ايطاليا بجانب الجيوش البريطانية وتحت علم الإمارة السنوسية .

٥ — تعيين حكومة سنوسية تدير الشؤون اللازمة في الوقت الحاضر مؤقتاً .

٦ — تعيين هيئة تجنيد تكون مقرها ضمن مقر الحكومة السنوسية .

٧ — التوسل لدى الحكومة البريطانية بواسطة الأمير المشار اليه بطلب المخصصات اللازمة للتجنيد ولادارة الحكومة وتعيين ميزانية خاصة ونظام مؤقت مستمد من الميثاق الوطني حسب عوائد وتقاليد العرب .

٨ — تفويض سمو الأمير بمراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات

والمعاهدات السياسية والمالية والحربية التي تؤمن هذه الغاية وتضمن للوطن حريته واستقلاله .

وقد رفض التوقيع على هذه القرارات عدد من الطرابلسيين من بينهم أحمد السويحلي وطاهر المريض وعون سوف لأنهم لا يعترفون بزعامة ادريس السنوسي على ليبيا بأسرها ، ولأن بريطانيا لم تعلن عزمها على منح ليبيا الاستقلال .

● ربط ادريس السنوسي ، بعد هذا الاجتماع ، مصير البلاد ببريطانيا عندما أرسل يوم ٢٧ من أغسطس الاقتراحات التالية الى بروملو الذي عين قائداً للجيش السنوسي ، وهي :

١ – تتولى بريطانيا العظمى الحماية على ليبيا وتدير شؤونها المالية والحربية .

٢ – أن تمنح بريطانيا العظمى الليبيين استقلالاً داخلياً في بلادهم .

٣ – أن يتولى شؤون الحكومة الليبية أمير مسلم تقبل به الحكومة البريطانية .

● اقترح الانكليز على ادريس السنوسي الذي اتخذ من القاهرة مقراً له في أعقاب هزيمة المحور في شمال افريقية أن يتوجه الى برقة . فتمت الزيارة في يوليو سنة ١٩٤٤ ، ولما زار بنغازي يوم ٢٨ من يوليو أشاد في خطبة له بفضل بريطانيا وضرورة استمرار التحالف معها . وانتهز

يهود برقة هذه المناسبة فقدموا اليه هدية هي عبارة عن سوط زين بقبضة من الذهب .

● عاد ادريس السنوسي الى القاهرة بعد انتهاء تلك الزيارة ولكن لم يلبث أن عاد مرة أخرى، في يوليو سنة ١٩٤٦ .

● عندما زارت لجنة التحقيق الرباعية برقة للبحث في مصير المستعمرات الايطاليـــة ، اجتمعت يوم ١٩ من مايو سنة ١٩٤٨ بإدريس السنوسي . وأوضح لها رغبته في التحالف مع بريطانيا براً وجواً وبحراً .

● كبل ليبيا بثلاث معاهدات جائرة مع فرنسا وبريطانيا وانجلـترا وأحال البلاد الى مجال حيوي للنفوذ الغربـي .

● أصدر يوم ٢٩ من اكتوبر سنـــة ١٩٦١ مرسوماً بقانون بإنشاء جامعة محمد بن علي السنوسي الاسلامية مقرها البيضاء ، دون أن تتوافـر لها المقومات التعليمية باعتراف القانون نفسه الذي نص في مادته الرابعـــة على أنه يجوز خلال السنوات العشر التالية لنفاذ هذا القانون التجاوز عن الشرط المنصوص عليه بالنسبة لمن يعين وكيلاً للجامعة والاساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين وأعضاء هيئة كبار العلماء .

● تضم الجامعة الجديدة كليات أصول الدين والشريعة الاسلاميـــة

واللغة العربية وغيرها من المعاهد والأقسام والمدارس التابعة لمعهد محمد بن علي السنوسي الديني .

● كانت أول ميزانيـــة للجامعة هي ثمان وخمسة آلاف جنيه للسنة المالية ٦٢ – ٦٣ ، ارتفعت في ميزانية ٦٤ – ٦٥ الى مليوني جنيـه ، ثم ارتفعت عام ٦٥ – ٦٦ الى مليونين وخمس وعشرين ألف جنيـــه ، ووصلت عام ٦٦ – ٦٧ الى ثلاثة ملايين و ١٥٠ ألف جنيه ، وارتفعت عام ٦٧ – ٦٨ الى ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف جنيـــه ليبي ، وواصلت ارتفاعها فبلغت ستة ملايين و ١٥٨ ألف وأربعمائة جنيه عام ٦٨ – ٦٩ . ثم بلغت عام ٦٩ – ٧٠ ستة ملايين و ٩٥٠ ألف جنيه .

● اتسعت أعمال هذه الجامعة عندما صدر أمـر ملكي يوم ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٤ بندب شيـخ الجامعة للاشراف على شؤون الزوايا السنوسية التي بلغت آخر ميزانية لها عام ٦٩ – ٧٠ مبلغ مليون ومائتي الف جنيه ليبي. ثم أصبح عمر الشلحي رئيساً للزوايا السنوسية بميزانية تبلـغ الملايين ودون أي عمل يؤديه .

● كرس الحكم الماضي كل جهوده لخلق عاصمة من مدينة البيضاء . فصدر يوم ٣ من مارس سنة ١٩٦٨ القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بانشاء مؤسسة عامـة لمدينـة البيضاء تلحق بوزارة الأشغـــال ويكون مقرها البيضاء .

• أصدر مجلس الوزراء قراراً يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٦٨ بتعيين فيفيان وليم هود (البريطاني) للقيام بأعمال المدير العام للمؤسسة . ثم أصدر المجلس قراراً يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٦٨ بتعيينه مديراً تنفيذياً لها .

• أدرج في ميزانية الخطة الخمسية الثانية ٦٩ — ٧٤ مبلغ خمسين مليون جنيه لبرنامج مدينة البيضاء، بالاضافة الى ستة ملايين جنيه أدرجت أصلاً في الميزانية العادية ٦٩ — ٧٠ .

• قدرت المبالغ التي أنفقت على مدينة البيضاء منذ عام ١٩٦٠ حتى أغسطس سنة ١٩٦٩ بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه .

الثورة تقضي على الأسطورة :

ومع فجر الفاتح من سبتمبر حددت الثورة موقفها من كل ما سبق، فأشادت في بيانها الأول بجهد أحمد الشريف عندما قالت : « يا من شهدتم لعمر المختار جهاداً مقدساً من أجل ليبيا والعروبة والاسلام ، ويا من قاتلتم مع أحمد الشريف قتالاً حقاً » .

● أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإلغاء الاحتفال بعيد ٩ أغسطس الذي اعتاد العهد البائد الاحتفال به باعتباره لا يمثل العيد الحقيقي للبلاد .

● أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يوم ١٨ من سبتمبر ١٩٦٩ بإلغاء اسم جامعة محمد بن علي السنوسي الاسلامية عندما قرر « بأن يتولى الشيخ محمود صبحي القيام بأعمال شيخ الجامعة الاسلامية » . وكان هذا أول اعلان رسمي من الثورة بعدم الاعتراف بمؤسس السنوسية .

● أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بأن يتولى الشيخ محمود صبحي بالاضافة الى عمله السابق الاشراف على شؤون الزوايا السنوسية وتحديد جهة الرقابة ، وهكذا وضعت الثورة تلك الزوايا التي يبلغ عددها ٩٧ زاوية تحت الاشراف الكامل للدولة بعد ان كان الاشراف في العهد الماضي منوطاً بناظر الخاصة الملكية ، ثم توالت بعد ذلك قرارات مجلس قيادة الثورة بوقف جميع المشروعات الخاصة بالبيضاء والزوايا .

● أصدر مجلس قيادة الثورة يوم ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ قراره المعروف بالغاء قانون انشاء الجامعة الاسلامية وتوزيع اختصاصاتها على الجامعة الليبية ووزارة الحربية والارشاد القومي ووزارة العدل ، على ان

تضم كليات الجامعة ـالملغاة في كلية واحدة تسمى كلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية .

وهكذا انتهت الأسطورة وتبخرت .. كانت وهماً عاشت على الخيال وكل خيال الى زوال .

الفصل الحادي عشر

الحياة الحزبية والبرلمانية في ليبيا

تختلف الحياة الحزبية في ليبيا باختلاف قسماتها ، فنراها في طرابلس غيرها في برقة ، تعددت براجمها وتباينت أهدافها واختلطت غايتها، ولأنها قامت الأحزاب كلها في مرحلة اتسمت بتصارع القوى لفرض نوع من السيطرة على ليبيا المجزأة أو ليبيا الموحدة ، ولكن سرعان ما تبخرت هذه الأحزاب بعد أن تحقق لليبيا استقلالها .

ففي طرابلس قامت عشر هيئات حزبية كانت كما يلي :

١ ـ الحزب الوطني :

تأسس عام ١٩٤٥ برياسة أحمد حسن الفقيه وضم الى عضويته : عبد الرحمن دقدق ، والحاج محمد العربي ، والمهاوي الشيرقي، ومصطفى

محمود بادي ، ومصطفى حسن ، وعبد الرزاق البشتي ،ومحمود عبد اللطيف وغيرهم . وطلب الحزب من الادارة العسكرية البريطانية الاعتراف به . وأجابته الى طلبه يوم ٨ من ابريل ١٩٤٦ ، وكان هذا الاعتراف قد سحب منه بعد حوادث سبتمبر المعروفة ضد اليهود . ولكن لجنة التحقيق الرباعية أثبتت في تقريرها « بأن الادارة العسكرية البريطانية أبلغتها بأن الحزب لم يعترض في سنة ١٩٤٦ على امارة ادريس السنوسي ، ولكن بعض العناصر في داخله أبدت شعوراً معادياً له » .

ومن المعروف انه كان على رأس هؤلاء المعادين أحمد حسن الفقيه وشقيقه علي الفقيه حسن . ولذلك استقالا مع بعض الأعضاء من عضوية الحزب المذكور .

٢ ـ الكتلة الوطنية الحرة

رأى الذين انشقوا عن الحزب الوطني في مايو ١٩٤٦ تأسيس هذه الكتلة ، ووزعوا على الأفراد برنامجهم الذي دعوا فيه الى الاستقلال التام ووحدة ليبيا والانضمام الى الجامعة العربية . وتلح الكتلة في تعريب الادارة وتشكو من عدد الايطاليين الذين يشغلون مناصب رفيعة فيها .

وأوضحت لجنة التحقيق الرباعية في تقريرها بأن الكتلة اجتهدت لكسب تأييد اليهود وحصلت على تبرعات كثيرة من تجارهم وهي دائمة الاتصال بالدول العربية ، وليس لها نشاط ثقافي أو اجتماعي ، ولا تتمتع بتأييد من القبائل والأعيان ، كما انها نظمت اضرابات واحتجاجاً ضد هجرة الطليان الى ليبيا .

وألقي القبض في ١٧ فبراير ١٩٤٧ على رئيس الحزب وسكرتيره ، والسبب كما أوردته الادارة العسكريـــة للجنة التحقيق الرباعية — هو ان الحزب كان يلقي الرعب في قلوب الايطاليين والعناصر المشايعة لهم . إلا ان مندوبـي الحزب قالوا أمام اللجنة انه عند خروج الايطاليين من البلاد أثناء الحرب لم يصب بأذى ايطالي واحد أو يهودي واحد. وأبدوا استعدادهم لبقاء السكان الايطاليين الحاليين في البلاد بعد منحهم حقوقاً كاملة وفقـاً للقانون .

وتضمن تقرير لجنة التحقيق الرباعية ان الكتلة الوطنيـة عارضت عام ١٩٤٧ إمارة ادريس السنوسي على ليبيا كلها ، وطالبت بإنشاء جمعيـــة تأسيسية للبت" في شكل الحكم مستقبلا" .

٣ — حزب الاتحاد المصري الطرابلسى :

انفض عن الكتلة الوطنية الحرة بعض الأعضاء وفي مقدمتهم علي رجب ويوسف المشيرقي وأسسوا حزب الاتحـــاد المصري الطرابلسي . واعترفت الادارة العسكرية البريطانية بهذا الحزب يوم ١٦ من ديسمبر ١٩٤٦ ،وحدد برنامجه بتوحيد ليبيا تحت التاج المصري ، ونشر اعلانات ضخمة ضد عودة الادارة الايطالية والاستعمار . وأذاع في ديسمبر ١٩٤٧ نداء" للدفاع عن فلسطين .

٤ — الجبهة الوطنية المتحدة :

عندما تأسست هذه الجبهة في مايو ١٩٤٦ أريد منهـا أن لا تكون حزباً سياسياً بالمعنى المعروف بل هيئة تمثل طرابلس وتؤيدها العناصر المحافظة في البلاد والأعيان وشيوخ القبائل ، كما أيدها بعض التجار وذوي النفوذ واليهود، طبقاً لما ورد في تقرير لجنة التحقيق الرباعية . وكان على رأسها سالم المنتصر ، وضمت الى عضويتها عون سوف ، وطاهر المريّض ، وابراهيم بن شعبان ، وأبو الاسعاد العالم وغيرهم . وأيدت الجبهـة في عام ١٩٤٦ إقامة الإمارة السنوسية . ولما اجتمع في بنغازي في يناير ١٩٤٧ مندوبون عنها بمندوبي برقة للوصول الى اتفاق حول هذه الإمارة، فشلت المباحثات لأن الطرابلسيين رفضوا الفكرة بلا قيد أو شرط .

ومن المعروف ان رئيس الجبهة (سالم المنتصر) كان في مقدمة الذين ناصروا الحكم الايطالي الفاشستي وأشادوا به ، وله في ذلك مواقف عديدة أبرزها هذا المقال الذي نشره في جريدة (جورنال دي تاليا) في عددها الصادر يوم ١٨ من سبتمبر ١٩٣٥ ، وجاء فيه ما يلي :

« .. ان الفاشستية الايطاليـة نفحت ليبيا برجال يعدون من خيرة أعوان الدوتشي ، فكان لعمله هذا أعظم وقع في نفوس الأهلين لأنـه جاء دليلاً على حبه لبلادنا وشدة اهتمامه بأمورنا ورغبته في استمـرار سياسته الاسلامية على الخطة المرسومة لها . والتي عادت على البلاد بأفضل النتائج وأحسن الثمار .. ان ايطاليا لم تخيب يوماً أملاً من آمالنا ، بدليل ما وصلت اليه البلاد من الرقي بفضل الأعمال المجيدة التي قامت بها الحكومة الايطالية وعادت على سكان البلاد بالرفاهية ، وأدى ذلك الى الأمن الشامل

الذي زاد من رخائها ووطد أركان حالتها الاقتصادية..حتى صارت الى ما صارت اليه من التقدم والنجاح » .

٥ ــ حزب العمال :

اعترفت الادارة العسكرية بهذا الحزب في أول سبتمبر ١٩٤٧ بعد أن تم تشكيله برئاسة بشير بن حمزة الذي طُرد من الكتلة الوطنية الحرة، وله أنصار قلائل . وأذاع الحزب عدة نشرات طالب فيها بوحدة واستقلال ليبيا ، كما أرسل خطابات الى الجالية اليهودية يطلب فيها تحديد موقفها من مسألة تقسيم فلسطين .

٦ ــ حزب الأحرار :

ألّف هذا الحزب أحدُ أعضاء الحزب الوطني واعترفت به الادارة البريطانية في ١١ مارس ١٩٤٨ ، ولا يتجاوز عدد أعضائه عن سبعين عضواً ، وزار رئيسه ادريسَ السنوسي في فبراير ١٩٤٨ وأعرب له عن تأييده لتنصيبه أميراً على ليبيا الموحدة .

٧ ــ هيئة تحرير ليبيا :

تشكلت هذه الهيئة في القاهرة في مارس ١٩٤٧ من أحمد السويحلي ، ومحمود المنتصر ، وجواد ذكري ، وطاهر المريّض ، ومنصور قدارة ، وتولى رئاستها في المرحلة الأولى بشير السعداوي .

وكانت أهداف هذه الهيئة استقلال ليبيا ووحدتها وضمها الى الجامعة العربية ، على أن يبحث نظام الحكم بعد نيل ليبيـــا الاستقلال . وتمتعت هذه الهيئة بتأييد الجامعة العربية .

٨ ـ المؤتمر الوطني :

بعد ان خرج بشير السعداوي من هيئة تحرير ليبيا أسس المؤتمر الوطني الذي ضم أعضاء من الحزب لوطني والجبهة الوطنية المتحدة . وبعد ثلاثة أيام من تكوينه ، أي يوم ١٧ مايو ١٩٤٩ رفضت الأمم المتحدة مشروع بيفن سفورزا، فنظم المؤتمر حملة للاضراب، كما أرسل وفداً الى بنغازي في الأول من يونيو ١٩٤٩ لتهنئة ادريس السنوسي بإعلان استقلال برقة . وأكــد المؤتمر أهدافه بأن تكون ليبيا موحدة تحت الزعامة السنوسية .

٩ ـ حزب الاستقلال :

تأسس هذا الحزب عــام ١٩٤٨ من المناوئين للجامعة العربية برياسة سالم المنتصر.وكان برنامجه استقلال ليبيا ووحدتها دون الاشارة الى انضمامها للجامعة العربية .

الأحزاب ولجنة التحقيق الرباعية :

وأجملت لجنة التحقيق الرباعية ماهية معظم هذه الأحزاب في تقريرها الى وزراء خارجية الدول الأربع فقالت :

« أعربت الأحزاب السياسية عن شعور الصداقة للايطاليين المقيمين في

طرابلس ، وقررت انها ستمنحهم نفس الحقوق التي للّيبيين اذا استقلت البلاد . وأهم ما قام من عقبات في سبيل اندماج الأحزاب هو التنافس الشخصي بين الزعماء والاختلاف على شكل الحكم مستقبلاً .. وليست الأحزاب السياسية ديمقراطية في كيانها الداخلي ، وليس لها نشاط اجتماعي أو ثقافي في البلاد ، ولا تختص الأحزاب بجميع السكان لا سيما المقيمين خارج مدينة طرابلس،والناس لا يفهمون بوضوح ما تنطوي عليه برامج الأحزاب .

« وجميع زعماء الهيئات متأثرون بالجامعة العربية ، ونشرت صحف القاهرة فتوى من دار الإفتاء بأن كل من يطلب الاستظلال بدولة أجنبية لا يعتبر مسلماً مخلصاً .. وأثرت هذه الفتوى في الناس » .

١٠ – اللجنة الطرابلسية :

تألفت هذه اللجنة خارج طرابلس وظلت تعمل سراً في القاهرة زهاء عشرين عاماً . ووضعت نواتها الأولى جماعة مصراته برياسة أحمد السويحلي. وعملت في بداية تكوينها على نشر اذاعة فظائع الحكم الايطالي في طرابلس. ولفت نشاطُ هذه الجماعة نظر الانجليز في مصر فطلبوا اليها في أغسطس ١٩٤٠ عن طريق حمد الباسل باشا أن تقدم معونة عسكرية للحلفاء ، فاشترطت عليهم أن يكون ذلك مقابل تعهد رسمي من بريطانيا بإعطاء القطر الطرابلسي الاستقلال بعد انتهاء الحرب . فلم يوافق الانكليز على ذلك واشترطوا أن تكون المعونة مقابل أجر نقدي يأخذه الجندي .

وعندما جلت الجيوش الايطالية عن طرابلس في يناير ١٩٤٣ أقام

الليبيون الذين سكنوا مصر احتفالاً بهذه المناسبة في الجمعية الزراعيـــة في اكتوبر ١٩٤٧ ورأوا ان الفرصة سانحة لانتخاب هيئـــة تمثلهم في الدفاع عن قضيتهم . فتم انتخاب هيئـــة سموها (اللجنة الطرابلسية) واختاروا هيئتها التنفيذية من الفيتوري لسويحلي ، أبو القاسم الباروني ، عمر الغويلي، الطاهر الزاوي .

وانحصرت مبادىء اللجنة فيما يلي :

١ — اعتبار القطر الطرابلسي وحدة لا تتجـــزأ من حدود مصر الى حدود تونس .

٢ — مناهضة السياسة الاستعمارية .

٣ — العمل على جعل السياسة الطرابلسية جزءاً من سياسة الجامعة العربية .

٤ — المطالبة بالاستقلال لتام والوحدة الشاملة التي لا شرط فيها ولا قيد.

الهيئات في برقة :

أما فيما يتعلق ببرقة فقد اختلف الوضع الحزبي اختلافاً واضحاً ، اذ قامت جمعية عمر المختار في لقاهرة عام ١٩٤٢ ، وكان من بين أعضائها أسعد بن عمران وعلي فلاق وفرج بروين وسالم سعيد ورجب بـن غزي ومصطفى بن عـــامر وصالح مسعود أبويصير ، وبلغ عـدد أعضائها نحو ألف عضو .

وقامت جمعية سرية أخرى، في القاهرة عام ١٩٤٣ ، انضم اليها عمر غويلي وسليمان الزوبـي والهـــادي الرويمي وطاهر سبيطه . واتخذت مـن

« الدراســة » مقراً لاجتماعاتها . وكان عملها تزويد الصحف الوطنية في العالم العربي بأنباء الاستعمار الايطالي في ليبيا .

وقامت جمعية سريــة ثالثة في القاهرة ضمت صالح مسعود أبويصير وأبا القاسم الباروني، وعلي الغنيمي،وطاهر البشتي وغيرهم . واتخذت هذه الجمعية من مجلة «الفتح»التي كان يصدرها محب الدين الخطيب رحمه الله — ميداناً لشرح القضية الليبيــة . واتخذ أعضاء هذه الجمعية أسماء مستعارة لتوقيع مقالاتهم منها: عبد الحميد صالح البرقاوي ومسعود المحروقي الطرابلسي.

وأقلق هذا الوضع الادارة الايطالية في ليبيا فأصدر «بالبو» أمراً بمنع قبول الحوالات المالية من آباء الطلبة البرقاويين الى أبنائهم في مصر.ومرت هؤلاء الطلبــة شهور عصيبة جداً مما اضطر أكثرهم الى العودة . وبقي عدد قليل ناعماً بشظف العيش وحياة الفقر في سبيل بلاده .. ثم استأنفت جمعية عمر المختار نشاطها في بنغازي في ابريل ١٩٤٣ بعد جلاء الايطاليين برئاسة مصطفى بن عامر وعضوية محمود مخلوف وابراهيم الاسطى وغيرهم. وكانت أهدافها تحقيق استقلال البلاد .

وتأسست بعد ذلك رابطة الشباب الاسلامية من صالح مسعود أبو يصير وعوض زاقوب،وعبــد ربه الغناي،وحسين الغناي ، ومحمد فريد السيباني، وعبد الرازق شقلوف،ومنير البعباع وغيرهم . وغايتها الاستقلال والانضمام الى الجامعة العربية .

وتألفت في يوليو ١٩٤٦ الجبهة الوطنية التي ضمت بعض رفاق عمـر المختار حتى أصبحت هي الهيئة المعبرة عن رأي سكان الاقليم .

وبعد عودة ادريس السنوسي الى برقة أعلن يوم ٧ ديسمــبر ١٩٤٧

عن حل جميع الهيئات والجمعيات وهي : الجبهة الوطنية ، والرابطة الاسلامية ، وجمعية عمر المختار . وتشكل المؤتمر الوطني في يناير ١٩٤٨ برياسة محمد الرضا السنوسي شقيق ادريس السنوسي . وكان برنامجه هو الاعتراف باستقلال برقة بحيث يكون ادريس ملكاً لهذه الدولة[١] .

تلك هي الأحزاب والهيئات التي عرفتها طرابلس وبرقة ، أما فزان، فقد خلت منها وظلت بعيدة عنها .

مجلس شورى لجمهورية طرابلس :

هذا فيما يتعلق بالأحزاب والهيئات السياسية التي قامت في ليبيا منذ الاحتلال الايطالي حتى إعلان استقلال البلاد . أما فيما يتعلق بالحياة البرلمانية ، فقد شهدت ليبيا أول تجربة شعبية عندما أعلن زعماء طرابلس قيام الجمهورية الطرابلسية يوم ١٦ من نوفمبر ١٩١٨ ، واستقر رأيهم على عدم انتخاب رئيس لهذه الجمهورية .. بل فضلوا أن يكون لها مجلس جمهوري تألف من : رمضان السويحلي ، أحمد المريّض ، سليمان الباروني وعبد النبي بن خير .

واقترن هذا التشكيل بتكوين مجلس شورى للجمهورية برياسة محمد سوف (رئيس أول) ، ويحيى لباروني (رئيس ثان) ، وعضوية كل من : عبد الصمد النعاس ، مفتاح التريكي ، علي بن رحاب ، محمد بن خليفة ،

---

١ عندما أعلن ادريس السنوسي استقلال برقة عين عمر منصور الكيخيا رئيساً لوزرائها ووقف المؤتمر الوطني المذكور ضد تصرفاته القاسية بفضل ما قدمه أعضاء جمعية عمر المختار ورابطة الشباب ، فسحبت الثقة من عمر لكيخيا الذي أقيل من منصبه كما حل المؤتمر الوطني في نهاية عام ١٩٥٠ .

عبد السلام الجدايمي ، محمد المنتصر ، علي المنقوشي ، محمد بن بشير ، مفتاح التايب ، عبيدة المحجوبي ، عبد الرحمن بركان ، علي شالابي ، محمد الفايدى ، الحبيب عز الدين ، محمد شطيبه ، علي تنتوش ، سالم البرشوشي ، أحمد البدوي ، محمد الفكيني ، ابراهيم أبو الأحباس .

برلمان في ظل الادارة البريطانية :

وانتهت هذه الجمهورية ومجلسها في أعقاب القانون الأساسي الـــذي أصدرته السلطات الايطالية في الأول من يونيو ١٩١٩ باقامة أجهزة حكومية في كل من برقة وطرابلس يعاونها مجلس نواب محلي ينتخبه أهـــل البلاد وفيه « عدد يستحقون الجلوس فيه بمقتضى وظيفتهم وغيرهم يعينهم الوالي» ، ايطالي .

وقام المجلس المذكور في كل من برقة وطرابلس . وكان مجلس نواب برقة قد تشكل من ستين عضواً برياسة صفي الدين السنوسي ، وعقد أول اجتماع له في الأول من ابريل ١٩٢١ ثم انفرط عقده بعد أن عقد خمس جلسات . وكذلك الحال بالنسبة الى مجلس نواب طرابلس الذي لم يعمّر لأن الزعماء الليبيين استأنفوا الجهاد ضد الطليان .

مجلس نواب برقة :

ولما اعلن استقلال برقة في الأول من يونيو ١٩٤٩ ، أُجريت الانتخابات لأول برلمان يوم ٥ من يونيو ١٩٥٠ . وضم هذا البرلمان ٥٠ عضواً من بينهم مصطفى بن عامر ، وصالح مسعود أبويصير ، وابراهيم اسطى عمر ،

وعبد الرازق شقلوف ، وعبد السلام بسيكري ، وعبد القادر البدري ، وعبد الحميد نجم ، ورشيد الكيخيا وعلي زواوا .

ولم يوجه في هذه الانتخابات سوى طعن واحد ضد صالح أبويصير استناداً الى انــه لم يبلغ اسن القانونية ، لكن الطاعنين لم يستطيعوا تقديم الاثبات المطلوب .

منع الاتجار مع اسرائيل :

وكانت من أبرز أعمال هذا المجلس ان اعترض كثـير من الأعضاء على ما أقدم عليــه ادريس السنوسي من اختيار أعضاء برقة في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة دون العودة الى مجلس النواب . كما تزعم صالح مسعود أبويصير في ابريل ١٩٥١ حملة تأييد لمصطفى بن عامر عندما هاجم حكومة الساقزلي ببرقة بشأن محاولتها الاتفاق مع اسرائيل لتصدير الأبقار والأغنام اليها . وكان من نتيجة هذا الموقف أن تأجل البحث في هــذا الموضوع وبالتالي تأجلت اجتماعات مجلس النواب الى أجل غير مسمى .

وهذه المعارضة الكاسحة جمعت الوطنيين دون الانتماء الى حزب معين لأنهم تعاونوا على نقد السلطات الحاكمة ضد أي تصرف لا يتفق والمصلحة العامة . وأبلغ دليل على الترابط بين هؤلاء المعارضين انه عندما صدرت الأوامر باعتقال مصطفى بن عامر ، الذي كان رئيساً لتحرير جريــدة (الوطن) ــ أصبحت الجريدة مهددة بعدم الصدور ، ولكن صالح مسعود بويصير أخذ على عاتقه تحرير العدد من أوله الى آخره وهاجم فيه حكومة برقة وسماها الحكومة المحكومة .

ورأت الحكومة القائمة في برقة أن تنزل بالمعارضين كل ضروب التنكيل . وكان أكثر من اكتوى بنيرانها غير ابن عامر هو صالح مسعود أبويصير وعبد الرازق شقلوف : حيث أحيط الأول برقابة شديدة وقيدت كل تحركاته ، كما اشتبه في الثاني ولوحق مراراً .

مجلس نيابي اتحادي :

ولكن بعد أن نالت ليبيا الاستقلال بموجب قرار الأمم المتحدة تقرر إجراء الانتخابات لتشكيل أول مجلس نيابي اتحادي يوم ١٩ من فبراير ١٩٥٢ . وكانت المعركة الانتخابية حامية الوطيس في طرابلس نظراً لتعدد الهيئات السياسية . وكان أقوى الأحزاب وأكثرها شعبية (المؤتمر الوطني) الذي يتزعمه بشير السعداوي . وخشيت السلطات الحاكمة أن يكتسح أنصاره هذه الانتخابات ، فاستقر رأيها على طرده من البلاد بحجة انه يحمل جواز سفر سعودي،فهاجمه رجال الادارة في منزله وأبعدوه الى الحدود المصرية. ولكن نجحت قلة من أعضاء المؤتمر هم مصطفى السراج ، وعبد العزيز الزقلعي،ومحمد الزقعار ، ومصطفى ميزران ، وعبد الرحمن القلهود .

ونجح في برقة،حيث حلت جميع الهيئات والأحزاب ، مجموعة لها وزنها بين المواطنين ، من بينهم: صالح مسعود أبويصير ، وعبد السلام بسيكري ، وخليل القلال ،وعلي نور الدين العنيزي ، وعبد القادر البدري ، ومحمود بوشريده ، والقذافي سعد . ولم يحدث في برقة ما حدث في طرابلس من اضطراب أو تدخّل سوى القرار الذي نص على حرمان من يسكن المدينة من الترشيح في قبيلة خارج المدينة . وكان المقصود بهذا

هو صالح مسعود أبويصير وعبد الحميد نجم . ولكن تم الغاء هذا القرار أمام إصرار الناخبين .

وتجلت المعارضة في المجلس عندما ناقش المعاهدة العسكرية مع بريطانيا يوم ٤ أغسطس ١٩٥٣ ، «قاومها ١٦ نائباً في برقة وطرابلس وفــزان مقاومة شديدة وامتنعوا عن التصويت عليها . ولكن المجلس وافق عليها في نهاية المطاف تحت الضغط والارهاب. على ان الارهاب لاحق المعارضين خارج المجلس أيضاً فأبعد بعضهم الى مراده . وكتبت جريدة (الدفاع) مقالاً تنادي فيه بسقوط القانون الظالم ومنــع الجرائم ، وتشجب اعتقال المذكورين دون اتهام ولا محاكمة .

وعندما جرت الانتخابات للهيئة النيابية الثالثة في يناير ١٩٦٠ نجح عدد ضئيل من ذوي الرأي من بينهم: عبد المولى لنقي ، وعلي مصطفى المصراتي ، والسايح فلفل ، والفيتوري بميط ، ومحمود صبحي ، وعمــران قصير وغيرهم . واستطاع هؤلاء مع بعض أعضاء من مجلس الشيوخ مثل : عبد الحميد العبار ، والفيتوري السويحلي ، ومحمد الزقعار ، ومحمود بوهدمه أن يرغموا الحكومة القائمة في ذلك الحين ، (حكومة عبد المجيد كعبار) على الرضوخ لمطلب المعارضة بشأن فضيحة طريق فزان ، وأجبروها على تقديم استقالتها [1] .

مشروع قانون بإلغاء المعاهدات :

ثم قدم بعض النــواب وهم : السايح فلفل ، ومحمود صبحي ، وأحمــد

---

١ ينظر كتاب « هذه ليبيا » للمؤلف .

الرماش، وعبد السلام التهامي، وبشير المغيربي، وأحمد الغرياني، وعلي مصطفى المصراتي، وعمران البصير، وأحمد الحرباشي، ومحمود فتح الله، والفيتوري زميط، مشروع قانون الى مجلس النواب يوم ٩ مارس ١٩٦٤ بإلغاء المعاهدات الليبية الأجنبية وتصفية القواعد العسكرية. وقد وافق المجلس بالاجماع – باستثناء واحد – يوم ١٦ مارس ١٩٦٤ على هذا المشروع مع اعطاء الحكومة (حكومة محمود المنتصر) مهلة شهرين لإطلاع المجلس على نتائج مفاوضتها مع حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة لتحقيق الجلاء [١] .

انتهاء الحياة البرلمانية :

وعندما جرت انتخابات جديدة في ١٠ اكتوبر ١٩٦٤ كان جميع النواب الذين وقفوا ضد الحكومات المتعاقبة في غياهب السجون فتعذر عليهم تقديم أوراق ترشيحهم لهذه الانتخابات . فجاء المجلس الجديد خالياً من كل ما يزعج السلطات الحاكمة ، وبهذا انتهت الحياة النيابية في ليبيا بعد ان انتهت من قبل الحياة الحزبية العلنية .

ولكن من المعروف ان ليبيا شهدت نوعاً من الحياة الحزبية السرية . عندما تم إيجاد تنظيم لحزب البعث وآخر للقوميين العرب ، وتم إلقاء القبض على أعضاء التنظيم الأول عام ١٩٦١ ، وعلى أعضاء التنظيم الثاني عام ١٩٦٧ ، وقدم جميع الأعضاء الى المحاكمة وانتهى الأمر بحبسهم مدداً متفاوتة .

---

١ ينظر كتاب « حقيقة ليبيا » للمؤلف .

ثورة ليبيا وإلغاء المؤسسات الدستورية :

واندلعت ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ ، فكان بداية عملها إلغاء المؤسسات الدستورية ومن بينها المجالس التشريعية أي مجلس الشيوخ والنواب.

العفو عن الجرائم السياسبة :

ثم أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٧٠ بالعفو عن جميع الجرائم السياسية التي ارتكبت لغرض سياسي قبل الفاتح من سبتمبر أو كانت متعلقة بإظهار غضبة الشعب في ليبيا على العدوان الصهيوني على الدول العربية في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

وكان من بين الذين شملهم العفو جماعات القوميين والبعثيين .

وفيما يلي أسماء هؤلاء القوميين (بعضهم من غير الليبيين):

جورج حبش ، محسن ابراهيم ، هاني الهندي ، أحمد رجب فيتور ، عبد السلام الزقعار ، عز الدين الغدامسي ، عمر المنتصر ، نصر الدين البقار ، مصطفى العالم ، الأمجد أبو زيد ، محمد كشكي ، وديع حداد ، صبحي عوده ، جمعه الفرجاني ، شعبان محمد سعيد ، جمعه الفزاني ، علي اللاتي ، عبد النور أبو صالح ، فيصل سعود ، عدنان فرج ، التباني علي الأجدل ، يوسف العجرمي ، عبد الهادي الراعي ، محمد أحمد الرتيمي ، محمد الهلالي ، محمد وليد سالم ، محمد الطيب ، محمد حمزة ، عبد الجليل الزاهي ، رجب عريبي ، رمضان العربي ، مصطفى المقطوف ، علي مصباح العرفي ، محمد الهاشمي أبو عرقوب ، محمد الصادق المغربي ، رجب شنلابو ، السنوسي الهاشمي دهان ، الأزهري

الهاشمي موسى ، عيسى الصومالي ، علي التيساوي ، أحمد أبو بكر أبو رخيص ، ابراهيم الميلادي ، مصطفى عمر السلوم ، صالح مفتاح الفرجاني ، علي رمضان المقطوف ، الصديق الهمالي ، البراني موسى الزوي ، صلاح باكير ، مختار المصراتي ، عبد القادر الكبير ، رجب أحمد هنيدي ، عبد الحميد باطوها ، محمد المجبري ، عبدالله ابراهيم الحصادي ، محمد عمران زرتي ، سعد الخضر ، عوض الطاهر الدلح ، يوسف الشين ، عبد السلام خليفة ، عثمان محمد الحاج ، صالح عبد القادر العوامي ، حسن العربي ، عمر علي ديوب ، ضو سالم نجاح ، سالم الشويهدي ، سالم الهلالي ، ميلود محمد النائلي ، محمد مسعود الرياني ، يونس بلقاسم معيوف ، محمد بشير البرغثي ، بالنور مفتاح ، محمد سالم الفيتور ، أبو بكر محمد الطشاني ، عبد الجليل صالح ، علي محمد القنصل ، محمد مختار العقاب ، محمد دريبيكه ، عبد السلام العمامي ، ميكائيل السنوسي ، محمد فرحات الشلطامي ، خليفة ابراهيم عطية ، محمد محسن ظافر ، عبد الغني الشبه ، يوسف محمد أحمد ، عبد العظيم المهدي حموده ، مصطفى سعيد اليمني ، فوزي يوسف حمزة ، آدم العوامي ، حسين ادريس المنصوري ، علي خيرالله قالح ، عمر أحمد الزنتاني ، عيسى القبلاوي ، فرج سعيد .

وفيما يلي أسماء أعضاء التنظيم البعثي :

عامر الدغيسي ، عبدالله شرف الدين ، حسونه الطاهر الدغيسي ، تاج الدين موسى غانم ، سعدون حمادي ، فريد حسين أشرف ، محمد فرج حمي ، صالح الصيد ، ابراهيم الهنقاري ، نصر العوري ، مفتاح سالم البرشوشي ، عبدالله شعبان ، محمد مهدي الاطرش ، محمود حسين كمال ، مصطفى الدالي ، مصطفى صالح التركي ، رجب الزقوزي ،

أحمد آدم ، عمر خليفه الشقروي ، محمد العريفي الرويدي ، عياد أحمد سليمان ، الأمير عمر دياب، عثمان علي البزنطي ، نوري البغدادي الساعدي، الصادق الساعدي ، أحمد الطاهر الشريف، محمد البهلول ، فيصل المعتصم، عامر الطاهر البكوش ، حسين الكردي ، الشتوي خليفة ، محمد علي نصر ، يسار عسكري ، اسعد العكا ، خليفة الاسطى ، محمود شحادة، محمد أبو عميزر ، صالح جبريل، فتحي الطرابلسي ، عبد الرحمن الرمادي، موسى ادريس القطروني ، فرج سابا ، سعيد شاهين ، حسين البكري، يوسف هامان ، اميل داوود نطاس، محمود أبو عبيد، مصطفى عبد السلام، محمد هلال الصادق ، عبد الحكيم برشان ، عبد السلام فطيس ، محمد الكريو ، فوزي البغدادي ، حمود بن غارات ، بشير بن كوره، سليمان عيسى ، ابراهيم حافظ رمضان ، مصطفى النعاس ، العربي صالح ، يونس دريد ، محمد شعبان ، أحمد جبر ، محمد العوري ، نصر الدين بشير ، هادي المهدي الشريف ، عبد المولى عبد اللطيف الشريف ، ابراهيم بشير الشريف ، رمضان محمد عميش ، رمضان أبو خيط ، محمد سليمان الزليطني ، علي حسين الجبالي ، أحمد جويرف ، مفتاح الشكماك، مصطفى مبروك سويسي ، عبد العاطي احداش ، سعيد الأطرش، محمود حموده ، علي عمر قرقوم ، محمد ابو غراره ، حسونه الطاهر الدغيس، عبد القيوم بوكعباش، علي ميلود ، محمد القبلاوي ، عبد القادر الدرناوي يوسف فرج العلواني ، بشير أحمد زنقيه ، البوخاري سالم حوده ، عبد السلام المزوغي .

من تحزب خان :

ولا يعني اصدار العفو عن هؤلاء الذين ارتبطوا ببعض الأحزاب في الوطن العربي، ان الثورة في ليبيا تؤيد أو توافق على قيام العمل الحزبي، بل على النقيض انها ترفضه رفضاً باتاً. وقد رفعت منذ أيامها الأولى شعار (من تحزب خـــان) . وأكد العقيد القذافي هـــذا الموقف في جميع المناسبات ، وأوضح هذا الرأي ايضاحاً شاملاً أثناء الحوار الـذي جرى بينه وبين طلبة الجامعة الليبية في بنغازي يوم ٦ من نوفمبر ١٩٦٩ اذ قال ما نصه : « طبعاً لا حزبية بعد اليوم ... هذا شيء مفروغ منه، واكثر الناس اللي انضمت لأحزاب تقدمية قبل الثورة ، أحزاب كانت شعاراتها نفس شعارات الثورة ، وأصبحت الآن بعد قيام الثورة موضع التنفيـــذ والتطبيق ، وهنا انتفت الأغراض من الحزبيـة ، وإذا استمر شخص في حزبيته معنى هذا انه غير راض عن النظـــام الثوري ، لأن الانسان اذا مارس عملية حزبيـــة سرية ورفع شعارات فمعنى هذا ان الشعارات التي ترفعها الثورة لا تتفق مع شعاراته وانه يريد ان يطيح بالنظام الجـديد ، والثورة لا يمكن ان تسمح لأي محاولة للاطاحة بها وستضرب بيد من حديد وبدون رحمة على من يحاول ذلك » .

بل ان العقيد القذافي ذهب الى أبعـد من ذلك عندما هاجم النظـــام الحزبـي في الوطن العربـي والذي له ارتباطات خارجية ، فقال في خطاب له بالزاوية يوم ٢٤ من يناير ١٩٧١ ، ما نصه :

« نحن ضد الأحزاب التي تمولها الدوائر الأجنبيـــة سواء كانت من الشرق أو من الغرب . ونحن نرفض أن يكون هنـــاك حزب في الوطن

العربي يدين بالولاء لخارج الوطن العربي مهما رفع هذا الحزب أو رفعت تلك الجماعة من الشعارات البراقة ، فالأمة العربية ليست في حاجة الى أن تأتي دوائر أجنبية من الشرق أو الغرب كي تنظم لها حياتها الاجتماعية أو السياسية أو تقدم لنا تجارب في قوالب مصبوبة » .

وقال كذلك :

« لسنا في حاجة الى حزبية مهما كانت شعاراتها . الشعب هو الحزب الكبير ، وان الحزبية بكافة ألوانها بعد ثورة الفاتح من سبتمبر سجلت في سجل الخيانة العظمى ، وان أي حزب أو متحزب مهما كان شعاره فهو في قائمة الخيانة العظمى ولا يكون مخلصاً لهذا الشعب بأي حال من الأحوال .. لا مبرر للحزبية بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ولا عتاب على من تحزب قبلها ويحاول الخلاص » .

الثورة والحياة البرلمانية :

وهذا الموقف الواضح للثورة من الأحزاب التي يرمز وجودها الى اختلاف في الأماني والرغبات تبعاً لاختلاف المصالح والبيئات ، حددت الثورة مثله في الحياة البرلمانية التي لم تثبت وجودها الفعلي في ليبيا . وألقى العقيد معمر القذافي شعاعاً من الضوء على هذا الموضوع في حواره مع طلبة الجامعة الليبية بطرابلس يوم ٢ من يناير ١٩٧٠ عندما سأله الطلبة : « هل سيكون في ليبيا مجلس أمة في المستقبل » ؟

فأجاب العقيد القذافي بقوله : « ان وجود مجلس الأمة لا يعني الديمقراطية ، وهذا ثابت في ليبيا ،لأنه كان هناك مجلس أمة ولم تكن

هناك ديمقراطية ، والآن ليس هناك مجلس للأمة ولكن الديمقراطية والحرية في أوسع معانيها في هذه البلاد ، ولكن كمبدأ من مبادىء الديمقراطية في التمثيل النيابي سوف يكون ذلك مستقبلاً » .

وان ما ذهب اليه العقيد القذافي هو الحق كل الحق،لأن وجود البرلمان في بلد ما لا يعني انها ديمقراطية ، وأساس النظريــة الديمقراطية كما هو معلوم وجود مجلس واحد ، حتى ذهب البعض الى ان وجود مجلس آخر (مجلس الشيوخ) يحمل معنى رغبة الحاكم الذي يعين معظم أو كل أعضاء المجلس الى تنفيذ ما يهدف اليه ، فضلاً عن انه يضم في أغلب الحالات القوى الاجتماعية القديمة كالأعيان والأثرياء لمقاومة الديمقراطيـة الناهضة ، وكلما انتصرت الديمقراطية في بلد ما أصبح زوال هذا المجلس أمراً محتوماً.

وشهدت ليبيا كما هو معروف ، مجلساً للشيوخ ظل طوال سني وجوده في قبضة الملك المخلوع يحركه في الاتجاه الذي يبغيه ، كما شهدت مجلساً للنواب تلاعبت السلطة الحاكمة بانتخاباته فأفقدته حقيقته ووجوده .

الشعب هو الأساس :

ومن المعروف ان أساس النظام الديمقراطي يقوم على مدى ايمان الحكومة بالشعب ، فكلما أتاحت الحكومة للشعب مجال التطور كلـما ثبتت دعائم الديمقراطية وقام في ظلها التلاحم القوي لخلق دولة ناهضة ومجتمع سليم .

ولا يتسنى للمجتمع أن يتمتع بهذه السلامة إلا اذا تعلّم الناس من الأخطاء وعملوا على تجنبها واصلاحهـا ، وكلما زاد هـذا الاصلاح ظهرت مشاكل جديدة تتطلب اصلاحاً آخر .. وهكذا ينتقل المجتمع بين مراتب الإصلاح والعمل المستمر لإسعاد أفراده وسكانه .

وقد تعهدت الثورة في ليبيا بخلق مجتمع جديد قائم على أسس قوية ، فكان مجلس قيادة الثورة هو مجلس الشعب .. يبحث ويدرس ويشرّع وينفذ الوزراء عن طريقه ما ينتهي اليه الرأي من أمور . بل ان الثورة لجأت الى مناقشة الشعب فيما اتخذته من قرارات واختطته من اتجاهات ، فجرى الحوار بين رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة وبين طوائف الشعب . كما تمت اللقاءات العديدة بين قائد الثورة وبين الجماهير الشعبية ، تحدّث من خلالها فيما قامت به الثورة من أعمال ، وبسط لهم تطوراتها وانجازاتها . وهذا كله تم في اطار ايمان الثورة بأن الشعب هو صاحب الحق في كل شيء بعد أن أصبح (الشعب سيد الجميع) .

وبعد أن أعلنت الثورة هذ المبدأ الجديد الذي كان مفقوداً في ليبيا من قبل ، حددت الثورة بأن غايتها من ذلك هو الفرد .. فلا ظلم ولا محسوبية ولا اضطهاد ولا خنوع ولا خضوع ولا ذل .

وإرساء هذه القواعد يخلق الديمقراطية الأصيلة ما دام الشعب هو سيد الجميع ، هو مصدر السلطات ومرجعها ، وفي ظل هذه الديمقراطية يعيش أفراد الشعب أحراراً ذوي كرمة ولا يطغى المجتمع على الفرد ولا يطغى الفرد على المجتمع . وفي ظل هذه الديمقراطية يتمتع الفرد بكامل حقوقه كمواطن له من حرية الفكر والتعبير والنقد والتأييد ما يجعله جديراً بتحمل المسؤولية والقيام بواجبه ، معتزاً بالكرامة الانسانية .

ونظمت الثورة في مطلع فجرها حكم البلاد في ضوء بياناتها وقراراتها ، ثم نظمت قواعد هذا الحكم بموجب الاعلان الدستوري الذي صدر يوم ٢٢ من ديسمبر ١٩٦٩ . على ان الثورة أعلنت عن استعدادها لاصدار إعلان ثان وثالث ورابع اذا ثبت وجود خطأ في التطبيق حتى ينتهي الأمر بإصدار دستور جديد يحدد معالم الطريق تحديداً شاملاً كاملاً ويرسي قواعد الديمقراطية.

التنظيم الشعبي ومجلس الشعب :

ومن الواضح ان الديمقراطية الأصيلة لا تترعرع في بلد ما بين يوم وليلة،لا سيما في بلد عاش طوال حياته تحت القبضة الاستبدادية من الاستعمار والملكية . فالديمقراطية هي روح واتجاه وعقيدة وخلق . ولذلك تبذل الثورة كل طاقاتها لغرس هذه القواعد حتى تؤتي ثمارها . ومن هنا جاء التنظيم الشعبي وجاء المجلس الشعبي .

ففيما يتعلق بالتنظيم الشعبي ،فقد بحثت الثورة أمره في ندوة الفكر الثوري التي التأمت في طرابلس اعتباراً من السادس من شهر مايو ١٩٧٠ ، وتمت مناقشته في ضوء الاتجاه القاضي بتحقيق الوحدة العربية . ولهذا قررت الندوة بإجماع الآراء يوم ٨ من مايو ١٩٧٠ ، اقامة تنظيم سياسي واحد بين ليبيا ومصر والسودان ، ولم يرد ذكر سورية في هذه الأثناء لأنها لم تكن قد انضمت بعد الى ميثاق القاهرة ، وحتى بعد انضمامها فانها غير مستعدة للتخلي عن حزب البعث .

ولكن اقامة هذا التنظيم الواحد بين الأقطار الثلاثة لا يعني عدم ايجاد تنظيم خاص في ليبيا . واستعرضت ندوة الفكر في اجتماعها يوم ٨ من مايو ١٩٧٠ التجارب المماثلة في الوطن العربي مثل: تجربة الاتحاد الاشتراكي في مصر،وتجربة جبهة التحرير الجزائرية ، فكان الاجماع تاماً على ان التنظيم المقترح في ليبيا يكون على غرار الاتحاد الاشتراكي، وان لا يكون تنظيماً يفرض من فوق بل ينبثق من القاعدة الشعبية ، وأن يضم جميع قوى الشعب العاملة ، بحيث يسمح للشخص العادي،على حد قول العقيد معمر القذافي في الندوة ، بقيادة نفسه أو قيادة المجموعة التي تماثله . وأضاف بأن الطلائع التي مارست العمل السياسي داخل الأحزاب — قبل قيام الثورة —

تعتبر رائدة للتنظيم الشعبي بشرط أن تتخلص من حزبيتها. أما اذا حاولت أن تستمر في ذلك فهي تعرض نفسها للخيانة التي ستحاسب عليها .

أما فيما يتعلق بمجلس الشعب ، فقد نادى به العقيد القذافي لأول مرة في المؤتمر الشعبي الذي عقد بمدينة الزاوية يوم ٢٤ من يناير ١٩٧١ عندما قال : « لا بد أن يكون هناك تنظيم شعبي حتى تكون آراؤكم من خلال هذا التنظيم،ولا بد أن يكون هناك مجلس للشعب يمثل قوى الشعب العاملة ويعتبر بمثابة البرلمان الذي يتولى السلطة التشريعية » .

وأعلن العقيد القذافي في هذا المؤتمر ان ليبيا الآن ليست مهيأة لاجراء انتخابات لهذا المجلس ، وان أعضاءه سيتم تعيينهم بواسطة مجلس قيادة الثورة ولكن « قد تجري انتخابات لهذا المجلس عندما يتحرر الشعب اجتماعياً ويزداد وعيه وادراكه الثوري » .

والغاية من هذه الخطوات هي تمكين الشعب من ممارسة سلطاته باعتباره المحور الذي قامت الثورة من أجله وطافت حوله جميع قراراتها وقوانينها. وكلما تأكدت سلطة الشعب تأكدت عقيدة حقوقه التي تتمثل في المساواة الكاملة،واحترام الملكية الشخصية غير المستغلة باعتبارها حقاً مقدساً واستقلال القضاء وان تكون غاية أحكامه حماية مبادىء المجتمع وحقوق الأفراد وكراماتهم وحرياتهم

وهذه الأمور وغيرها التي تضمنها الاعلان الدستوري تعتبر مولداً للديمقراطية بشقيها السياسي والاقتصادي . وكلما تمكن الشعب من ممارسة حقوقه اتسع نطاق الديمقراطية ورفرفت على المجتمع ألوية الحرية .

وما ثورة الفاتح من سبتمبر إلا دليلاً على ايمان هذا الشعب بالحرية

والعدالة .. «انها كانت انتقاماً من أعداء الحرية وكانت اندفاعاً للحرية ، وكانت افتكاكاً للحرية بقوة السلاح[1]».

لقد ضحى الشعب الليبي بنصف سكانه في سبيل حريته ، فسرت في دمائه استشهاداً وفي روحه إقداماً . وستبقى هذه الحرية الى الأبد مشتعلة وهاجة تحرق وتدمر كل من يحاول إطفاء جذوتها .

---

١ من خطاب العقيد معمر القذافي في طرابلس يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦٩ .

المَلاحِق

الملحق رقم ١

ميثاق طرابلس

بسم الله الرحمن الرحيم

في الفترة ما بين ١٦ و ١٨ شوال من عـــام ١٣٨٩ هـ الموافق ٢٥ الى ٢٧ ديسمبر اجتمع بمدينة طرابلس بالجمهورية العربية الليبية كل من الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، واللواء أركان حرب جعفر محمد نميري رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء لجمهورية السودان الديمقراطية،والرئيس العقيد معمر القـذافي رئيس مجلس قيادة الثورة للجمهورية العربية الليبية والقائد العام للقوات المسلحة.

وقد كان اجتماع القادة الثلاثة ضرورة تاريخية فرضها قيام الثورتين في كل من السودان وليبيا ليلتقيا بالثورة المصرية الرائدة ، وذلك انطلاقاً من أن قيادات هذه الثورات الشعبية قد حققت تحالفاً ثوريـــاً وثيقاً يرتبط جذرياً وروحياً بحركة النضال الشعبي العربـي وتطلعاته الى هزيمة مخططات

الاستعمار الحديث والصهيونية ،وصولاً الى تحقيق التغيير الاجتماعي والتقدم والاشتراكية لمصلحة الجماهير العربية .. الأمر الذي يوفر الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة العربية لأمتنا المناضلة .

كان لقاء القادة الثلاثة على درب الثورة العربية طبيعياً ومنطقياً بل وحتمياً نتيجة سقوط الأنظمة الرجعية في الأقطار الثلاثة .

انه تحالف تهيأت له كل الظروف الموضوعية والتاريخية التي صنعتها شعوبنا بالتضحيات الجسام و النضال المشترك الذي شنته شعوبنا حتى هزت الاستعمار والرجعية وفتحت الباب واسعاً لتحقيق آمال أمتنا وتطلعاتها الغالية في التقدم والنهضة الاجتماعية .

ان لقاء الرؤساء الثلاثة يقيم جبهة عربية ثورية تنطلق بقدرات ليبيا ومصر والسودان في تجانس حضاري آخذ بأسباب التقدم مهيء لاستيعاب روح العصر وتحدياته نحو حياة مادية وروحية تليق بالانسان العربي .

إن القادة الثلاثة وهم يجتمعون في ليبيا الثورة التي تمكنت بفضل ثورتها ونضال وتصميم طلائعها الثورية من تصفية القواعد العسكرية الأجنبية ليؤكدون بأن لقاءهم يوسع في جبهاتنا القتالية في وجه العدو الذي يدنس أرضنا،وبه يتسع ميدان النضال ضده من القاهرة الى طرابلس الى الخرطوم حيث تحشد وتكثف كافة الطاقات والامكانيات،وهي كثيرة، وصولاً الى النصر وردع العدوان وتحرير الأرض العربية .

ويرى الرؤساء ان مسؤولية مواجهة التحديات الصهيونية والاعتداءات الاسرائيلية هي مسألة مشتركة يجب أن تساهم فيها كافة الدول العربية لخوض المعركة المصيرية التي تواجه الأمة العربية .

ان لقاء القادة الثلاثة في طرابلس وسيرهم جنباً الى جنب فكراً واحداً وقلباً واحداً لهو دعم مادي مطلق للثورة الفلسطينية الباسلة وحقها المشروع، وتأييد تام للكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب العربي في الأراضي المحتلة .. ولذا فمن الواجب والضروري مواصلة الجهود من أجل حشد كافة الطاقات من أجل استعادة حقوقه المشروعة وتحرير أرضه .

ان العدوان الاسرائيلي ماض في صلفـــه وعدوانه التوسعي تدعمه قوة الاستعمار العالمي بكافة الوسائل،مما يستوجب مزيداً من البذل والتضحيـــة والإعداد بل ومزيداً من الانفتاح والتلاحم بين الثورات الثلاث وقواعدها الجماهيرية في قوى الشعب العامل على ضوء مبادئها المعلنة وأهدافها التقدمية المعروفة حتى تصبح بذلك سلاحاً ماضياً في يد جماهير كافة أمتنا العربية ضد العدو الصهيوني .

ان لقاء الثورات الثلاث الممثلة في قادتها ليجسد القضية المقدسة لأمتنا ضد الاستعمار والصهيونية،وفيه الرد الحاسم من أمتنا على الهزيمة ورفضها وتأكيدٌ حازم على أصالة شعبنا وقدراته النضالية الخلاقة .. انه أمل جديد تلتف حوله جماهيرنا العربية وتعطيه دعمها وتأييدها .

لقد وضع القادة العرب الثلاثة أمامهم كل هذا مؤكدين أهمية العمل الموحد بينهم تحقيقاً لأهدافهم المشتركة هذه بما يعود بالرفاهية والمنفعـــة المتبادلة على شعوب البلدان الثلاثة وعلى الأمة العربية جمعاء .

وعلى ضوء كل هذا ووصولاً له بخطى مدروسة ثابتة قرروا ما يأتي :

اولاً : عقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة أشهر لمتابعـة

تحقيق الأهداف الموحدة لشعوبهم والمبادىء المعلنة لثوراتهم والأماني والتطلعات لأمتهم المجيدة في الحرية والاشتراكية والوحدة .

ثانياً : انشاء لجان مشتركة في كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة لتحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار الثلاثة مما يعود بالمنفعة المتبادلة لشعوبهم .

الملحق رقم ٢

اتفاقية التكامل الاقتصادي

بين

جمهورية السودان الديمقراطية

والجمهورية العربية الليبية

والجمهورية العربية المتحدة

ان حكومة جمهورية السودان الديمقراطية
وحكومة الجمهورية العربية الليبية
وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

انطلاقاً من بيان طرابلس المعلن في يوم ١٨ من شهر شوال عام ١٣٨٩ هـ. الموافق ٢٧ من شهر ديسمبر عام ١٩٦٩ م ،

وتحقيقاً للأهداف التي رسمها رؤساء الدول الثلاث على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة ،

ورغبة في تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الأقطار الثلاثة الشقيقة بما يعود بالرفاهية والمنفعة المتبادلة لشعوبهم ،

قد اتفقت على ما يلي :

المادة الأولى

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق حرية تبادل منتجاتها فيما بينها، وذلك بالتدرج في إزالة الحواجز الجمركية ، والقيود الادارية والنقدية وإزالة العقبات التي تعترض سبيل هذه الحرية والعمل على اضطراد التوسع في الإعفاء الجمركي لمنتوجاتها حتى تتحقق حرية التبادل التجاري بينها في أقرب وقت .

المادة الثانية

تعمل الدول الأعضاء على استكمال عناصر التكامل الاقتصادي بينها وتعقد الاتفاقات وتعد التشريعات لتحقيق هذا الغرض، والتي تضمن بصورة خاصة لرعايا الدول الأعضاء على قدم المساواة في حدود السياسات العامة لكل منها :

أ) حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

ب) حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

ج) حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية .

د) حقوق التملك والايصاء والإرث .

ه) تلافي الازدواج الضريبي .

و) ضمان وتأمين استثمارات حكومة ورعايا أي طرف لدى أي من الأطراف الأخرى .

المادة الثالثة

يقدم كل من الدول الأعضاء في حدود امكانياته الى أي من الأطراف الأخرى بناء على طلبه الخبراء والفنيين في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والثقافي والإعلام الاجتماعي والزراعي والصناعي والعلمي والطبي ، وغير ذلك من أوجه النشاط ويمنحه التسهيلات اللازمة لتدريب رعاياه .

وينظم تبادل الخبرات الفنية اتفاق خاص يبرم في هذا الشأن .

المادة الرابعة

تعمل الدول الأعضاء على اقامة وتشجيع انشاء مؤسسات مشتركة تزاول نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية وتسهم البلاد الأعضاء في رأسمالها .

المادة الخامسة

١ – تشكيل هيئة دائمة تسمى مجلس التكامل الاقتصادي تتألف من وزراء الاقتصاد في الدول الأعضاء .

٢ – تكون القاهرة المقر الدائم لهذا المجلس ويجتمع دورياً وفقاً للائحة الداخلية وله أن يعقد اجتماعاته في احدى عواصم الدول الأعضاء .

٣ – تكون رئاسة المجلس لمدة سنة وبالتناوب بين الأطراف المتعاقدة.

٤ – يباشر المجلس سلطاته واختصاصاته بقرارات يصدرها وتنفذها الأطراف المتعاقدة وفقاً للأصول الدستورية المعمول بها لديها .

٥ – يتخذ المجلس قراراته بإجماع أصوات الأطراف المتعاقدة .

المادة السادسة

يتولى مجلس التكامل الاقتصادي بصفة خاصة المهام التالية :

أ) تنسيق برامج التخطيط والتنمية الاقتصادية بما يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

ب) تنسيق سياسات التجارة الخارجية للدول الأعضاء وشؤونها الجمركية والمالية والنقدية .

ج) تنسيق تشريعات الضرائب والرسوم وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص وتلافي ازدواج الضرائب والرسوم .

د) تنسيق أساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .

هـ) العمل على تنفيذ أهداف هذه الاتفاقية .

ويضع المجلس لائحته الداخلية والنظم الخاصة بالأجهزة التابعة له .

المادة السابعة

يؤازر المجلس في مهمته لجان فرعية متخصصة تعمـل تحت اشرافه بصورة دائمة ، أو لمدة مؤقتة ، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قراراً من المجلس .

المادة الثامنة

يتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل تدريجية بما أمكن من السرعة .

وعلى مجلس التكامل الاقتصادي أن يضع خطة عملية كمراحل للتنفيذ وأن يحدد الاجراءات التشريعية والادارية والفنية لكل مرحلة مع مراعاة الملحق الخاص بالخطوط اللازمة للتكامل الاقتصادي المرفق بهذه الاتفاقية والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة التاسعة

يجوز انضمام دول أو بلدان عربية أخرى لهذه الاتفاقية بشرط موافقة جميع الأطراف المتعاقدة ، وذلك بإعلان يرسل الى مجلس التكامل الاقتصادي .

المادة العاشرة

يعمل بهذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات تتجدد بعدها تلقائياً لنفس المدة ما لم يبلغ أحد الأطراف الآخرين رغبته في إنهاء العمل بها كتابة قبـل انقضاء ستة أشهر على الأقل من انقضاء كل أجل على أن تظل الاتفاقية سارية بالنسبة للأطراف الأخرى .

المادة الحادية عشرة

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقاً لنظمها الدستورية وتودع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية دولة المقر التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه للدول الأخرى .

المادة الثانية عشرة

تصبح الاتفاقية نافذة بعد خمسة عشر يوماً من ايـداع وثائق تصديق الدول الموقعة عليها وتسري في شأن الدول أو البلد العربي المنضم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ موافقة مجلس التكامل على الانضمام .

واثباتاً لما تقدم وقّع مندوبو الأطراف المتعاقدة هذه الاتفاقية بما لكل منهم من سلطة مخولة .

كتب في ١٤ صفر سنة ١٣٩٠ هـ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٠ م .

من ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية،واحتفظ كل طرف بنسخة منها .

عن حكومة
جمهورية السودان الديمقراطية
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
أحمد سليمان

عن حكومة
الجمهورية العربية الليبية
وزير الصناعة والاقتصاد
عمر المحيشي

عن حكومة
الجمهورية العربية المتحدة
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
حسن عباس زكي

الملحق الخاص بالخطوات اللازمة

للتكامل الاقتصادي

بين

جمهورية السودان الديمقراطية

والجمهورية العربية الليبية

والجمهورية العربية المتحدة

عملاً بأحكام اتفاقية التكامل الاقتصادي بين جمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية المتحدة، اتفقت الدول الأعضاء على ما يلي :

١ ــ تحقيق حرية تبادل المنتجات الوطنية .

أولاً : تعفى المنتجات الوطنية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب ذلك على مرحلتين سنويتين متساويتين فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية وعلى خمس مراحل سنوية متساوية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية على أن يبدأ سريان التخفيضات اعتباراً من أول يناير ١٩٧١ م ومع ذلك يجوز لكل دولة :

أ) ان تتقدم بقائمة بالمبلغ أو الرسوم أو الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب التي تطلب استثناءها من سريان التخفيضات عند بدء العمل بأحكام هذه الاتفاقية.

ب) يجوز خلال هذه الفترة تعديل السلع أو الرسوم أو الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المستثناة بالحذف أو الاضافة .

ج) يجوز لأسباب مبررة استمرار الاستثناء لبعض السلع أو الرسوم أو الضرائب الجمركيــة وغيرها من الرسوم والضرائب بعد فترة الإعفاء الكامل بشرط طلبه قبل ثلاثة شهور من نهاية فترة الاعفاء الكامل المقررة على أن يتم هذا في أضيق الحدود .

ثانياً : تحرر المنتجات الوطنية المتبادلة بين الدول الأعضاء من كافة القيود الادارية والنقدية خلال مدة لا تجاوز ثلاث سنوات اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧١ م ، ومع ذلك يجوز لكل دولة قبل انقضاء ثلاثة شهور من نهاية مراحل التحرير المقررة أن تستثني بعض السلع من التحرير على أن يتم هذا في ضيق الحدود .

٢ – اطلاق حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية خلال مدة لا تتجاوز سنة .

٣ – تسهيل حرية تبادل بضاعة الأمانة بين الدول الأعضاء خلال مدة لا تتجاوز سنة .

٤ – اطلاق حرية انتقال الأشخاص بين الدول الأعضاء خلال مدة لا تتجاوز سنتين .

٥ – اطلاق حرية الاقامة والعمل والاستخدام في الدول الأعضاء وذلك خلال مدة لا تتجاوز أربع سنوات .

٦ – ضمان حقوق التملك والايصاء والإرث خلال مدة لا تتجاوز أربع سنوات .

٧ – تلافي الازدواج الضريبي بين الدول الأعضاء خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

٨ – تبادل الخبرات الفنية بين الدول الأعضاء بما يكفل الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

٩ – معاملة شركات المقاولات المنتمية الى احدى الدول الأعضاء والقائمة بالعمل في الدول الأخرى معاملة شركات المقاولات الوطنية فيما يتعلق بخطابات الضمان ، وكذلك قيام البنوك المحلية باعتماد خطابات الضمان الصادرة من المصرف المركزي لأي من الدول الأخرى الأعضاء ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

١٠ــ التعاون بين أجهزة الاستيراد والتصدير في الدول الأعضاء لتفادي المنافسة بينها في الأسواق الخارجية بهدف تنسيق عمليات استيراد السلع الرئيسية التي تحتاجها الدول الأعضاء وتصدير وتسويق السلع المماثلة التي تنتجها بحيث يتم ذلك بأفضل الشروط .

١١ – تشجيع اقامة المعارض الدائمة والمؤقتة وتنسيق الاتصال المباشر بين الهيئات المشرفة على المعارض في الدول الأعضاء لتحقيق اشتراك الدول الأعضاء في المعارض الدولية المختلفة .

١٢ – تنسيق سياسات الدول الأعضاء إزاء التكتلات الاقتصادية والاقليمية والتعاون بين وفودها وممثليها في اللجان والهيئات والمؤتمرات الاقتصادية الدولية .

١٣ – العمل على قيام نظام لتسهيل وتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء وتقوم اللجنة المختصة بدراسة ومتابعة هذا الموضوع.

١٤ – الانتهاء من دراسة الخطوات التنفيذية للمشروعات التالية خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة شهور .

أ) انشاء مصرف التكامل الاقتصادي المشترك لتمويل المشروعات الإنمائية والحيوية المشتركة ومشروعات التنمية في أي دولة من الدول الأعضاء بما يعزز التكامل الاقتصادي بينها .

ب) انشاء شركة مشتركة لتنمية المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء، على أن توفر لها الامكانيات والتسهيلات اللازمـة من الدول الأعضاء على أساس معاملة موحدة تمكنها من تحقيق هدفها .

ج) انشاء شركة ملاحية مشتركة تساهم في إعداد أسطول تجاري تسير بواخره بانتظام بين موانىء الدول الأعضاء كمرحلة أولى بهدف تنمية التبادل التجاري بينها .

د) استكمال شبكة الطرق البرية بين الدول الأعضاء على أن يتبعها انشاء شركة مشتركة للنقـل البري تساهم في توفير الوحدات الكافية لربط الدول الأعضاء بما ييسر انتقال الأشخاص والبضائع بينها .

هـ) انشاء شركة مشتركة للمقاولات الانشائية على أن تعامل معاملة الشركات الوطنية ، مع منحها الأفضلية في تنفيذ المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء .

اتفاق التعاون الفني

بين

جمهورية السودان الديمقراطية

والجمهورية العربية الليبية

والجمهورية العربية المتحدة

ان حكومة جمهورية السودان الديمقراطية

وحكومة الجمهورية العربية الليبية

وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

رغبة منها في دعم التعاون الفني في الميدان الاقتصادي وتنفيذاً للمادة الثالثة من اتفاق التكامل الاقتصادي الموقع في ١٤ صفر ١٣٩٠ هـ الموافق ٢٠ — ٤ — ١٩٧٠ م قد اتفقت على ما يلي :

المادة الأولى

يقدم كل من الأطراف المتعاقدة في حدود الامكانيات الى أي من الأطراف الأخرى بناء على طلبه معونة فنية في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي ويتم ذلك بصفة خاصة على النحو التالي :

١ – تقديم الخبراء والفنيين .

٢ – قبول البعثات الفنية وتقديم المنح التدريبية .

٣ – تبادل العمال الفنيين بقصد الاستخدام والتدريب .

٤ – تبادل المعلومات ونتائج الأبحاث والكتب والأفلام والقوانين والنشرات والاحصاءات المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية .

المادة الثانية

يتحمل الطرف الذي يستخدم خبراء وفنيين من رعايا الطرف الآخر الأجور والمرتبات والعلاوات وغيرها من النفقات التي يتفق عليها .

المادة الثالثة

يوفر الطرف الموفد اليه بعوث التدريب بكافة التسهيلات اللازمة لأعضائها وخاصة إعداد برامج التدريب والإشراف على تنفيذها ويتحمل الطرف الذي يوفد البعوث كافة تكاليف السفر والاقامة لأعضائها .

المادة الرابعة

يتحمل مقدم المنح نفقات إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية بما يكفل الاستفادة الكاملة من هذه المنح ، على أن يتحمل الطرف الآخر المخصصة له تلك المنح تكاليف سفر واقامة المستفيدين منها .

المادة الخامسة

يتحمل من يستخدم عمالاً فنيين من رعايا الطرف الآخر كافة الالتزامات المنصوص عليها في عقد استخدام هؤلاء العمال وفقاً لأحكام أية اتفاقيـــة استخدام قد تعقد بين الطرفين .

المادة السادسة

يجوز لكل من الأطراف المتعاقدة انشاء مكتب دائم للتعاون الفني في بلد الطرف الآخر تكون مهمته الإشراف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق بشكل يحقق الأهداف التي أبرم من أجلها .

المادة السابعة

يجوز انضمام دول أو بلدان عربية أخرى لهذا الاتفاق بشرط موافقـة جميـــع الأطراف المتعاقـــدة وذلك بإعلان يرسل الى مجلس التكامل الاقتصادي .

المادة الثامنة

يعمل بهذا الاتفاق لمدة خمس سنوات يتجدد بعدها تلقائياً لنفس المدة ما لم يبلغ أحد الأطراف الآخرين رغبته في إنهاء العمل به كتابة قبل ستة أشهر على الأقل من انقضاء كل أجل على أن يظل الاتفاق سارياً بالنسبة للأطراف الأخرى .

المادة التاسعة

يصدق على هذا الاتفاق من الدول الموقعة عليه طبقاً لنظمها الدستورية وتودع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية دول المقر التي تعـد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه للدول الأخرى .

المادة العاشرة

يصبح هذا الاتفاق نافـذ المفعول بعد خمسة عشر يومـاً من ايداع وثائق تصديق الدول الموقعة عليه ويسري في شأن الدول أو البلد العربي المنضم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ موافقة مجلس التكامل على الانضمام .

واثباتاً لما تقدم وقّع مندوبو الأطراف المتعاقدة هذا الاتفاق بما لكل منهم من سلطة مخولة .

كتب في ١٤ صفر ١٣٩٠ هـ . الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٠ م . من ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية واحتفظ كل طرف بنسخة منها .

عن حكومة
جمهورية السودان الديمقراطية
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
أحمد سليمان

عن حكومة
الجمهورية العربية الليبية
وزير الصناعة والاقتصاد
عمر المحيشي

عن حكومة
الجمهورية العربية المتحدة
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
حسن عباس زكي

الملحق رقم ٣

قرارات وتوصيات مؤتمر وزراء الارشاد الثلاثة

« انطلاقاً من بيان طرابلس الذي وقّعه الرؤساء الثلاثة: الرئيس جمال عبد الناصر واللواء جعفر نميري والعقيد معمر القذافي ، والذي نص على ضرورة اجتماع وزراء الإعلام والإرشاد القومي للعمل على تحقيق الأهداف الواردة بالبيان في ميدان الوحدة الإعلامية ؛ وتأكيداً لما توصل اليه الرؤساء الثلاثة من اتفاق في لقاء الخرطوم في مايو ١٩٧٠ م . .

تقابل الإخوة وزراء الإعلام والإرشاد القومي في جمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية بالقاهرة في الفترة من ٦ يونيو الى ٩ يونيو ١٩٧٠ م .

وقد تم اللقاء في ظل الروح الأخوية والثورية القائمة بين الأقطار الثلاثة

إيماناً منهم بوحدة الهدف والمصير .. وناقشوا أهمية دور الإعلام في الفترة الحالية من حياة الأمة العربية في معركتها ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية. وبحثوا عدداً من القضايا الأساسية بميدان الإعلام والإرشاد القومي في الأقطار الثلاثة وتوصلوا الى القرارات التالية .

١ – لمواجهة الحرب النفسية التي تتعرض لها الأقطار الثلاثة والأمة العربية يتم إقرار مشروع وفد الجمهورية العربية الليبية الذي يرى اتخاذ الأساليب والمفاهيم العلمية لمواجهة هذه الحرب ، كما تمت الموافقة على إنشاء لجنة في كل من الأقطار الثلاثة وتوحيد جهد هذه اللجان طبقاً للخطط التي يرسمها وزراء الإعلام والإرشاد القومي .

٢ – قرر وزراء الإعلام والإرشاد القومي ضرورة انشاء شبكة ميكرويف لربط الأقطار الثلاثة لتسهيل الاتصال الإعلامي اذاعياً وربط الأقطار الثلاثة بما يحقق الوحدة الإعلامية بينها . ولما كان لهذه الشبكة أغراض أخرى غير الاتصال الاذاعي فقد رأى الوزراء أهمية اشتراك وزراء المواصلات في الأقطار الثلاثة في دراسة طريقة تنفيذ المشروع بما يحقق الأهداف المذكورة سابقاً على أن يجتمع المختصون في أسرع وقت ممكن للبدء في التنفيذ .

٣ — في قطاع الاذاعات الموجهة وافق الوزراء على انشاء مجلس مشترك يقوم بتنسيق عمل وتوجيه البرامج الموجهة بين الأقطار الثلاثة . ويتم التعاون في هذا القطاع وفقاً لخطة متفق عليها .

٤ — وافق الوزراء على انشاء صندوق لتمويل برامج اذاعية مسموعة ومرئية مشتركة بين الأقطار الثلاثة ويتم بعضها في الداخل وفي الخارج، ويتولى الاشراف على الصندوق لجنة تتكون من رؤساء هيئات الاذاعة المرئية والاذاعة المسموعة في الأقطار الثلاثة ، وتضع هذه اللجنة نظام العمل والادارة في الصندوق ، وغير هذا من أمور تتعلق بالتعاون المشترك والتوحيد الإعلامي والبرنامجي .

٥ — اتفق الوزراء على توحيد وكالات الأنباء الاقليمية بانشاء وكالة أنباء رئيسية لها فروع في الأقطار الثلاثة، وأن يقوم رؤساء هذه الوكالات بالاجتماع العاجل من أجل اعداد الصيغ التنفيذية لتحقيق هذا الهدف .

٦ — قرر وزراء الإعلام اتخاذ موقف موحد في موضوعي استغلال الأقمار الصناعية الكونية منها والاقليمية واختيار نظام الاذاعة المرئية الملونة ، وذلك على ضوء الدراسات التي تقوم بها اللجنة

الهندسية لاتحاد اذاعات الدول العربية الذي تتمتع الأقطار الثلاثة بالعضوية الكاملة فيه وفي لجانه المختصة .

٧ – وافق الوزراء على جتماع رؤساء هيئات الاذاعة المرئية في الأقطار الثلاثة لوضع نظام مشترك لشراء واستئجار الأفلام الأجنبية التي تعرضها هذه الاذاعات المرئية وطبع الترجمة العربية عليها .

٨ – وافق الوزراء على تنظيم دورات وبرامج تدريبية للصحفيين في الأقطار الثلاثة وذلك في المؤسسات الصحفية بالجمهورية العربية المتحدة .

٩ – يوصي الوزراء بتبادل المراسلين الاذاعيين بين الأقطار الثلاثة وتقرير اعفاءات جمركية بالنسبة لتوفير أجهزة استقبال الاذاعة المرئية والمسموعة .

١٠– وافق الوزراء على تشكيل لجنة ثلاثية لدراسة أوضاع الجاليات العربية واتحادات الطلاب العرب في الخارج والنظر في كيفية ربطها بالوطن العربي والاستفادة من وجودها في المجتمعات الأجنبية لخدمة القضايا العربية .. وحتى تتم اللجنة عملها تقوم الوزارات في الأقطار الثلاثة بامداد اتحادات الطلاب العرب في الخارج بالمطبوعات والصحف والمواد الإعلامية اللازمة .

كما يوصي الوزراء بالتوسع في انشاء المراكز الثقافية العربية خارج الوطن العربي .. وخاصة في البلدان الافريقية وتقوية الموجود منها حالياً ودعمه بكل المواد الإعلامية اللازمة .

١١- يوصي الوزراء بتنظيم ندوات فكرية عربية يدعى اليها المفكرون العرب لدراسة مشكلات وقضايا البلاد العربية والوحدة العربية .

١٢- وافق الوزراء على تشكيل لجنة مشتركة من رؤساء هيئات الاذاعة المرئية والاذاعة المسموعة في الأقطار الثلاثة لإعداد برنامج اذاعي موحد ليذاع من اذاعات الأقطار الثلاثة في نفس الوقت .

١٣- وافق الوزراء على تقديم اقتراح للحكومات في الأقطار الثلاثة بالنظر في توحيد الأناشيد القومية بين هذه الأقطار ، وأيضاً اعتبار الأعياد القومية للأقطار الثلاثة أعياداً قومية في كل من هذه الأقطار .

١٤- وافق الوزراء على إعداد برامج اذاعية هدفها تفهيم المواطنين في الأقطار الثلاثة بما يدور حولهم من أحداث سواء في داخل هذه الأقطار أو خارجها ، وكذلك اعطاء فكرة عن حياة كل قطر وعاداته وتقاليده .. بالجمهورية العربية الليبية .

١٥- وافق الوزراء على موعد اجتماعهم القادم في طرابلس .

الملحق رقم ٤

ميثاق القاهرة

إن رؤساء الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية العربية الليبية الذين اجتمعوا في مؤتمر خاص بالقاهرة في الفترة ما بين ٥ و ٩ رمضان سنة ١٣٩٠ — ٤ و ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٠ قد تدارسوا فيما بينهم بالروح والصلات الأخوية التي جمعت وسوف تجمع دائماً نضال شعوبهم التي تقف بين قوى الطليعة من نضال أمتنا العربية .

إن الرؤساء الثلاثة التقوا في جو مشحون بالمسؤولية التاريخية في ظرف من أدق ظروف النضال العربي بسبب عاملين :

أولهما : ان الأمة العربية تو جه من الخارج ومن الداخل محاولة انقضاض وتطويق تستهدف تجميد المد الثوري العربي مستغلة في ذلك تواطؤ الاستعمار العالمي مع الصهيونية الدولية .

وثانيهما : ان الأمة العربية في هذا الظرف بالذات قد فقدت رجلاً كان مجرد وجوده على رأس النضال العربي رمزاً كافياً لحقيقة وحدتها .

ان الرؤساء الثلاثة في جو المسؤولية التاريخية قد وجدوا أثناء تداولاتهم معاً ان الأمة العربية واحتياجات مصيرها تدعوهم ملحة الى جهد مركّز لتعميق أمل الوحدة العربية وتدعيمها .

ان الرؤساء الثلاثة كانوا على اقتناع كامل بأن عملهم من أجل الوحدة العربية بكل كماله وجلاله لا بد له أن يكون عملاً ايجابياً ومبادأة خلاقة تتقدم به الأمة العربية خطوة الى الأمام في الوقت الذي يتصور فيه أعداؤها خطأ ووهماً انها مكرهة على خطوة الى الوراء .

ان الرؤساء الثلاثة فيما تدارسوا فيه كانوا يستلهمون وجدان أمتهم العربية ويستمعون الى نداء الواجب من ضميرها ويفكرون ويقدرون بتقدير عميق الالتزامات القومية والانسانية التي تتحملها أمتهم تجاه حركة التطور الشاملة من أجل حرية الأوطان وحرية الانسان . وان الرؤساء الثلاثة وهم يتدارسون فيما بينهم قد أعطوا العناية الضرورية لحماية أمل الوحدة .

من أجل ذلك فإن بحثهم كان طويلاً ومسؤولاً في كل تجارب الماضي وعبره ، وفي كل أماني المستقبل والضمانات المطلوبة لها . ولذا فإن قرارهم كان وضع خطة للعمل يتضمنها اتفاق تفصيلي فيما بينهم يضع خطى ومراحل اقامة اتحاد بين أوطانهم الثلاثة المهيأة تاريخياً وجغرافياً لتكون الكيان والنواة من أجل وحدة الأمل والعمل والمستقبل العربي .

وان الرؤساء الثلاثة وهم يتقدمون الى شعوبهم والى أمتهم العربية باتفاقهم بالعمل من أجل اقامة اتحاد بين أوطانهم يرجون بل ويثقون ان أمتهم سوف تقبل هذه الخطوة وتباركها باعتبارها تقدماً الى الأمام وباعتبارها اشارة واضحة الى الحقيقة الكبرى الى المصير العربي الواحد . وباعتبارها علماً يزداد علواً وارتفاعاً من الأعلام التي حملها جمال عبد الناصر .

اعلان ثلاثي :

لقد أكدت اللقاءات المتصلة بين الرئيس انور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة، والرئيس جعفر نميري رئيس مجلس الثورة لجمهورية السودان الديمقراطية، والرئيس معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة للجمهورية العربية الليبية ، حقيقة كبرى . تلك هي ان كلاً من ثورة ٢٣ يوليو وثورة السودان في ٢٥ مايو ١٩٦٩ وثورة ليبيا في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ تصدر من نبع واحد وتسير في طريق واحد وتتجه الى هدف واحد هو هدف الحرية والاشتراكية والوحدة التي تتمثل فيها تاريخياً وانسانياً ونضالياً كل المعطيات التي تريدها الأمة العربية أساساً لمستقبل تتحقق به وفيه آمالها .

ان الثورات الثلاث يمكن أن يكون لها بحكم عوامل متعددة جغرافية وسياسية وفكرية – مسؤولية خاصة في اطار حركة العمل الثوري، وهي التزام محدد بخدمة أهداف الثورة العربية التي خطط لها وأرسى دعائمها القائد والمعلم جمال عبد الناصر .

ان هذه المسؤولية الخاصة تدعو الثورات الثلاث الى جهد مشترك يتحمل أمانة استكشاف طريق الوحدة العربية باعتبارها هدفاً أسمى ، وذلك على أسس تليق بكرامة هذا الهدف وتصونه من الجمود والارتجال، وبما يظهر أمام جماهير شعوبنا ان الوحدة تعزيز لسيادتها وحماية لحقوقها ودعم لا يفوقه دعم لأمنها . ان السير على هذا الطريق قد حدا بقيادة الثورات الثلاث الى أهمية وضرورة التحمل بأمانة التجربة الموحدة للعمل القومي لتكون منها اختياراً طليعياً لأمانة العمل الوحدوي .

وتنفيذاً لذلك فإن قيادات الثورات الثلاث قررت ما يلي :

١ ـ تشكيل قيادة ثلاثية موحدة من الرؤساء الثلاثة تعمـــل للإسراع لتدعيم وتطوير التكامل والترابط بين جمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية المتحدة .

٢ ـ انشاء لجنة تخطيط عليا .

٣ ـ انشاء مجلس للأمن القومي .

٤ ـ انشاء لجنة متابعة .

٥ ـ انشاء لجان فرعية تتصل بقطاعات العمل المختلفة .

الملحق رقم ٥

اعلان بنغازي

قيام اتحاد الجمهوريات العربية

من موقع الصمود العربي وفي ظلال صراع حاسم ومصيري تخوضه الأمة العربية اليوم دفاعاً عن أرضها وشرفها ووجودها وأمنها ومصيرها ضد قوى السيطرة الاستعمارية والصهيونية العنصرية .. وانطلاقاً من الحقيقة الكبرى التي عبر عنها التاريخ الطويل وهي ان وحدة الوطن العربي بما تتيحه من امكانيات وبما توفره من طاقات سياسية وعسكرية واقتصادية هي الرد الحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية .. وهي السبيل لاسترداد الكرامة وتحرير الأرض .. والاجهاز على كل صور الاستعمار والاستغلال والتخلف في وطننا العربي .

وتصميماً على بناء الوطن العربي المتحرر القادر على مواجهة تحديات العصر ومقتضيات التقدم وأداء دوره الحضاري والانساني داخل مجتمعه وفي

المجتمع الدولي،وتقديراً وعرفاناً لتضحيات أجيال بعـد أجيال من أمتنا العربية .. خاضت بشرف وكرامة معارك تحقيق الذات القوميـة وتثبت الاستقلال والحرية السياسية والاجتماعيـة دون أن يتزعزع ايمانها في أملها الكبير .

والتقاء بين الثورات الثلاث في كل من الجمهورية العربيـة المتحدة ، والجمهورية العربية الليبية ، والجمهورية العربية السورية والتي يمثل التقاؤها مطلباً جماهيرياً وضرورة نضالية تعطي لحركة النضال الشعبي العربي طاقات وأبعاداً جديدة تؤكد الحتمية التاريخية لانتصار الثورة العربية وتأكيداً وامتداداً لمقررات دول ميثاق طرابلس ودعماً للتكامل والترابط بين دولها وتأميناً لمسيرة النضال العربي التي رفع لواءها القائد الخالد جمال عبد الناصر ، فإنه من ذلك كله ووفاء لذلك كله لقد اتفق الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، والرئيس معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بالجمهورية العربية الليبية ، والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية – على اقامة اتحاد للجمهوريات العربية بين دولهم الثلاث على أن ينضم السودان الشقيق اليهـم في أقرب فرصة تمكنه منها ظروفه الخاصة .

إن توقيع الرؤساء الثلاثة على هذا الاعلان يصدر عن الايمان الراسخ بضرورة قيام الدولة التي تجمع القوى والطاقات العربية،وبأن هـذه الدولة ستكون بفضل قدرة جماهير شعبنا وبفضل امكانات الدول الثلاث القاعدةَ الصلبة لحركة النضال العربي وأحد الروافد الهامة لحركة التحرر العالميـة بالرد الطبيعي والعملي على كل المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تدبر ضد أمتنا العربية لضرب حضارتها الانسانية ووضعها في اطار التخلف والتبعية.

ولقد انطلق الرؤساء الثلاثة في اتفاقهم على اقامة اتحاد الجمهوريات العربية من منطلقات أساسية تشكل حجر الأساس في بناء دولة الاتحاد وهي :

أولاً : أن تكون هذه الدولة النواة التي تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدوي وبالتالي أن تكون نواة لوحدة عربية أشمل .

ثانياً : أن تكون سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها في اقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

ثالثاً : أن تكون هذه الدولة هي الأداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير. وعلى أساس من هذه المنطلقات فقد قرر الرؤساء الثلاثة بالاجماع ما يلي :

١ — ان تحرير الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذي ينبغي أن تسخر في سبيله كل الامكانيات والطاقات .

٢ — انه لا صلح ولا تفاوض مع اسرائيل ولا تنازل عن أي شبر من الأرض العربية المحتلة .

٣ — انه لا تفريط في لقضية الفلسطينية ولا مساومة عليها .

ويؤكد الرؤساء الثلاثة ان جمهورية السودان الديمقراطية وشعبها العربي المناضل الذي أسهم بقيادة الأخ الرئيس جعفر محمد نميري واخوانه أعضاء مجلس قيادة الثورة مساهمة جدة وفعالة في دفع عملية العمل في اطار ميثاق طرابلس — ستبقى فاعلاً في النضال الوحدوي وذات صلة وثيقة باتحاد الجمهوريات العربية حتى يتسنى لها الانضمام اليه .

وإذ يضع الرؤساء الثلاثة نصب أعينهم ان تكون دولة اتحاد الجمهوريات

العربية ملبية لتطلعات جماهير شعبنا محققة لآمالها وقادرة على تنفيذ أمانيها ورغباتها القومية فإنهم يؤكدون ان دعم الاتحاد وأهدافه وقيمه ومبادئه يتطلب من القوى القيادية في الجمهوريات الثلاث :

تكوين جبهة سياسية فيما بينها ترتبط بميثاق للعمل القومي في اتحاد الجمهوريات العربية من أجل تحقيق التفاعل والترابط بين شعوب الاتحاد وترسيخ أسس الديمقراطية وقيمها وتوحيد منطلقات وأساليب العمل السياسي في الجمهوريات الثلاث وخلق المناخ الملائم لقيام الحركة العربية الواحدة .

ان المسؤولية التاريخية في هذه الأيام العصيبة والمصيرية تفرض علينا كأبناء مخلصين لوطننا الكبير وأمناء على قضية القومية العربية ومستقبل الأمة العربية أن نعمل معاً ومع غيرنا بروح التجرد والإيثار من أجل إذابة كافة الحواجز والفوارق الاقليمية التي تعوق التفاعل الذاتي للمنطقة العربية تحقيقاً للوحدة الشاملة .

ان الانطلاق الى المسارعة في تنفيذ هذا الاتحاد ما هو إلا حركة موفقة للوصول الى هدف مرحلي على طريق الوحدة العربية الشاملة .. وهو من أجل ذلك سيظل مفتوح الأبواب لكل دولة عربية متحررة تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل اقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد وبعون من الله وتطلع الى المستقبل بثقة الواثق المؤمن بالله .. وتجسيداً لكل هذه المعاني فقد تم الاتفاق بين الرؤساء الثلاثة على اعتبار الأحكام الأساسية المرفقة بهذا الاعلان أساساً لاقامة اتحاد الجمهوريات العربية .

وعلى تشكيل لجنة ثلاثية تتولى وضع مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية في اطار من هذه الأحكام الأساسية .. على أن يتم اقراره في كل جمهورية وفق الصيغ الدستورية المعمول بها لديها .

كما تقرر عرض الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية على الاستفتاء الشعبي في كل جمهورية وفي تاريخ واحد .

إن واجبنا ونحن في سعينا على طريق أملنا أن نظل مفتوحي الأعين منتبهي الحس والوجدان تحت رعاية الله وتوفيقه . ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز .

التوقيع
أنور السادات
رئيس الجمهورية العربية
المتحدة

التوقيع
معمر القذافي
رئيس مجلس قيادة الثورة
ومجلس الوزراء في الجمهورية
العربية الليبية

التوقيع
حافظ الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

صدر في بنغازي في ٢١ صفر ١٣٩١ هـ.
الموافق ١٧ ابريل – نيسان ١٩٧١م .

الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية :

١ ـ ان الشعب العربي في كل من الجمهورية العربية المتحدة ، والجمهورية العربية الليبية ، والجمهورية العربية السورية قد أقر على أساس من الاختيار الحر المتساوي في الحقوق اقامة دولة اتحادية تسمى « اتحاد الجمهوريات العربية » .

٢ ـ الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة وحماية الوطن العربي والدفاع عن استقلاله وبناء المجتمع العربي الاشتراكي .
والعمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة ودعم حركة التحرر الوطني العربية وحركات التحرر الوطني في العالم .

٣ ـ الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية .

٤ ـ لاتحاد الجمهوريات العربية علم واحد وشعار واحد ونشيد واحد وعاصمة واحدة .

٥ ـ نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديمقراطي اشتراكي .

٦ ـ يكون هذا الاتحاد مفتوحاً لجميع الدول العربية الأخرى التي تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

٧ ـ يختص اتحاد الجمهوريات العربية بالأمور التالية :

أ) وضع أسس السياسة الخارجية .

ب) مسائل السلم والحرب .

ج) تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية مع قيام قيادة عسكرية مسؤولة عن التدريب والعمليات ، ويتم نقل القوات بين الجمهوريات بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك أثناء العمليات .

د) حماية الأمن القومي ووضع أسس لتنظيم تأمين سلامة الاتحاد .

واذا وقعت اضطرابات في الداخل أو الخارج في احدى الجمهوريات تهدد أمنها أو تهدد أمن الاتحاد تخطر حكومة هذه الجمهورية الحكومة الاتحادية فوراً لكي تقوم هذه الأخيرة باتخاذ الاجراءات الضرورية ضمن حدود صلاحيتها لحفظ الأمن والنظام .

وفي حالة ما اذا كانت حكومة احدى الجمهوريات الأعضاء في وضع لا يسمح لها بطلب العون من الحكومة الاتحادية او اذا كان أمن الاتحاد في خطر — فللسلطات الاتحادية المختصة أن تتدخل وبدون طلب لحفظ النظام واعادة الأمور الى نصابها .

هـ) تخطيط الاقتصاد القومي ووضع خطط التنمية العامة المشتركة وقيادة المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاتحادي .

و) وضع سياسة تعليمية وتربوية تهدف لبناء جيل قومي عربي اشتراكي مؤمن .

ز) وضع سياسة اعلامية اتحادية تخدم أهداف دولة الاتحاد واستراتيجيتها في السلم والحرب .

ح) وضع سياسة موحدة للبحث العلمـــي والتنسيق بين أجهزته في الجمهوريات .

ط) قبول أعضاء جدد في الاتحاد ويكون ذلك باجماع الرأي في مجلس رئاسة الاتحاد .

مؤسسات اتحاد الجمهوريات العربية :

٨ – تقوم في اتحاد الجمهوريات العربية المؤسسات الآتية :

أ) مجلس رئاسة الاتحاد ويعتبر السلطة العليا في الاتحاد ويتكون من رؤساء الجمهوريات وينتخب هذا المجلس رئيساً له من بين أعضائه ويتخذ قراراته بالأغلبية .

ب) عدد من الوزراء يعينهم مجلس الرئاسة وهم مسؤولون أمامه .

ج) مجلس الأمة في الاتحاد ويتولى مهمة التشريع للاتحاد ويشكل من ممثلين عن مجالس الشعب في كل من الجمهوريات بعدد متساوٍ من الأعضاء تنتخبهم مجالس الشعب في الجمهوريات .

د) محكمة دستورية اتحادية تعين بقرار من مجلس رئاسة الاتحاد وتتكون من عضوين عن كل جمهورية .. وتختص بالفصل في دستورية القوانين والبت في المنازعات بين المؤسسات وسلطات الاتحاد والجمهوريات .

٩ – لا يترتب على قيام الاتحاد أي إخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين الجمهوريات الداخلة في الاتحاد وبين احداها والدول الأخرى . وتظل هذه المعاهدات والاتفاقات سارية في الاطار المقرر لها وقت إبرامها وفقاً لقواعد القانون الدولي .

١٠– يجوز لكل جمهورية في حدود اختصاصها التشريعي أن تبرم المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأجنبية وأن تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

١١- تكون القيادة العامة للقوات المسلحة في كل من الجمهوريات الداخلة في الاتحاد برئيس الجمهورية ولمن تحدده النظم المعمول بها في كل جمهورية .

١٢- تختص الجمهوريات بكل ما لم يدخل في اختصاصات الاتحاد وفقاً لهذه الأحكام الأساسية .

١٣- الى أن يتحقق قيام الحركة العربية الواحدة داخل الاتحاد تكون القيادة السياسية في كل جمهورية هي المسؤولة عن تنظيم ممارسة النشاط السياسي داخل الجمهورية ويحظر على أي تنظيم سياسي قائم في احدى جمهوريات الاتحاد ممارسة أي نشاط سياسي في جمهوريات الاتحاد الأخرى إلا عن طريق ممثليه في قيادة الجبهة السياسية التي تضم قيادات التنظيم السياسي في جمهوريات الاتحاد.

١٤- يعتبر اعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر في بنغازي في ٢١ صفر ١٣٩١هـ الموافق السابع عشر من ابريل نيسان ١٩٧١م جزءاً لا يتجزأ من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية.

١٥- لا يجوز تعديل الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية إلا بعد الموافقة الاجماعية لمجلس رئاسة الاتحاد وعرضه للاستفتاء الشعبي وتوافر الأغلبية له في كل جمهورية .

١٦- يجري التصديق على الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية قبل طرحها للاستفتاء الشعبي من قبل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس الوزراء ومجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة ومن قبل مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية

الليبية ومن قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ومجلس الوزراء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية .

التوقيع	التوقيع
أنور السادات	معمر القذافي
رئيس الجمهورية	رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس
العربية المتحدة	الوزراء في الجمهورية العربية الليبية

التوقيع

حافظ الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية

الفاتح من سبتمبر موعد الاستفتاء :

اتفق الرؤساء : أنور السادات ، ومعمر القذافي، وحافظ الأسد على تحديد موعد الاستفتاء الشعبي على اتحاد الجمهوريات العربية . وفيما يلي نص البيان وقّعه الإخوة الرؤساء الثلاثة بشأن موعد الاستفتاء :

بالاشارة الى اعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر في ٢١ صفر ١٣٩١هـ الموافق ١٧ ابريل — نيسان ١٩٧١ اتفق الرؤساء على أن يجري الاستفتاء الشعبي على الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية في جمهوريات الاتحاد الثلاث في ١١ رجب ١٣٩١ هـ. الموافق الفاتح من سبتمبر أيلول ١٩٧١ م .

الملحق رقم ٥ (تابع)

اعلان بنغازي

بعد مناقشة وتصديق المؤسسات السياسية والدستورية في مصر

من موقع الصمود العربي وفي ظلال صراع حاسم ومصيري تخوضه الأمة العربية اليوم دفاعاً عن أرضها وشرفها ووجودها وأمنها ومصيرها ضد قوى السيطرة الاستعمارية والصهيونية العنصرية .

وانطلاقاً من الحقيقة الكبرى التي عبر عنها التاريخ الطويل وهي ان وحدة الوطن العربي بما تتيحه من امكانيات وبما توفره من طاقات سياسية وعسكرية واقتصادية هي الرد الحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية .. وهي السبيل لاسترداد الكرامة وتحرير الأرض .. والاجهاز على كل صور الاستعمار والاستغلال والتخلف في وطننا العربي .

وتصميماً على بناء الوطن العربي المتحرر القادر على مواجهة تحديات العصر ومقتضيات التقدم وأداء دوره الحضاري والانساني داخل مجتمعه وفي المجتمع الدولي .

وتقديراً وعرفاناً لتضحيات أجيال بعد أجيال من أمتنا العربية خاضت بشرف وكرامة معارك تحقيق الذات القوميـــة وتثبيت الاستقلال والحرية السياسية والاجتماعية دون أن يتزعزع ايمانها في أملها الكبير .

والتقاء بين الثورات الثلاث في كل من الجمهورية العربيـة المتحدة ، والجمهورية العربية الليبية ، والجمهورية العربية السورية التي يمثل التقاؤها مطلباً جماهيرياً وضرورة نضالية تعطي لحركة النضال الشعبي العربي طاقات وأبعاداً جديدة تؤكد الحتمية التاريخية لانتصار الثورة العربية .

وتأكيداً وامتداداً لمقررات دول ميثاق طرابلس ودعماً للتكامل والترابط بين دولها وتأميناً لمسيرة النضال العربي التي رفع لواءها القائد الخالد جمال عبد الناصر ، فإنه من ذلك كله ووفاء لذلك كله لقد اتفق الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، والرئيس معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بالجمهورية العربية الليبية ، والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية على اقامة اتحاد للجمهوريات العربية بين دولهم الثلاث على أن ينضم السودان الشقيق اليهـــم في أقرب فرصة تمكنه منها ظروفه الخاصة .

إن توقيع الرؤساء الثلاثـــة هذا الاعـــلان يصدر عن الايمـان الراسخ بضرورة قيام الدولة التي تجمع القوى والطاقات العربية،وبأن هـــذه الدولة ستكون بفضل قدرة جماهير شعبنا وبفضل امكانات الدول الثلاث القاعدة الصلبة لحركة النضال العربي وأحد الروافد الهامة لحركة التحرر العالميـة والرد الطبيعي والعملي على كل المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تدبر ضد أمتنا العربية لضرب حضارتها الانسانية والتاريخية ووضعها في اطار التخلف والتبعية .

ولقد انطلق الرؤساء الثلاثة في اتفاقهم عـــلى اقامة اتحاد الجمهوريات العربية من منطلقات أساسية تشكل حجر الأساس في بناء دولة الاتحاد وهي :

أولاً : أن يكون هذا الاتحاد النواة التي تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدوي وبالتالي أن يكون نواة لوحدة عربية أشمل .

ثانياً : أن يكون سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها في اقامة المجتمع العربـي الاشتراكي الموحد .

ثالثاً : أن يكون الأداة الرئيسية لـــلأمة العربية في معركة التحرير .

وعلى أساس من هذه المنطلقات فقد قرر الرؤساء الثلاثة بالإجماع ما يلي :

١ ـ ان تحرير الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذي ينبغي أن تسخر في سبيله كل الامكانيات والطاقات .

٢ ـ انه لا صلح ولا تفاوض مع اسرائيل ولا تنازل عن أي شبر من الأرض العربية المحتلة .

٣ ـ انه لا تفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها .

ويؤكد الرؤساء الثلاثة ان جمهورية السودان الديمقراطية وشعبها العربـي المناضل الذي أسهم بقيادة الأخ الرئيس جعفر محمد نميري واخوانه أعضاء مجلس قيادة الثورة مساهمة جادة وفعالة في دفع عجلة العمل في اطار ميثاق طرابلس ـ ستبقى فاعلاً في النضال الوحدوي وذات صلة وثيقـــة باتحاد الجمهوريات العربية حتى يتسنى لها الانضمام اليه .

وإذ يضع الرؤساء الثلاثة نصب أعينهم ان يكون اتحـــاد الجمهوريات

العربية ملبياً لتطلعات جماهير شعبنا محققاً لآمالها وقادراً على تنفيذ أمانيها ورغباتها القومية فإنهم يؤكدون ان دعم الاتحاد وأهدافه وقيمـــه ومبادئه يتطلب من القوى القيادية في الجمهوريات الثلاث :

تكوين جبهة سياسية فيما بينها ترتبط بميثاق للعمـــل القومي في اتحاد الجمهوريات العربية من أجل تحقيق التفاعل والترابط بين شعوب الاتحاد وترسيخ أسس الديمقراطية وقيمها وتوحيد منطلقات وأساليب العمل السياسي في الجمهوريات الثلاث وخلق المناخ الملائم لقيام الحركة العربية الواحدة .

ان المسؤولية التاريخية في هذه الأيام العصيبة والمصيرية تفرض علينـــا كأبناء مخلصين لوطننـــا الكبير وأمناء على قضية القومية العربية ومستقبل الأمة العربية أن نعمل معاً ومع غيرنا بروح التجرد والإيثار من أجـــل إذابة كافة الحواجز والفوارق الاقليمية التي تعوق التفاعل الذاتي للمنطقة العربية تحقيقاً للوحدة الشاملة .

ان الانطلاق الى المسارعة في تنفيذ هذا الاتحاد ما هو إلا حركة موفقة للوصول الى هدف مرحلي على طريق الوحدة العربية الشاملة .. وهو من أجل ذلك سيظل مفتوح الأبواب لكل دولة عربية متحررة تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل اقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

وبعون من الله وتطلع الى المستقبل بثقة الواثق المؤمن بالله .. وتجسيداً لكل هذه المعاني فقد تم الاتفاق بين الرؤساء الثلاثة على اعتبار الأحكام الأساسية المرفقة بهذا الاعلان أساساً لاقامة اتحاد الجمهوريات العربيـــة . وعلى تشكيـــل لجنة ثلاثية تتولى وضع مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية في اطار من هذه الأحكام الأساسية .. على أن يتم اقراره في كل جمهورية وفق الصيغ الدستورية المعمول بها لديها .

كما تقرر عرض الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية على الاستفتاء الشعبي في كل جمهورية وفي تاريخ واحد .

إن واجبنا ونحن في سعينا على طريق أملنا أن نظل مفتوحي الأعين منتبهي الحس والوجدان تحت رعاية الله وتوفيقه .

« ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز » .

توقيع الرؤساء الثلاثة

صدر في بنغازي في ٢١ من صفر ١٣٩١ هـ.

الموافق ١٧ ابريل — نيسان ١٩٧١م .

الأحكام الأساسية للاتحاد :

١ — ان الشعب العربي في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية قد أقر على أساس من الاختيار الحر المتساوي في الحقوق اقامة اتحاد يسمى « اتحاد الجمهوريات العربية » .

٢ — الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة وحماية الوطن العربي والدفاع عن استقلاله وبناء المجتمع العربي الاشتراكي والعمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة ودعم حركة التحرر الوطني العربية وحركات التحرر الوطني في العالم .

٣ — الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية .

٤ – لاتحاد الجمهوريات العربية علم واحد وشعار واحد ونشيد واحد وعاصمة واحدة .

٥ – نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديموقراطي اشتراكي .

٦ – يكون هذا الاتحاد مفتوحاً لجميع الدول العربية الأخرى التي تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

٧ – يختص اتحاد الجمهوريات العربية بالأمور التالية :

أ – وضع أسس السياسة الخارجية .

ب – مسائل السلم والحرب .

ج – تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية مع قيام قيادة عسكرية مسؤولة عن التدريب والعمليات . ويتم نقل القوات بين الجمهوريات بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك في أثناء العمليات .

د – حماية الأمن القومي .وضع أسس لتنظيم تأمين سلامة الاتحاد وفقاً لأحكام دستور اتحاد الجمهوريات العربية، واذا وقعت اضطرابات من الداخل أو الخارج في احدى الجمهوريات تهدد أمنها أو تهدد أمن الاتحاد تخطر حكومة هذه الجمهورية السلطات الاتحادية فوراً لكي تقوم هذه الأخيرة باتخاذ الاجراءات الضرورية ضمن حدود صلاحياتها لحفظ الأمن والنظام ، وفي حالة ما إذا كانت حكومة احدى الجمهوريات الأعضاء في وضع لا يسمح لها بطلب العون من الاتحاد أو إذا كان أمن الاتحاد في خطر فللسلطات الاتحادية المختصة أن تتدخل وبدون طلب لحفظ النظام واعادة الأمور الى نصابها .

هـ – تخطيط الاقتصاد القومي ووضع خطط التنمية العامة المشتركة وقيادة المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاتحادي .

و – وضع سياسة تعليمية وتربوية تهدف لبناء جيل قومي عربي اشتراكي مؤمن .

ز – وضع سياسة اعلامية اتحادية تخدم أهداف الاتحاد واستراتيجيته في السلم والحرب .

ح – وضع سياسة موحدة للبحث العلمي والتنسيق بين أجهزته في الجمهوريات .

ط – قبول أعضاء جدد في الاتحاد ويكون ذلك بإجماع الرأي في مجلس رئاسة الاتحاد .

٨ – تقوم في اتحاد الجمهوريات العربية المؤسسات الآتية :

أ – مجلس رئاسة الاتحاد ويعتبر السلطة العليا في ممارسة اختصاصات الاتحاد ويتكون من رؤساء الجمهوريات وينتخب هذا المجلس رئيساً له من بين أعضائه ويتخذ قراراته بالإجماع .

ب – عدد من الوزراء يعينهم مجلس الرئاسة وهم المسؤولون أمامه .

جـ – مجلس الأمة في الاتحاد ويتولى مهمة التشريع في اختصاصات الاتحاد ويشكل من ممثلين عن مجالس الشعب لكل من الجمهوريات بعدد متساو من الأعضاء تنتخبهم مجالس الشعب في الجمهوريات ويبين الدستور كيفية نفاذ التشريعات الاتحادية في كل جمهورية .

د – محكمة دستورية اتحادية تعين بقرار من مجلس رئاسة الاتحاد وتتكون من عضوين عن كل جمهورية وتختص بالفصل في المسائل التي يحددها دستور الاتحاد .

٩ - لا يترتب على قيام الاتحاد أي اخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين الجمهوريات الداخلة في الاتحاد وبين احداها والدول الأخرى وظل هذه المعاهدات والاتفاقات سارية في الاطار المقرر لها وقت ابرامها وفقاً لقواعد القانون الدولي .

١٠- لكل جمهورية في حدود اختصاصها الدستوري أن تبرم المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأجنبية وأن تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

١١- تكون القيادة العامة للقوات المسلحة في كل من الجمهوريات الداخلة في الاتحاد لرئيس الجمهورية أو لمن تحدده النظم المعمول بها في كل جمهورية .

١٢- تختص الجمهوريات بكل ما لم يدخل في اختصاصات الاتحاد وفقاً لهذه الأحكام الأساسية .

١٣- الى أن يتحقق قيام الحركة العربية الواحدة داخل الاتحاد تكون القيادة السياسية في كل جمهورية هي المسؤولة عن تنظيم ممارسة النشاط السياسي داخل الجمهورية ويحظر على أي تنظيم سياسي قائم في احدى جمهوريات الاتحاد ممارسة أي نشاط سياسي في جمهوريات الاتحاد الأخرى إلا عن طريق ممثليه في قيادة الجبهة السياسية التي تضم قيادات التنظيم السياسي لجمهوريات الاتحاد .

١٤- يعتبر اعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر في بنغازي في ٢١ من صفر ١٣٩١ هـ . الموافق ١٧ من ابريل (نيسان) سنة ١٩٧١ ميلادية جزءاً لا يتجزأ من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية .

١٥- لا يجوز تعديل الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية إلا بعد الموافقة الاجماعية لمجلس رئاسة الاتحـــاد وعرضه للاستفتاء الشعبي وتوافر الأغلبية له في كل جمهورية .

١٦- يجري التصديق على الأحكام الأساسية في اتحـــاد الجمهوريات العربية قبل طرحها للاستفتاء الشعبي من قبل اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربـي ومجلس الوزراء ومجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة،ومن قبل مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية،ومن قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربـي الاشتراكي ومجلس الوزراء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية .

امضاء الرؤساء الثلاثة

٣ - قرار الاستفتاء على أحكام الاتحاد :

بالاشارة الى اعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر في ٢١ من صفر سنة ١٣٩١ هجرية ، الموافق ١٧ من ابريل (نيسان) سنة ١٩٧١ ميلادية اتفق الرؤساء على ان يجري الاستفتاء الشعبي على الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية في جمهوريات الاتحاد الثلاث في يـوم ١١ من رجب سنة ١٣٩١ هجرية الموافق الفاتح من سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٧١ ميلادية .

الملحق رقم ٦

نص اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات

المعقودة مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

والمصادق عليها بقرار من مجلس قيادة الثورة

الصادر في ١٦ ذي الحجة ١٣٨٩ هـ.

الموافق ٢٢ فبراير ١٩٧٠ م.

•

اتفاقية بشأن البحث الزراعي

إن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية العربية الليبية ، نظراً للأهمية التي يكتسبها تنسيق استعمال وسائل البلدين العلمية والفنية في الميدان الزراعي بسبب تشابه أحوال التربة في الجزائر وليبيا ، .

ونظراً للفوائد التي ستنجم عن توثيق الروابط بين مؤسسات البلدين المكلفة بالبحث والتجارب في الميدان الزراعي ،

وايماناً منهما بضرورة توجيه الأبحاث قصد تحسين الانتاج الزراعي والحيواني المرتبط ارتباطاً وثيقاً مع وافر النمو الزراعي ومن ضرورة تبادل المعلومات عن كل تقدم يحققه الطرفان في هذا الميدان ،

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يتعهد الطرفان المتعاقدان باقامة تعاون علمي وفني متين بينهما في ميدان البحث الزراعي .

المادة الثانية

يشمل هذا التعاون ما يأتي :

١ — تبادل المعلومات والنشر والأبحاث والبعثات المختصة والمهتمة بالشؤون الزراعية أو الخدمات كيف كان نوعها أو درجتها والمتعلقة بالوسائل والنتائج المحصل عليها في ميدان البحث الزراعي عن طريق مؤسساتهما أو مصالحهما المكلفة بهذه المهمة .

٢ — إعداد برامج مشتركة تتناول الأبحاث والتجارب التي تهم الطرفين ويمكن أن تستعمل في تنفيذ البرامج ذات الغاية المشتركة ، المحطات والمنشآت والمختبرات التي من شأنها أن تسهل الحصول على النتائج المطلوبة .

٣ – تنظيم دورات تدريبية لإعداد الباحثين أو المتخصصين بالتجارب من كلا الطرفين أو العمل على تخصصهم أو استكمال خبرتهم .

٤ – التوفيق بين تشريعي البلدين في ميدان الأبحاث الزراعية والتنسيق وتنظيم البحث ومحاربة الجراد وحماية النباتات ومقاومة وباء الحيوانات وآفات النباتات ودراسة الامكانيات الزراعية المحلية وبوجه عام استخدام العلم لصالح النمو الفلاحي .

المادة الثالثة

تسهل الحكومتان قدر الامكان تبادل الباحثين وإلحاقهم للقيام بتحقيق أغراض مستعجلة تدخل في نطاق البرامج المشتركة أو برامج خاصة بأحد الطرفين .

وتتعهد الحكومتان بقبول جميع الباحثين والمختصين بالتجارب والمكلفين بجميع الأمور المتعلقة بالمحطات التجريبية أو المركزية ومنحهم جميع التسهيلات اللازمة للقيام بمهامهم .

المادة الرابعة

تقوم الحكومتان باتفاق خاص بإنشاء جميع المكاتب وتكوين اللجان العلمية والتقنية التي تساعد على تنمية التعاون بينهما .

المادة الخامسة

تتشاور الحكومتان بغية الاتصال بدول معينة أخرى يكون أحد الطرفين المتعاقدين يرغب في تمديد الاستفادة من الاتفاق المعقود بين تلك الـــدول والطرف الآخر (في ميدان البحث الزراعي) .

المادة السادسة

في حالة ما إذا كان الأمر يقتضي نشر بيان عن أشغال البحث المنجزة في نطاق هذه الاتفاقية فإن هذا النشر يباشر ضمن الشروط المحددة باتفاق مشترك باسم المؤسسات أو المصالح المكلفـــة بالبحث الزراعي في الجزائر وليبيا .

المادة السابعة

يسري هذا الاتفاق لمدة سنتين قابلة للتجديد تلقائياً إلا اذا أخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بتعديلها أو بإنهائها كتابياً في خلال ثلاثة أشهر على الأقل قبل تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة

يصادق على هذه الاتفاقية طبقاً للاجراءات القانونية المعمول بها في كل من البلدين وتدخل حيز التنفيذ خمسة عشر يوماً بعد ابلاغ كل من الطرفين الطرف الآخر بالمصادقة عليها .

وقع المفوضان هذه الاتفاقية بمدينة طرابلس من نسختين أصليتين باللغة العربية .

وحررت في مدينة طرابلس في يوم ٢٩ من شهر رمضان ١٣٨٩ ه . الموافق ٩ من شهر ديسمبر ١٩٦٩ م. .

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الجمهورية العربية الليبية
عبد العزيز بوتفليقة	صالح مسعود أبويصير
وزير الشؤون الخارجية	وزير الوحدة والخارجية

اتفاقية التعاون في المجالات السياحية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية العربية الليبية .

تقديراً لما للسياحة من أهمية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وايماناً منهما بامكانياتهما السياحية المتوفرة في بلديهما ورغبة في توفير جميع الأسباب الكفيلة بدعم وتعجيل النهضة السياحية لبلديهما ،

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

تتعاون المصالح والهيئات السياحية في البلدين على تنسيق جهودها وبذل

جميع مساعيها من أجـل تحقيق انسجام سياسة البلدين في مجال السياحة والفنادق .

ويكون هذا التعاون موجهاً بشكل خاص نحو جميـع المسائل المتعلقة بتنظيم البرامج السياحية وتوجيهها .

تقوم المصالح والهيئات السياحيـة في البلدين بعقد اجتماعات دوريـة ومشاورات وجلسات عمل لدراسة أحسن الوسائل لتطبيق التدابير والقرارات المتفق عليها بين الطرفين .

المادة الثانية

تنسق المصالح والهيئات السياحية التابعة للبلدين كافـة الاجراءات التي يتخذها كل من الطرفين المتعاقدين من أجـل تنشيط الرحلات السياحية وخاصة ما يتعلق منها :

أ) بالسياحة الداخلية وامتداداتها الى تراب البلدين .
ب) بالسياحة ضمن نطاق بلاد المغـرب العربـي لزيادة التعارف بين شعوبه .
ج) بالسياحة الدولية واستجلاب السواح والعمل على أن يكون كـل بلد هو بمثابة الامتداد الطبيعي للبلد الآخر .

المادة الثالثة

تتفق المصالح والهيئات السياحية في البلدين على توحيد البرامج الخاصة

بالانجازات السياحية وتطويرها . وبهذا الصدد تتبادل المعلومات والوثـــائق كما تتبادل جميع الدراسات ذات الطابع الفني .

وكذلك تعمل على دراسة الامكانيات لتوحيد القوانين وخصوصاً مـــا يتعلق منها بالأمور الفندقية .

المادة الرابعة

تعمل المصالح والهيئات الساحية في البلدين على تبادل التعاون والمؤازرة في ميدان التعليم المهني السياحي والفندقي .

المادة الخامسة

أما فيما يتعلق بالسياحة الشعبية فعلى المصالح والهيئات السياحية في البلدين عمل جهد المستطـــاع لتسهيل ومساعدة المؤسسات السياحية المتخصصة في جميع اتصالاتهـــا ورحلاتها ومعاملاتها وفي كل الأعمال التي تهـدف الى تنشيط الحركة السياحية .

لمادة السادسة

تقوم المصالح والهيئات السياحية في البلدين خلال انعقاد اجتماعاتها الدورية بدراسة جميع الاجراءات الواجب اتخاذها من أجل تنسيق وتوحيد موقفها إزاء جميع المشاكل المطروحة أمام المنظمة الدولية للسياحة التي هي عضو فيهـا .

المادة السابعة

تسري هذه الاتفاقية لمدة سنتين قابلة للتجديـــد تلقائياً إلا اذا أخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بتعديلها أو بإنهائها كتابياً في خلال ثلاثة أشهر على الأقل ، قبل تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة

يصادق على هذه الاتفاقية طبقاً للاجراءات القانونية المعمول بها في كل من البلدين وتدخل حيز التنفيذ خمسة عشر يوماً بعد ابلاغ كل من الطرفين الطرف الآخر بالمصادقة عليها .

وقّع المفوضان هذه الاتفاقية بمدينة طرابلس من نسختين أصليتين باللغة العربية .

حررت في مدينة طرابلس في يوم ٢٩ من شهر رمضان ١٣٨٩ هـ .
الموافق ٩ من شهر ديسمبر ١٩٦٩ م .

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الجمهورية العربية الليبية
عبد العزيز بوتفليقه	صالح مسعود أبويصير
وزير الشؤون الخارجية	وزير الوحدة والخارجية

اتفاقية بشأن التعاون الاداري والفني

إن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وحكومة الجمهورية العربية الليبية

رغبة منهما في انجاز تعاون متين في الميدانين الاداري والفني اتفقتا على المقتضيات الآتية :

المادة الأولى

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتبادل المساعدة في ميادين المستندات والأبحاث الفنية والادارية .

المادة الثانية

تتعاون مصالح الدراسات والأبحاث التابعة للبلدين تعاوناً وثيقاً فيما بينها، فتتبادل جميع الأخبار والمستندات في الميدان الاداري والفني .

ولهذه الغاية يتفق الطرفان لمتعاقدان على الأسس التي يتم بموجبها ما يلي:

أ) قيام المصالح الفنية لأحد الطرفين بإرسال المستندات التي يتوفر عليها رأساً الى المصالح الفنية للطرف الآخر .

ب) تبادل المعلومات في الميدان الفني والاداري واستفادة الطرفين المعنيين من تجارب وخبرات أحدهما .

المادة الثالثة

توضع تحت تصرف احدى الحكومتين بطلب منهـا بعثات قصد القيام بدراسات أو المساهمة في تحقيق المنجزات الفنية أو الادارية .

المادة الرابعة

يعمل كلا الطرفين المتعاقدين بأن يفتح أمام مرشحي الطرف الآخـــر أبواب مؤسسات التعليم أو التطبيق ويسهر على تكوينهم عن طريق التدريب لاستكمال خبرتهم .

المادة الخامسة

يمكن أن تنظم بطلب من احدى الحكومتين دورات للتعليم والتكوين بالاضافة الى التدريب في مصالح الخدمة المدنية لفائدة المرشحين الذين تقدمهم الحكومة الأخرى .

المادة السادسة

تعمل الحكومتان سعياً وراء التكوين العادي للموظفين واتخـــاذ تدابير تسمح لمرشحي أحدهما بالالتحاق بالمدارس التي تقوم بتكويـن أو استكمال خبرة بعض هيئات الموظفين بشرط التوفر على المؤهلات المطلوبة والمستوى اللائق كلما كان ذلك ممكناً .

المادة السابعة

تقوم الحكومتان حسب امكانياتهما بتبادل التعاون فيما يتعلق بالخبراء والموظفين .

المادة الثامنة

يقدم كل طرف للطرف الآخر المساعدة اللازمة وفي حدود امكانيات واحتياجات البلدين لتزويده بموظفين أو فنيين مع أية بيانات أخرى ضرورية في هذا الخصوص .

المادة التاسعة

تسري هذه الاتفاقية لمدة سنتين قابلة للتجديد تلقائياً إلا اذا أخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بتعديلها أو بإنهائها كتابياً في خلال ثلاثة أشهر على الأقل قبل تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة

يصادق على هذه الاتفاقية طبقاً للاجراءات القانونية المعمول بها في كل من البلدين وتدخل في حيز التنفيذ خمسة عشر يوماً بعد ابلاغ كل من الطرفين الطرف الآخر بالمصادقة عليها .

وقع المفوضان هذه الاتفاقية في مدينة طرابلس من نسختين أصليتين باللغة العربية .

وحررت في مدينة طرابلس في يوم ٢٩ من شهر رمضان ١٣٨٩ هـ. الموافق يوم ٩ من شهر ديسمبر ١٩٦٩ م.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الجمهورية العربية الليبية
عبد العزيز بوتفليقة	صالح مسعود أبويصير
وزير الشؤون الخارجية	وزير الوحدة والخارجية

اتفاقية تعاون في ميدان الإعلام

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية العربية الليبية رغبة منهما في توطيد روابط الصداقة والإخاء بين الشعبين الجزائري والليبي ،

وتحقيقاً لأهداف ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية،

ونظراً لما للإعلام من أهمية في تدعيم مجالات التعارف والصداقة بين شعوب افريقيا بصفة عامة والمغرب العربي خاصة ،

وادراكاً منهما بأن هذا التعاون سيساعد على تعزيز التضامن بين شعبي البلدين حضارياً واقتصادياً واجتماعياً ،

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يساعد الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر ويشجعان كل شكل من التعاون في ميدان الإعلام .

المادة الثانية

يتعهد الطرفان المتعاقدان لقيام بمشاورات دورية بين هيئاتهما الإعلامية ويتبادلان الخبرات المكتسبة في هذا الميدان .

المادة الثالثة

يمنح الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر التسهيلات اللازمة لتقوية التبادل والنشر في بلديهما لانتاجهما المتعلق بالكتب والاسطوانات والنشرات ومطبوعات الإعلام على مختلف أنواعها

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتشجيع نشر انتاجهما السينمائي في البلدين ، ويعملان على انتاج سينمائي مشترك وتبادل الخبرات الفنية في هذا المجال .

المادة الخامسة

يقدم الطرفان المتعاقدان المدح والإعانات لمواطنيهما بغية القيام بدراسات وتدريب فني في مجال الإعلام في البلد الآخر .

المادة السادسة

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل زيارات الصحفيين ويسهلان اقـامتهم وتنقلاتهم واتصالاتهم في أراضيهما .

المادة السابعة

يقرر الطرفان المتعاقدان اقامـة تعاون وثيق بين هيئاتهما للاذاعـة والتليفزيون .

المادة الثامنة

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل الأنباء والخدمات وتقوية التعاون الموجود بين وكالات الأنباء الوطنية وذلك بعد اتفاق خاص بينهما .

المادة التاسعة

يقوم الطرفان المتعاقدان بإنشاء مركز للاعلام في البلد الآخر وذلك وفق الأنظمة المعمول بها في كلا البلدين .

المادة العاشرة

تتكون لجنة فنية مشتركة للاشراف والمتابعة وتجتمع هذه اللجنة بالتناوب في ليبيا والجزائر مرة واحدة على الأقل في السنة وكلما لزم ذلك بناء على طلب أحد الطرفين .

المادة الحادية عشرة

تسري هذه الاتفاقية لمدة سنتين قابلة للتجديد تلقائياً إلا اذا أخطر أحد الطرفين . المتعاقدين الطرف الآخر بتعليلها أو بإنهائها كتابياً في خلال ثلاثة أشهر على الأقل قبل تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة الثانية عشرة

يصادق على هذه الاتفاقية طبقاً للاجراءات القانونية المعمول بها في كل من البلدين وتدخل حيز التنفيذ خمسة عشر يوماً بعد ابلاغ كل من الطرفين الطرف الآخر بالمصادقة عليها .

وقّع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينـــة طرابلس من نسختين أصليتين باللغة العربية .

وحررت في مدينة طرابلس في يوم ٢٩ من شهر رمضان ١٣٨٩ هـ .

الموافق يوم ٩ من شهر دسمبر ١٩٦٩ م .

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الجمهورية العربية الليبية
عبد العزيز بوتفليقه	صالح مسعود أبويصير
وزير الشؤون الخارجية	وزير الوحدة والخارجية

اتفاقية خاصة بتكوين لجنة مشتركة جزائرية ليبية
للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني

إن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية العربية الليبية تأكيداً للروابط الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين المتجاورين،

وتمشياً مع الأهداف المشتركة لكلا البلدين ،

ورغبة منهما في توطيد العلاقات بينهما في كافة الميادين ولا سيما في ميدان التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني ،

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

تكوّن لجنة مشتركة جزائرية ليبية للتعاون الاقتصادي والثقافي والفني هدفها تطوير التعاون بين البلدين في نطاق المصلحة المشتركة .

المادة الثانية

إن مهمة اللجنة هي :

تحديد الاتجاهات المرغوب اتباعها في العلاقات في ميدان :

أ) التعاون الاقتصادي في ميدان البترول والغـــاز والصناعة والمناجم والفلاحة والنقل والمواصلات .

ب) المبادلات التجارية .

جـ) العلاقات المالية .

د) التعاون الثقافي في ميدان الإعلام والتعليم والتكوين المهني والشبيبة والرياضة والصحة والسياحة .

هـ) التعاون العلمي والفني عن طريق المشاورة وتبادل الخبرات في قطاعات النشاط الاقتصادي التي تمثل مصلحة مشتركة .

و) تقديم الاقتراحات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الاتجاهات .

ز) حل المشاكل التي قد تنجم عن تطبيق الاتفاقيات التي عقدت وتعقد بين البلدين في الميدان التجاري والاقتصادي والمالي والعلمي والفني وما يتعلق بشؤون رعايا كل من البلدين في البلد الآخر ومصالحهم .

المادة الثالثة

تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل ويمكنها أن تجتمع في دورة غير عادية باتفاق الطرفين ، وتنعقد الدورات بالتناوب بالجزائر وليبيا .

المادة الرابعة

تتألف اللجنة المشتركة من وفد عن كل بلد برئاسة وزير وعضوية ممثلين تعينهم كل من الحكومتين .

المادة الخامسة

تكون قرارات اللجنة وتوصياتها ، حسب الحالة مصاغة في شكل اتفاقيات أو بروتوكولات أو تبادل رسائل أو محاضر .

المادة السادسة

يتم تحضير مشروع أعمال كل دورة بتبادل الاقتراحات بالطرق الدبلوماسية على ان تقدم خلال شهر على الأقل من تاريخ انعقاد الدورة ويصادق عليه يوم افتتاح الدورة المذكورة .

المادة السابعة

تسري هذه الاتفاقية لمدة سنتين قابلتين للتجديد تلقائياً إلا اذا أخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بتعديلها أو بإنهائها كتابياً في خلال ثلاثة أشهر على الأقل قبل تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة

يصادق على هذه الاتفاقية طبقاً للاجراءات القانونية المعمول بها في كل من البلدين وتدخل حيز التنفيذ خمسة عشر يوماً بعد ابلاغ كل من الطرفين الطرف الآخر بالمصادقة عليها .

وقّع المفوضان هذا الاتفاق في مدينة طرابلس من نسختين أصليتين باللغة العربية ، وحررت في مدينة طرابلس في يوم ٢٩ من شهر رمضان ١٣٨٩ هـ . الموافق ٩ من شهر ديسمبر ١٩٦٩ م .

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الجمهورية العربية الليبية
عبد العزيز بوتفليقه	صالح مسعود أبويصير
وزير الشؤون الخارجية	وزير الوحدة والخارجية

اتفاقية التعاون في مجال الصناعة البترولية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،

وحكومة الجمهورية العربية الليبية ،

اقتناعاً منهما بأهمية الصناعة لبترولية بالنسبة لاقتصاديات البلدين ،

وإيماناً منهما بضرورة التعاون فيما بينهما وتنسيق جهودهما بغية الاستفادة القصوى لمصلحة الشعبين من هذه الثروة الوطنية التي تشكل الحجر الأساسي بالنسبة لاقتصاد البلدين الشقيقين وتدعيماً منهما للعلاقات الأخوية والتضامن الذي يربط كلاً من ليبيا والجزائر .

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

استغلال البترول والغاز ومشتقاتهما بالطريقة التي تضمن قيام هذه الصناعات بدور ايجابي فعال في تنمية اقتصاديهما .

المادة الثانية

الاستفادة الكاملة من الفوائد المالية والاقتصادية الناتجة عن استغلال هذه الثروة في تنمية شتى الميادين والمرافق الاقتصادية في كلا البلدين الشقيقين.

المادة الثالثة

إنشاء الأجهزة والمؤسسات الصناعية الوطنية في كلا البلدين وتنسيق تعاونهما بشكل يمكنهما من خلق جبهة موحدة لتدعيم مركزهما ومصالحهما تجاه الاحتكارات المستغلة في بلديهما .

المادة الرابعة

العمل على تنسيق النشاطات المختلفة في ميادين الصناعة البترولية وتوحيد الجهود لخلق تعاون وتضامن أوسع ، والمساندة المتبادلة لتعزيز القوة التفاوضية لكل منهما .

المادة الخامسة

في اطار الاحترام المتبادل لمصالح كل من الطرفين والسعي لتحقيق منافع متبادلة لهما يتعهد الطرفان بالسعي للاشتراك في مختلف المشاريع التي تعود بالمصلحة على كل من الطرفين .

المادة السادسة

الاستمرار في الزيارات والاتصالات على مختلف المستويات ، وتشجيع وتهيئة اتخاذ مواقف مشتركة تجاه القضايا الكبرى المتعلقة بالصناعة البترولية كقضية الأسعار والضرائب واتفاقيات المشاركة وتسويق البترول والغـــاز ومشتقاتهما .

المادة السابعة

يتعهد الطرفان بأن تلتزم لشركـة الوطنيـــة (سوناطراك) والمؤسسة الليبية العامة للبترول (ليبتكو) باتخاذ الترتيبات اللازمة لايجاد تعاون مثمـر وايجابي في مختلف ميادين الصناعة البترولية وذلك بشتى الطرق الملائمة بما في ذلك انشاء شركات مشتركة تعمل في كل من البلدين .

المادة الثامنة

يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تلقائيـــاً ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابياً برغبة تعديلها أو انهائها وذلك قبل ثلاثة أشهر من نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة التاسعة

يصادق على هذه الاتفاقية حسب الاجراءات القانونيـة المعمول بها في

كل من البلدين وتدخل حيز التنفيذ خمسة عشر يوماً بعد إبلاغ كل من الطرفين الطرف الآخر بالمصادقة عليها .

حررت بمدينة طرابلس من نسختين أصليتين باللغة العربية .

وقّع المفوضان على هذه الاتفاقية بمدينة طرابلس في يوم ٢٩ من شهر رمضان سنة ١٣٨٩ هـ . الموافق يوم ٩ من شهر ديسمبر ١٩٦٩ م .

عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
عبد العزيز بوتفليقه
وزير الشؤون الخارجية

عن حكومة
الجمهورية العربية الليبية
صالح مسعود أبويصير
وزير الوحدة والخارجية

الملحق رقم ٧

نص البروتوكول الاضافي

الى معاهدة الاخوة وحسن الجوار والتعاون

المصادق عليه بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ م .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

والجمهورية العربية الليبية

رغبة منهما في تأكيد الأهداف والأغراض السامية التي وردت في معاهدة الاخوّة وحسن الجوار والتعاون الموقعة بمدينة طرابلس بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٣٨٩ هـ . الموافق أول فبراير ١٩٦٩ .

وانسجاماً منهما مع أهداف لثورتين ، قد أنابتا عنهما كلاًّ من :

١ — السيد عبد العزيز بوتفليقه ، عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

٢ – السيد صالح مسعود أبويصير وزير الوحدة والخارجية بالجمهورية العربية الليبية

واتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يؤكد الطرفان الساميان مضمون معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون المبرمة في تاريـــخ ١٤ ذي القعدة ١٣٨٨ هـ. الموافق ليوم أول فبراير ١٩٦٩ م .

المادة الثانية

يتعهد الطرفان الساميان بعدم الانخراط في أي حلف أو تحالف موجه ضد أحدهما .

المادة الثالثة

ايماناً منهما بمبدأ الاستقلال الوطني ، واكمال السيادة ، وسلامة التراب ووحدته وتمسكاً منهما بمبدأ عدم الانحياز ، يتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل على تصفية جميع القواعد العسكرية الأجنبية حيثما وجدت وبعـــدم السماح باقامتها في المستقبل ، وبالتعاون مع جميع الدول التي تسعى لإزالتها .

المادة الرابعة

يعد هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من معاهدة الاخوة وحسن الجوار والتعاون الموقعة بمدينة طرابلس بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٣٨٨ هـ. الموافق أول فبراير ١٩٦٩ م .

المادة الخامسة

يصادق على هذا البروتوكول الاضافي ويتم تبادل أوراق المصادقـة في مدينة الجزائر .

حرر من نسختين أصليتين باللغة العربية وكلتاهما رسمية .

طرابلس في ٢٩ رمضان ١٣٨٩ هـ.

الموافق ٩ ديسمبر ١٩٦٩ م.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	عن الجمهورية العربية الليبيـــة
عبد العزيز بوتفليقه	صالح مسعود أبو يصير
عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية	وزير الوحدة والخارجية

الملحق رقم ٨

اتفاقية تنقل الاشخاص والاقامة

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية العربية الليبية ،

إدراكاً منهما للروابط المتينة التي تجمع بين شعبيهما الشقيقين في سائر الميادين وبضرورة تقوية هذه الروابط ،

واقتناعاً منهما بضرورة العمل على اقصاء جميع العراقيل التي تحول دون وحدة الأمة العربية ،

ورغبةً منهما في تحقيق مطامح وآمال شعبيهما ،

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يجوز لمواطني الطرفين المتعاقدين أن يدخلوا بكل حرية وبمجرد تقديم

جواز سفر صلاحيته سارية الى تراب الطرف الآخر وان يقيموا ويتجولوا ويستقروا فيه وأن يغادروه في كـل وقت ، وذلك مع مراعاة القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن العام .

لمادة الثانية

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن يعامــل مواطني الطرف الآخر وفقاً لمبادىء المساواة وعدم التميز بين مواطني البلدين .

لمادة الثالثة

يتعهد كل من الطرفين بالسماح لمواطني الطرف الآخر بالتمتع بالحقوق المخولة لمواطنيه باستثناء الحقوق السياسية في المرحلة الراهنة .

المادة الرابعة

يشترط للتمتع بالحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية حصول المقيم على بطاقة تسجيل قنصلية من قنصل بلاده تؤشر عليها السلطات المختصة ببلد الاقامة .

المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين في نطاق القوانين والتشريعات المطبقة على مواطنيه بأن يعترف لمواطني الطرف الآخر بالممارسة الحرة لجميع الحقوق الاقتصادية والمساواة في الضرائب والحق في الملكية العقارية والمهن الحرة .

المادة السادسة

تتبادل السلطات المختصة بالحالة المدنية لكلا الطرفين المتعاقدين الاخطارات مباشرة حول جميع وثائق الحالة المدنية التي يحررونها والتي يجب تضمينها في سجلات الطرف الآخر .

المادة السابعة

تسلم السلطات المختصة لأحد الطرفين المتعاقدين الى السلطات الدبلوماسية أو القنصلية للطرف الآخر نسخاً لوثائق الحالة المدنية المتعلقة بمواطنيها عند الطلب .

المادة الثامنة

يصادق على هذه الاتفاقية طبق الاجراءات القانونية المعمول بها في كل من البلدين ، وتدخل حيز النفاذ بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة عليها .

حرر من نسختين أصليتين باللغة العربية بمدينة طرابلس بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣٩٠ هـ . الموافق ٢٣ مايو ١٩٧٠ م .

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	الجمهورية العربية الليبية
عبد العزيز بوتفليقه	صالح مسعود أبويصير
عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية	وزير الوحدة والخارجية

اتفاقية انشاء شركات مشتركة

بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية العربية الليبية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وحكومة الجمهورية العربية الليبية

رغبة منهما في توطيد العلاقات بينهما في جميع الميادين

وسعياً منهما لتنسيق جهودهما بغية خلق تكامل اقتصادي على مستوى الأمة العربية

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

انشاء شركات مشتركة جزائرية ليبية لتنسيق وسائل التكامل الاقتصادي الجزائري الليبي في ميادين الخدمات الجوية والنقل البري ، وانشاء الطرق والبحث عن المياه الجوفية والتأمين والميادين المالية الأخرى والبترول والتجارة الخارجية .

المادة الثانية

يكون رأس مال الشركات المشترّكة جزائرياً — ليبياً محضاً .

المادة الثالثة

تشترك في رأس مال الشركات المشترّكة شركات حكوميـــة من كلا الطرفين ، أو شركات وطنية أخرى يقع تعيينها من طرف حكومتها .

المادة الرابعة

يجوز للشركات المذكورة في المادة الثالثة توقيع اتفاقيات فرعية في نطاق الاتفاقية الحالية على أن تطرح هذه الاتفاقية الفرعية أمام اللجنة المشترّكة الجزائرية الليبية للموافقة عليها .

المادة الخامسة

ان مجال نشاط الشركات المشترّكة يكون في القطر الجزائري أو القطر الليبي أو في كليهما ويجوز أن يكون خارج قطريهما .

المادة السادسة

يتكون رأس مال الشركات المذكورة من نسبة واحد وخمسين في المائة (٥١٪) للدولة مقر الشركة ، وتسعة وأربعين في المائـــة (٤٩٪) للدولة الأخرى .

المادة السابعة

إذا كان نشاط الشركة واقعاً خارج الدولتين المعنيتين أو كانت تمارس نشاطهــا في نفس الوقت في كلا البلدين فإن رأس مال الشركة يكــون بالتساوي من خمسين في المائة (٥٠٪) لكل منهما .

المادة الثامنة

بعد مرور ثماني سنوات على تأسيس شركة في أحد البلدين يجوز للبلد مقر الشركة ان يطلب الاستقلال بادارتها وتملك رأسمالها كاملاً ، بعد تسديد حقوق الطرف الآخر من رأس المال والأرباح .

وإذا كان مجال النشاط في بلد ثالث فسيترك للطرفين حرية تحديــد الوقت الذي تتقرر فيه التصفية ، وعلى الشركة تدريب فنيين من بلــد المقر تمهيداً لاستقلاله بهــا عند اقتضاء الحال خاصة إذا كان بلد المقر الجزائر أو ليبيا .

المادة التاسعة

يجب أن تسير الشركة طبقاً للقوانين المحلية لدولــة المقر وان ينسجم نشاطها مع أساليب النشاطات التجارية المطبقة في قطاعها .

المادة العاشرة

تقوم الحكومتان بتقديم التسهيلات اللازمة لإنشاء هذه الشركات وتحويل رأس مالها الى مجال النشاط ، وتحويل أرباحها الى البلد الآخر وإعــادة نصيب رأس مال احدى الشركتين عند تصفيتها .

المادة الحادية عشرة

تحال المشاكل المتعلقة بالشركة والتي يمكن أن تنشأ بين الطرفين المتعاقدين عند تطبيق هذه الاتفاقية ، ويتعذر تسويتها في نطاق الشركة الى اللجنة المشتركة الجزائرية الليبية للبت فيها .

المادة الثانية عشرة

يصادق على هذه الاتفاقية طبقاً للاجراءات القانونية المعمول بها في كل من البلدين وتدخل حيز التنفيذ بعد خمسة عشر يوماً بعد ابلاغ كل من الطرفين بالمصادقة عليها .

وقّع المفوضان هذه الاتفاقية بمدينة طرابلس من نسختين اصليتين باللغة العربية .

وحرر بمدينة طرابلس في ١٧ ربيع الأول ١٣٩٠ هـ . الموافق ٢٣ مايو ١٩٧٠ م.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الجمهورية العربية الليبية
عبد العزيز بوتفليقه	صالح مسعود أبويصير
عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية	وزير الوحدة والخارجية

الملحق رقم ١٠

قرار من مجلس قيادة الثورة

بشأن استرداد الشعب لأملاكه المغصوبة

باسم الشعب ،

مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على المادة ١٨ من الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢ شوال ١٣٨٩ هـ. الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م. ، وايماناً من الشعب العربي الليبي بأنه قد حان الوقت الذى يسترد فيه ثروة أبنائه وأجداده التي اغتصبت إبان الحكم الايطالي الغاشم الذي جثم على البلاد في فترة حالكة السواد من تاريخها المجيد ، كان القتل والتشريد والعدوان على الحرمات والمقدسات ، هو الأساس الوحيد لاستيلاء المستعمرين الطليان على أملاك الشعب وتحكمهم في مقدراته ،

قرر :

المادة الأولى

تعود الى الشعب الليبي جميع أملاك الطليان العقارية عند العمل بهـذا القرار سواء كانت أراض زراعية أو قابلة للزراعــة أو أراضي بور أو صحراوية أو أراضي فضاء أو مبان أياً كانت وذلك مع عدم الاخلال بما للدولة من حق المطالبة بالتعويض نيابة عن الشعب عمــا لحقه من أضرار ابان الاحتلال الايطالي .

وتعود هذه العقارات الى الدولة بما عليها من الغراس والمنشآت والآلات الثابتة والمنقولة ووسائل النقل والحيوانات وغيرها من الملحقـات الأخرى المخصصة لخدمتها،ولا يعتد في تطبيق أحكام هذا القرار بتصرفات الملاّك الخاضعين لأحكامه إلا اذا كانت صادرة لأحد الليبيين ومثبتة في محـــرر رسمي قبل ١٦ نوفمبر ١٩٦٩ ما لم تكن قد تمت بعد ذلك بناء على اذن من السلطات المختصة .

المادة الثانية

يجب على كل مالك خاضع لأحكام هذا القرار أو من يمثله قانوناً ، وكذلك على كل واضع يد على عقار مملوك لشخص ايطالي خاضع لأحكام هذا القرار ، ولو كان وضع يده بغير سند أن يقدم الى وزارة الإسكان والمرافق أو الى المؤسسة العامة للاصلاح الزراعي وتعمير الأراضي بحسب الأحوال خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار إقراراً بما يملكه أو يضع يده عليه وسند ذلك ان وجد .

المادة الثالثة

تتسلم وزارة الاسكان والمرافق المباني والأراضي الفضاء وتتولى ادارتها نيابة عن الشعب،وتتسلم المؤسسة العامة للاصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة والأراضي البور أو الصحروابة المشار اليها في المادة الاولى من هذا القرار ، وتتولى ادارتها نيابة عن الشعب .

المادة الرابعة

تبقى العقارات المنصوص عليها في المادة الأولى مثقلة بحقوق الرهن أو الامتياز المحملة عليها إذا كانت هذه الحقوق مقيدة قبل ١٦ نوفمبر ١٩٦٩م.

المادة الخامسة

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه، كل من امتنع عن تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة الثانية أو ضمنه بيانات مخالفة للحقيقة وكل من يقوم بعمل يكون من شأنه إحداث تخريب أو أي ضرر بالمبنى أو المرفق .

ويعاقب بالسجن كل من تعمد من الملاك أو واضعي اليد اضعاف تربة الأرض أو افساد المزرعة أو تخريب ملحقاتها وكل من اتخذ اجراءات بقصد التهرب من تنفيذ هذا القرار .

ويعفى من العقوبة كل من بادر من تلقاء نفسه بالرجوع عن المخالفة.

المادة السادسة

عـــلى وزيري الاسكان والمرافق والزراعة والاصلاح الزراعي اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار،ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

مجلس قيـــادة الثورة

العقيد معمر القـذافي

رئيس مجلس الوزراء

صدر في ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٠ هـ.

الموافق ٢١ يوليه ١٩٧٠ م.

الملحق رقم ١١

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٠ م

بشأن تنظيم منح الرخص وتجديدها للايطاليين

باسم الشعب ،

مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ . الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م . ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأي المجلس المذكور ،

أصدر القانون الآتي :

المادة الاولى

يحظر على الجهات الحكومية والأشخاص الاعتبارية العامة بغير موافقة

مجلس الوزراء منح تراخيص أو تصاريح أو أذون للطليان لمزاولة التجارة أو الصناعة أو المهن أو الحرف أو غير ذلك من أوجه النشاط والعمل .

كما يحظر بغير موافقة مجلس الوزراء تجديد أي ترخيص أو تصريح أو إذن مما ذكر في الفقرة السابقة للطليان عند انتهاء مدة سريانه .

المادة الثانية

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٠ هـ.
الموافق ٢١ يوليه ١٩٧٠ م.

مجلس قيادة الثورة
عقيد / معمر القذافي
رئيس مجلس الوزراء

فهرست

الملاحق